وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد كمي

بعنوان:

أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر

من إعداد الطالب: تحت إشراف الأستاذ:

-بوشويشة رضوان الدكتور: بوريش لحسن

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور: بن حميدة / رئيسا

الذكتور: بوريش لحسن / مشرفا

الدكتور: بلعربي / مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

شكر وتقدير

بعد أن من الله علينا بإنجاز هذا العمل فإننا نتوجه إليه سبحانه وتعالى أولا وآخرا بجميع الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن عليه راجين منه دوام نعمه وكرمه، وانطلاقا من قوله تعالى:

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

فإننا نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى البروفيسور "بوريش لحسن" على إشرافه على هذه المذكرة وعلى توجيهاته لنا وعلى نصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة فله منا فائق التقدير والاحترام كما نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا، وبالأخص الأساتذة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة كما لا ننسى أن نشكر كل من شارك في إخراج هذا العمل للضوء ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة أو دعاء.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية

أما بعد أتقدم بهذا العمل هدية متواضعة،

إلى والداي الكريمين

أطال الله في عمرهما وجعلهم لي سراجا منيرا،

إلى إخوتي حفظهم الله، إلى أساتذتي الأفاضل،

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1991-2023)، وهذا باستخدام التكامل المشترك وفق منهجية ARDL، توصلت نتائج الدراسة الى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة كما بينت نتائج الاجل الطويل وجود علاقة طردية غير معنوية بين التشغيل والناتج المحلي الإجمالي وعلاقة عكسية غير معنوية بين معدلي التشغيل والتضخم، أما نتائج الاجل القصير فبينت وجود علاقة طردية معنوية بين التشغيل والناتج المحلي الإجمالي وعلاقة عكسية غير معنوية بين معدلي التشغيل والتضخم.

الكلمات المفتاحية: التشغيل، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL

Summary:

This study aims to examine the impact of economic growth on employment in Algeria during the period (1991-2023), This was done using cointegration according to the ARDL methodology, The results of the study revealed cointegration between the study variables. The long-significant direct relationship between employment and gross domestic product, and a non-sinificant inverse relationship between employment and inflation rates. Asfor the short-term results, they showed a significant direct relationship between employment and DGP and an insignificant inverse relationship between employment and inflation rates.

Keywords: employment, economic growth, model ARDL.

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
1	شكر وتقدير	-
2	إهداء	-
3	فهرس المحتويات	I.
4	قائمة الجداول	II.
5	قائمة الأشكال	III.
6	مقدمة	أ-ب-ج
7	الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	
8	تمهيد	2
9	المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	3
10	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	3
11	المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي ومقاييسه	6
12	المطلب الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي ومعوقاته	10
13	المبحث الثاني: أسس النمو الاقتصادي	15
14	المطلب الأول: عناصر وخصائص النمو الاقتصادي	15
15	المطلب الثاني: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي	17
16	المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي	18
17	المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي	19
18	المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي	19
19	المطلب الثاني: نظرية النمو النيوكلاسيكية والكينزية	25
20	المطلب الثالث: نظريات النمو في الفكر المعاصر	43
21	خلاصة	48
22	الفصل الثاني: اطار نظري حول سوق العمل وسياسة التشغيل	49
23	تمهيد	50

24	المبحث الأول: آليات سوق العمل	51
25	المطلب الأول: عرض العمل	51
26	المطلب الثاني: الطلب على العمل	52
27	المطلب الثالث: تحليل سوق العمل من منظور نظريات راس المال البشري والنمو	54
28	المبحث الثاني: سياسة الشغل ماهيتها وأهدافها	58
29	المطلب الاول: ماهي سياسة الشغل وتطورها	58
30	المطلب الثاني: أهمية سياسة الشغل	62
31	المطلب الثالث: انواع سياسة الشغل وأهدافها	64
32	المبحث الثالث: فعالية اليات التشغيل في الجزائر	72
33	المطلب الأول: فواعل سياسة التشغيل في الجزائر	72
34	المطلب الثاني: آليات مكافحة البطالة في الجزائر	73
35	المطلب الثالث: النماذج الاقتصادية للتشغيل والنمو	82
36	خلاصة الفصل الثاني	86
37	الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لأثر النمو الاقتصادي على التشغيل	87
38	تمهيد	88
39	المبحث الأول: قراءة وتحليل لمؤشر النمو ومستوى التشغيل في الجزائر(1991-2023)	89
40	المطلب الاول: قراءة وتحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر (1991 - 2023)	89
41	المطلب الثاني: قراءة وتحليل تطور معدلات التشغيل في الجزائر (1991 - 2023)	91
42	المبحث الثاني: قياس أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر(1991- 2023)	94
43	المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة وتوصيف النماذج	94
44	المطلب الثاني: دراسة الإستقرارية والسببية للسلاسل الزمنية	95
45	المطلب الثالث: مناقشة النتائج	103

المحتويات

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يمثل الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي	05
02	يوضح استقرار السلاسل عند المستوى	97
03	يوضح اختبار البواقي	99
04	يوضح تبيان الأخطاء	99
05	نتائج اختبار Ramsey RESET Test	99
06	يمثل اختبار الحدود	101
07	يمثل نتائج الاجل الطويل	101
08	يمثل نتائج الاجل القصير	102

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تصورات أدم سميث حول النمو الاقتصاذي	22
02	نموذج Solow القاعدي.	31
03	الطلب على العمل	53
04	العوائد التعليمية من مستويات التعليم المختلفة.	55
05	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر	89
06	تطور حجم التشغيل في الجزائر	92
07	يمثل تطور السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (INF PIB EMP)	96
08	يمثل فطرات التباطؤ المثلى	97
09	اختبار (Jarque-Bera)	98
10	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي	100

مقدمة:

ان دراسة العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والتشغيل موضوع بحوث نظرية وتجريبية عديدة كون أن السياسة الاقتصادية الكلية تهدف الى تحقيق نمو مرتفع ومستدام في الناتج المحلي الإجمالي لذا سعت النظريات الاقتصادية والعديد من الدراسات التجريبية الى الدفع بالدولة الجزائرية الى وضع استراتيجية شاملة لإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري بالانتقال الى اقتصاد السوق كضرورة حتمية ومن اجل ذلك قامت بوضع سياسات عميقة تهدف الى إنعاش الاقتصاد الوطني.

يعتبر التشغيل إحدى التحديات الكبيرة التي تواجه جميع بلدان العالم، سواء النامية منها أو المتقدمة وبسبب ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر، فان هذه الظاهرة تعبر عن درجات الخطورة المنذرة بمشاكل هيكلية عميقة في الاقتصاد الوطني خاصة وأنها تنتشر بشكل كبير في أواسط الشباب، ما يخلق مشاكل اقتصادية اجتماعية وحتى أمنية. كما إن تكرار الرفض لتوظيف هؤلاء الشباب يسبب لهم مشاكل نفسية. مما قد يؤدي العزوف عن العمل وأن تعطل هذه القوة المنتجة ينجر عنه عدة نتائج سلبية على الاقتصاد وذلك بتبني الإنتاج الحقيقي وتنوعه وكذا ضعف تحصيل الضرائب المفروضة على الدخل الإجمالي للعاملين وغيرها من الموارد المعطلة.

1. الإشكالية الرئيسية: انطلاقا مما سبق يطرح التساؤل التالي:

كيف يؤثر النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية تم تقسيمها إلى أسئلة فرعية التالية:

ما هي أهم النظريات المفسرة لعلاقة النمو الاقتصادي والتشغيل؟

هل توجد علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل في الجزائر؟

2. فرضيات الدراسة: من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة ننطلق من الفرضيات التالية:

. يوجد اختلاف في وجهات النظر في تفسير النمو الاقتصادي والتشغيل.

. توجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والتشغيل وهو ما ينص عليه قانون اوكون.

3. أسباب اختيار البحث:

نظرا للأهمية التي طالت موضوع التشغيل في الوقت الحالي من جهة وتحديات النمو الاقتصادي من جهة أخرى جعلت أسباب اختياره ذاتية وأخرى موضوعية.

1.3. أسباب ذاتية:

- الرغبة في التعرف على الموضوع محل الدراسة نظرا لأهميته على الفرد والمجتمع.
- للترسيخ والربط بين بعض المفاهيم الاقتصادية لما يحدث في محيطنا.
- التعرف على أهمية النمو الاقتصادي في تحقيق التوظيف والرفاهية للدولة، اقتصاديا واجتماعيا.

2.3. أسباب موضوعية

- تدعيم المكتبة الجامعية بدراسات نظرية تكشف واقع النمو والتشغيل في الجزائر.
- تجديد مواضيع وبذل جهود من أجل الوصول إلى إحصائيات جديدة.

4. أهمية الدراسة:

تتبلور أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوع هاما وحساسا يؤثر في الاقتصاد الجزائري، إذ أن الجزائر تسعى الى التوظيف الكامل من أجل القضاء على مشكلة البطالة.

5. أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر وبناء نموذج قياسي يمكن أن يساعد على معرفة مدى تأثير النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر، والتعرف على تجارب بلدان أخرى في القضاء على البطالة من خلال الدراسات السابقة.

6. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة بالتركيز على الاقتصاد الوطني، ومعرفة أثر النمو الاقتصادي على التشغيل.

الحدود الزمنية: تم تحديد فترة الدراسة الممتدة بين 1991 الى 2023

7. منهج الدراسة:

لمعالجة الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي الذي يسمح بوصف الأنظمة والمفاهيم الخاصة بالمتغيرات والمنهج التحليلي القياسي الذي يمكننا من تحليل الأوضاع الإقتصادية والذي اعتمدناه في الجانب التطبيقي بغية قياس أثر النمو الإقتصادي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1991–2023) بإستخدام طريقة التكامل المشترك بنموذج ARDL بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12، واستخلاص النتائج.

8. صعوبات البحث:

إن أهم الصعوبات التي اعترضت انجاز هذا البحث هي تلك التي تقف عادة أمام الباحث، في محاولته الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة، وإسقاط ذلك قياسيا بواسطة الأدوات الإحصائية المتاحة لديه، كما إن هناك عائق آخر وهو عدم تجانس المعطيات والبيانات الرقمية في المصادر المختلفة.

9. الدراسات السابقة:

1. دراسة (بوعلام، سفير، 2018): من خلال هذه الدراسة نحاول قياس أثر البطالة والتشغيل على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة: (1970– 2015)، ولتحقيق أهداف الدراسة استعنا ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي رأينا أنها تساعد في تفسير هذه العلاقة، وقد تبيّن من خلال الدراسة وجود أثر سلبي بين معدل البطالة بإبطاء لسنة واحدة والنمو الاقتصادي، وهذا ما يعني أن تخفيض معدل البطالة بفترة إبطاء واحدة يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي، إلا أنّ ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة لا يؤكد بالضرورة على وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادي و البطالة، وكذا الأمر بالنسبة للسياسات الاقتصادية الموجهة لدعم النمو والتي يفترض أنها تساهم بشكل إيجابي في امتصاص البطالة، ولكن غالبا ما تؤدي تلك السياسات إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي دون حدوث انخفاض كبير في معدلات البطالة. أوصت الدراسة

بضرورة مراجعة السياسة الهادفة للقضاء على البطالة من خلال إيجاد آليات لخلق فرص العمل الدائمة والتي من شأنها أن تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، كما يفترض أن يتم الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات تخفيض معدلات البطالة.

2. دراسة (مختاري، بوريش، 2021): تهدف هذه الدراسة الى تحليل وقياس العلاقة بين الاقتصاد الخفي والبطالة وأثرهما على الفقر في الجزائر خلال الفترة من 1990 الى 2019 وهذا باستخدام منهجيةARDL ، حيث أظهرت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات إضافة الى وجود أثر معنوي بين البطالة والفقر في الأجل القصير بينما لا يؤثران على حجم الاقتصاد الخفي وهذا الأخير يتأثر فقط بالنمو الاقتصادي، أما في الأجل الطويل يوجد أثر ايجابي بين حجم الاقتصاد الخفي والبطالة وأثر سلبي مع النمو الاقتصادي وكذلك أثر إيجابي بين البطالة مع الفقر والنمو الاقتصادي أما معدلات الفقر فلم تتأثر بالتغيرات التي تحدث في معدلات البطالة وحجم الاقتصاد الخفي بل كان له أثر إيجابي ومعنوي مع النمو الاقتصادي .

3. دراسة (عيسى، 2016): دراسة أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970–2014، ترتبط البطالة في الجزائر بالسياسات الاقتصادية المعتمدة في التخفيف من حدة المؤشرات الاقتصادية والتي لها تأثير سلبي على التطور الاقتصادي. وبما أن الاقتصاد الجزائري ذي طبيعة ريعية، مما يجعل له ارتباط قوي بالتغيرات في أسعار النفط، وهذا ما يتطلب تغيير هذا النمط الاقتصادي ليكسب استقلالية نسبية تسمح له بالتماشي مع السياسات الاقتصادية المعتمدة بالإضافة إلى توفير البيئة الملائمة والاليات الناجحة لرسم وتجسيد المخططات والبرامج المستقبلية لمواكبة التطورات الدولية مما يستوجب المحافظة على جملة من التوازنات الاقتصادية في الجزائر.

10. تقسيمات الدراسة:

سعيا للإحاطة بجميع جوانب وأساسيات هذا البحث وللإجابة على الإشكالية فقد قسم البحث كما يلي:

الفصل الأول والذي حمل عنوان الإطار النظري للنمو الاقتصادي تم تقسيمه لثلاث مباحث.

أما الفصل الثاني والذي حمل عنوان الإطار النظري لسوق العمل والتشغيل تم تقسيمه لثلاث مباحث.

أما الفصل الثالث فقد حمل عنوان دراسة تحليلية وقياسية لأثر النمو على التشغيل خلال الفترة (1991–2023).

وفي الأخير تم استعراض ما تم التوصل إليه بشكل مختصر من خلال خاتمة عامة والتي احتوت حصيلة مختصرة عن البحث، بالإضافة إلى النتائج المتوصل إليها، واختبارها مع فرضيات البحث، وأخيرا خاتمة ضمت كل من نتائج وتوصيات، وأفاق مستقبلية للدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد:

لا تكاد تخلو جميع الدراسات الاقتصادية من التعرض للنمو الاقتصادي إما كهدف مباشر للنشاط الاقتصادي، وإما كغاية يراد تحقيقها من وراء سياسة اقتصادية معينة ويأتي الاهتمام بالنمو الاقتصادي إلى ما يترتب عن تحقيقه من نتائج على جميع الأصعدة سواء الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية. وحتى وان كان البعض يرى أنه ينبغى التفريق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية باعتبار هذه الأخيرة أشمل وتعبر عنه دلالات أعمق، إلا أنها في الحقيقة ثمرة النمو الاقتصادي المتراكم عبر فترات زمنية متواصلة. فما تشهده الدول المتقدمة من تنمية اقتصادية في الوقت الحاضر رغم تدني معدلات النمو الاقتصادي في بعض الأحيان ما هو إلا نتيجة لتراكم معدلات نمو مرتفعة في فترات سابقة.

لقد أصبح النمو الاقتصادي حذرا لأهم المصطلحات الاقتصادية التي يتناولها الباحثون الاقتصاديون والسياسيون في كل المجتمعات، كونه أضحى العامل الأساسي والمعتمد عليه رسميا في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات، فكلما كانت قوتها ونشاطاتها الاقتصادية متطورة والظروف التي تباشر فيها محفزة وشفافة، كلما زادت حظوظها في تولي مرتبات أعلى في سلم الترتيب العالمي، وعلى أساس التغيرات الايجابية أو السلبية المسجلة بتقدم البلد أو تأخره.

إن الجزائر على غرار الدول النامية تبقي تعاني من ضعف التنمية على الرغم من تحقيقها لمعدلات نمو مقبولة خاصة في السنوات الأخيرة. ذلك أن ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم صلابة الاقتصاد الوطني يحول دون حدوث استقرار في معدلات النمو الاقتصادي وتراكمها، بل إن هشاشته هذه تجعله طعما سهلا للهزات الاقتصادية والأزمات المالية كما هو الشأن منذ أزمة انخفاض البترول سنة 2014 وما ترتب عنها من إجراءات تقشفية مست العديد من جوانب التنمية.

سنتطرق في هذا الفصل إلى الموضوعات الآتية:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: أسس النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي في أي بلد ذو أهمية في الارتفاع بمستوى الناتج (الدخل) والتخفيض من معدلات البطالة التي باتت الشغل الشاغل لمختلف دول العالم، فهو يعتبر أيضا من أهم المواضيع التي لابد من الوقوف عندها.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة أو التوسع في الناتج الحقيقي، أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية[1].

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي.

النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب على زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، فإذا كان الناتج ينمو بنفس معدل النمو السكاني فإنه لن يحدث أي زيادة في نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي لن يكون هناك أي تحسين في المستوى المعيشي للأفراد، على الرغم من زيادة الإنتاج، ومن جهة أخرى حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل نتيجة انخفاض عدد السكان بمعدل أسرع من معدل الانخفاض في كميات الإنتاج، وهذا في دالة التدهور العام للاقتصاد، فإنه لن يتحقق أي نمو في البلد على الرغم من زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني

إن الزيادة في تحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، أي لابد من استبعاد معدل التضخم.

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل زيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم.

[1] - محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2000، ص50-51.

أن تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقتة "استبعاد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية" ، الذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية ، ويمكن ملاحظة أن الزيادة الموسمية العرضية أو الدورية في الناتج لا تحقق شروط النمو الاقتصادي المستدام[1].

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا، أو بصفة عامة يمكن القول أن النمو الاقتصادي يشير إلى تلك العملية التي من خلالها تكون هناك زيادة مستمرة في نصيب الفرد من إنتاج السلع والخدمات، نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني الحقيقي أو متوسط الدخل الفردي على مدى فترة طويلة من الزمن أي أن النمو الاقتصادي يعني[2]:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون زيادة حقيقية وليست نقدية.
- أن الزيادة على المدى البعيد.

الفرع الأول: الفرق بين النمو والتنمية.

لولا قضية التخلف التي عانى منها كثير من الدول يضل النمو والتنمية الاقتصاديين مصطلحات واحدة، حيث كان ينظر لها بأنها زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في التنمية، الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، ولكنهما تختلفان في المضمون والأهداف وفي القضايا التي يعالجها.

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية، فيعرفها البعض بأنها عملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم هذا الانتقال بمقتضى أحداث العديد من التغيرات الجذرية، والجوهرية في البنيات والهيكل الاقتصادي.

التنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية، التي يمكن تعريفها مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، فالتنمية بمفهوم واسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل والنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضا بأنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل.

[1] - محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، نفس المرجع السابق، ص54.

[2] - عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص21.

ومن هذه التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث أن التنمية الاقتصادية، الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة الإنتاجية في حدود الموارد المتاحة أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل، عن طريق إحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات، ومنه نستطيع القول أن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:

- إحداث تعير لهيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- ضمان حياة كريمة.
- ضمان استمرارية هذا النمو من خلل استمرارية تدفق الفائض أو المتبقي بعد حاجات الأفراد والموجه للاستثمار.

ومما سبق، يمكن تبيان الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجدول التالي[1]:

الجدول (1): يمثل الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
1. لايهمه مصدر زيادة الدخل القومي. 2. يركز على التغيير في حجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. 3. لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي. 4. يتم بدون إتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع.	1. تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه. 2. تهتم بنوعية السلع والخدمات بنفسها. 3. تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. 4. عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل للأفراد.

ومنه نستنتج أن التنمية الاقتصادية هي أوسع واشمل من النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي.

التطور لغة هو حركة إلى الأمام، وفي المجال الاقتصادي يعني تقدم اقتصاد ما نحو أهداف محددة مسبقا، إما كمية زيادة المنتج أو نوعية كتوزيع أفضل للمداخيل داخل الدولة.

[1]- محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، نفس المرجع السابق، ص 51-57.

فالتطور إذن يدل على التغيير والحركة، وغالبا ما يستعمل للدلالة على الحالة الاقتصادية لبلد ما أو قطاع ما، فمثلا نقول التطور الاقتصادي أو تطور الصناعي لبلد ما خلال فترة معينة، وهو ليس مرادفا للنمو، إذا أنه يمكن أن يكون هناك تطور في المجال الصناعي بوتيرة أخفف من تزايد السكان، فهنا لا يوجد نمو كما أنه ليس مرادفا للتنمية، إذا أنه يمكن أن يكون هناك تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتغيرات هيكلية، وذهنية تضمن استمرارية وانتظام هذا التطور (أي أنه لا توجد تنمية)[1].

المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي ومقاييسه.

1- طرق قياس النمو الاقتصادي.

دراسة قياس النمو الاقتصادي هو الوسيلة التي عن طريقها نتعرف على ما يحقق المجتمع من نمو ومن بين هذه الوسائل ما يلي:

أ- **طريقة الدخل:** الناتج الداخلي الخام هو إجمالي الدخول المحصل عليها في الاقتصاد خلال فترة محددة، حيث تختلف هذه الطريقة في تقدر الناتج الداخلي الخام والتي تعتمد على الدخل، حيث جزء من هذه الدخول هو عبارة عن ضرائب غير مباشرة، وهو عبارة عن رسوم تفرضها الدولة على المبيعات، والجزء الآخر هو عبارة عن مجموع الأجور (عائد العمل)، والجزء المتبقي هو عبارة عن عائد رأس المال (الأرباح).

ومن المعروف أن تقدير الدخل الوطني الذي يحصل عليه بهذه الطريقة هو يسمى الدخل الوطني بتكلفة عناصر، وعوامل الإنتاج، وبذلكم إذا أردنا الحصول على الناتج الوطني بسعر السوق فإنه يجب أن نضيف على تقدير السابق قيمة الضرائب غير المباشرة وقيمة الإهتلاك، فإذا جمعنا كل عوائد عوامل الإنتاج أي نقوم بإضافة مجموع الأجور إلى مجموع الفوائد إلى الريع إلى مجموع الربح فإننا نحصل على تقدير للدخل الوطني أي:

$$Y = Y_w + Y_i + Y_r + Y_p$$

حيث :

Y = يمثل الدخل الوطني.

Yw = يمثل مجموع الأجور.

Yi = يمثل مجموع الفوائد.

Yr = يمثل مجموع الربع.

[1] - جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، ص05.

Yp = يمثل مجموع الربح.

نتائج الدخل الخام = الدخل الوطني.

ب- طريقة الإنفاق: وتتمثل هذه الطريقة في حساب الإنفاق الكلي من قبل قطاعات الاقتصاد الوطني، والإنفاق الكلي ما هو إلا عبارة عن الطلب الكلي على البضائع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، بحيث في هذه الطريقة يتمثل الناتج الداخلي الخام في إجمالي الإنفاق، وبالتالي:

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي.

$$Y = C + I + G + (M-X)$$

حيث:

Y = يمثل الدخل القومي.

C =يمثل الانفاق العائلي.

I =يمثل الانفاق الاستثماري.

G =يمثل الانفاق الحكومي.

(M-X) = يمثل إنفاق قطاع العالم الخارجي حيث X الصادرات و M الواردات.

ج - طريقة القيمة المضافة: يعبر عن القيمة المضافة أنها الفائض من استعمال سلع ما في عملية وتحسب كالآتي[1]:

القيمة المضافة VA = قيمة المنتج النهائي - قيمة الاستهلاك الوسطية.

بحيث أن المنتج النهائي: يقصد به كل المنتجات الموجهة للسوق للاستهلاك النهائي.

الاستهلاك الوسطية: تعني المنتجات المستعملة في عملية الإنتاج.

البضائع والخدمات التي لا تدخل في حساب إجمالي الناتج الوطني.

أ- خدمات ربات البيوت:

لا يشمل حساب إجمالي الناتج الوطني قيمة الخدمات التي تقوم بها ربات المنزل في البيت والمتمثلة في القيام بالطهي ومساعدة الصغار رغم أنها قيمة جدا، وذلك لأنها تقدم دون مقابل.

ب - الإنتاج العائلي المخصص للاستهلاك العائلي: إلى كل ما ينتج أو يصنع بهدف الاستهلاك داخل الأسرة مثل صنع الملابس من قمصان عن طريق رب العائلة لا تدخل أيضا في حساب الناتج الوطني.

[1] - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1991، ص 20-21.

جـ – النشاطات الاقتصادية غيرالقانونية: وتعني بها الإنتاج الغير مصرح به بهدف التهرب الضريبي إلى غير ذلك لا يتم إدخاله في حساب الناتج الوطني.

2- مقاييس النمو الاقتصادي:

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حقه المجتمع من النمو الاقتصادي، وبما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وكذا في متوسط دخل الفرد، فإن قياسه يكون بـ :

أ- الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة وتتوافر لها الإمكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم ...مثلا.

ب- الناتج الحقيقي:

هو أساس لقياس معدل النمو الاقتصادي، يشير إلى الكمية الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهذا الأخير الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس إلا أن هذا المقياس رفضه البعض ذلك أن زيادة الدخل (أو نقصه) قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.

ج- متوسط الدخل:

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد[1].

هناك طريقتين لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، الأول يسمى معدل النمو البسيط، والثاني معدل النمو المركب[2].

أ- معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى، وتتمثل صيغته فيما يلي:

[1] - محمد عبد العزيز عجيمية، عطية ناصف، المرجع السابق، ص 65-67.

[2] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، أستاذ الاقتصاد، مساعد بكلية التجارة، الإسكندرية، 1997، ص345.

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخلي الحقيقي في الفترة التالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

$$\boldsymbol{CM_s = \frac{Y_{t-y_{t-1}}}{Y_{t-1}}}$$

ب – معدل النمو المركب: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وتوجد طريقتان لحسابه، طريقة النقطتين، وطريقة الانحدار.

1– طريقة النقطتين: لدينا صيغة: $\boldsymbol{Y_n = (1 + CM_c)^n}$

$$CM_c = \sqrt[n]{\frac{Y_n}{Y_0}} - 1$$

حيث:

CMs = معدل النمو المركب.

N = فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

Yo = الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Yn = الدخل الحقيقي لآخر فترة (n).

2– طريقة الانحدار وصيغتها:

$$Ln\, Y_t = A + CM_{ct} \Rightarrow CM_{ct} = Ln\, Y_t - A$$

حيث:

$Ln\ Y_t$ = اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t).

A = ثابت.

$CMct$ = معدل النمو المركب في السنة t.

t= الزمن.

المطلب الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي ومعوقاته.

الفرع الأول: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.

يرتبط مستوى الحياة في أي اقتصاد بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد من السلع والخدمات، وهذه الإنتاجية مرتبطة بكمية رأس المال البشري ومجموع المعارف التكنولوجية المتاحة عند العمال[1].

– **عوامل الإنتاج:** إن زيادة الحجم المتاح من عوامل الإنتاج يساهم في زيادة الإنتاج، ومع افتراض غياب عامل التكنولوجيا نستنتج معادلة الإنتاج بالعلاقة:

$$Y = F\ (K.L)$$

حيث:

Y = الإنتاج.

K = رأس المال.

L = العمل.

في هذه الحالة فإن حجم الإنتاج لا يتغير إلا بتأثير تغيير حجم رأس المال والعمل، هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والتي تعمل على إحداث النمو من أهمها:

[1]- عمر صخري، المرجع السابق، ص 20-21.

- **عنصر رأس المال:**

يكون العمال أكثر إنتاجية إذا توفر لديهم مجموعة من الوسائل للعمل والإنتاج، والتي تتمثل في رأس المال المادي، وينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج، وينتج سلعا أخرى كالآلات والمعدات، بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أم صناعية أم خدمية، ويتخذ رأس المال الصورة العينية في الأساس وعند إعطاء قيمة فيتحول إلى شكل نقدي.

ورأس المال لأي دولة أو أي اقتصاد هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدولة، والاقتصاد في لحظة معينة، أي يعبر عن ما تملكه تلك الدولة من مباني ومعدات وآلات في تلك اللحظة، وهذا الموجود من رأس المال لا يثبت عبر الزمن.

ومن جانب آخر نجد أن عملية الإضافة على الموجود من رأس المال يطلق عليها أيضا (التكوين الرأسمالي)، وبالتالي يشكل التكوين الرأسمالي عملية تراكمية تضاف من سنة لأخرى، وهي تشكل الاستثمار في النهاية لا يحدو عن كونه مقدار الإضافة إلى الزيادة في رأس المال المجتمع.

- **عنصر العمل:**

إلى جانب رأس المال المادي يوجد نوع آخر من رأس المال، والذي يعتبر ضروري في عملية الإنتاج والذي يكون ملموس بنسبة أقل من رأس المال المادي وهو رأس المال البشري، حيث يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، كما أن أهم عنصر في تكوينه هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث يعتبر ذلك مصدر زيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي، ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري، وتنمية المهارات الفنية الأساسية، لأنها تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وزيادة معدل النمو الاقتصادي[1].

- وتظهر أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال ما يلي:

$$PML + F(K, L+1) - F(K, L)$$

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكمي للمبادئ"، ص273.

PML : الإنتاجية الحدية للعمل.

إن ارتفاع عنصر العمل بالنسبة ΔL يؤدي إلى حجم الناتج بالمقدار PML ،ΔL ، مثال: نفرض أن الإنتاجية الحدية للعمل تساوي 02 معناه كل وحدة إضافية من العمل تسمح بزيادة القيمة المنتجة بـ 02 وحدة، إذا زاد عامل العمل بـ 10 وحدات فإن الكمية الإضافية المنتجة تحسب كالآتي:

$$\Delta L = PML.\Delta L$$

$$\frac{unite\ de\ production}{unite\ de\ capital} = 20\ unite\ de\ production$$

إذن زيادة 10 وحدات من عامل العمل تؤدي إلى زيادة الإنتاج بـ 20 وحدة.

- عنصر التكنولوجيا:

حتى الآن في تحليلنا لمصادر النمو الاقتصادي كنا نفترض أن دالة الإنتاج لا تتغير مع مرور الوقت، ولكن في الواقع ومع اعتبار عنصر التقدم التكنولوجي فإن دالة الإنتاج تتغير، وبالتالي الكمية المعطاة من كل عامل من عوامل الإنتاج، وأصبح من الممكن أن تنتج أكثر من الأمس، حيث يظهر تأثير التقدم التكنولوجي في التحليل بفضل معادلة الإنتاج التالية[1]:

$$Y = AF\ (K.L)$$

A = يمثل مستوى التكنولوجيا.

حيث أن الناتج لا يرتفع لمجرد ارتفاع حجم عنصر العمل وعنصر رأس المال فقط، ولكن نتيجة لتحسن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

ويشمل عامل التقدم التكنولوجي تصبح معادلة النمو الاقتصادي على الشكل التالي.

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \alpha\frac{\Delta K}{K} + (1-\alpha)\frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta A}{A}$$

[1] - عدة أسماء، اثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر، وهران 02، 2016، ص 65.

حيث:

$\alpha \frac{\Delta K}{K}$ = مساهمة عامل رأس المال.

$(1-\alpha) \frac{\Delta L}{L}$ = مساهمة العمل.

$\frac{\Delta A}{A}$ = مساهمة عامل التكنولوجيا.

الفرع الثاني: معوقات النمو الاقتصادي.

هناك العديد من المعوقات نذكر منها على سبيل المثال:

1- التعليم: لا جدال أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير، وكلما دخلت أساليب حديثة لتسيير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية والتدريبية لقوة العمل، إن شخصا يستطيع القراءة والكتابة والحساب لابد أن يكون أكثر كفاءة بكثير في أعمال عديدة من شخص أمي. كما أن مدير متدرب على الطرق الحديثة في إمساك الحسابات وإدارة الأفراد والرقابة على موجودات منشأته وسير العمل فيه، هو أكثر فعالية بكثير، في صدد الحصول على أكبر قدر من المخرجات السلعية من مدخلات معينة من مدير يجهل هذه الأساليب الحديثة في إدارة الأعمال. من الواضح أن كثير من الدول الآخذة في النمو، قد خصصت نسبة كبيرة من الموارد التعليمية لقلة قليلة من الأفراد لينالوا في النهاية قسطا وافرا من التعليم والتدريب، وذلك عن طريق بعثات تعليمية إلى الخارج لفترات يتلقون فيها الدراسة المتقدمة في مختلف مجالات تخصصاتهم العلمية. وأيا كان الأمر، فإن معظم الدراسات الجدية عن أوضاع الدول المتخلفة تحت زيادة وليس نقص الانفاقات على التعليم، لأن النقص في التعليم بأنواعه يشكل عائقا للنمو[1].

2- الصحة: لا جدال أن الزيادة في الإنتاجية يمكن أن يتحقق بارتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة، بالجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين الصحية للأيدي العاملة بالجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين يكون أكثر فاعلية، عندما يكون مستواهم الصحي مرتفع منه عندما يكون هذا المستوى متدنيا، بيد أن معرفتنا بالأثر الكمي للتغيرات في المستوى الصحي لقوة العمل أقل مما نود أن نعرفه، كما أنه علينا الارتفاع بالمستوى

[1]- بدر شحدة سعيد حمدان **"تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني(1995-2010)"** مذكرة ماجستر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2012 ص 09.

الصحي للمواطنين في أي مجتمع متخلف. ثمة حقيقة بالغة الأهمية في هذا الصدد، وهي أن المكاسب ليست دائما نعمة لا تشوبها أية شائبة، ذلك أن تعمل نفس الوقت على خفض معدلات الوفيات، وبالتالي فإنها تسهم في النمو السريع للسكان وفي المدى القصير فإن هذه المكاسب الضخمة المصحوبة بانخفاض معدلات الوفيات تجعل النمو الاقتصادي أكثر صعوبة.

3- الموارد الطبيعية: يمكن القول أن الموارد الطبيعية ذات أهمية خاصة لعملية النمو، ذلك أن أية دولة تتوافر لديها إمدادات كبيرة من الموارد القابلة للنمو بسهولة، سوف يكون النمو أسهل عليها من دولة أخرى لا يوجد لديها إلا موارد قليلة أقل قابلية في التوصل إليها، والاستفادة منها في عملية النمو، وأيا كان الأمر، فإن ما هو متاح من الموارد الطبيعية هي وسيلة هامة لدعم النمو، بل من الشاهدة عمليا أن إمدادات أي بلد من الأرض والموارد الطبيعية غالبا ما تكون قابلة للتوسع بسهولة في استخدامها الفعال، إن لم يكن في كميتها الكلية، غير أن المشاهدة عمليا أيضا في بعض الحالات، أن الأرض المخصصة لمنتجات زراعية وفقا لنظام غير سليم لتركيب المحصول، والأرض المتروكة دون استغلال بسبب نقص في وسائل الري هي أمثلة معروفة جيدا عن معوقات النمو.

4- التكنولوجيا: إذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب التكنولوجي في عملية التنمية على الأقل، فلابد أن النمو يكون أسرع بالنسبة لدولة متخلفة فقيرة منه بالنسبة لدول متقدمة غنية، لأنه يمكن إدخال أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج والتوزيع في الدول الفقيرة لتسهم بذلك في عملية النمو إسهاما كبيرا، وهنا فإن الدول المتخلفة الفقيرة لا تحتاج لإنفاق مبالغ ضخمة في مجال البحوث العلمية والتقدم التكنولوجي، حيث يمكن لها أن تستخدم ما سبق ابتكاره من أساليب فنية حديثة ومتطورة في الدول الأكثر تقدما، إن مثل هذا الوضع ذو دلالة هامة من زاوية إمكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة في العلم النامين لأن الدول الأكثر تقدما لا يمكن أن تدخل على نشاطها الإنتاجي أي أسلوب غني جديد إلا عندما يكون قد تم فحصه واختباره وتطويره والتيقن من صلاحيته للتطبيق العلمي، وفاعليته في تقدم الإنتاج، وهو ما ينطوي على إنفاق مبالغ طائلة في أغلب الأحيان لا يمكن أن توفرها الموارد المحددة لأي دولة فقيرة[1].

[1] - بدر شحدة سعيد حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 09.

المبحث الثاني: أسس النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: عناصر وخصائص النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: عناصر النمو الاقتصادي.

العنصر الأول: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ويقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن طريق الدخل الوطني على عدد السكان، ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أن يكون معدل الزيادة في عدد السكان وهذا يتطلب أنه إذا كانت النسبة السابقة تساوي 01 فهذا يعني أنه على الرغم من زيادة الدخل الوطني إلى أن نصيب الفرد منه يظل ثابت بسبب زيادة عدد السكان بنفس النسبة، وإذا كانت النسبة السابقة تساوي 01 فهذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ينخفض رغم زيادة الدخل الوطني، لأن معدل النمو في عدد السكان يزيد عن معدل نمو الدخل الوطني.

العنصر الثاني: تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة، لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "التضخم" ويعني ذلك أن حدوث الزيادة زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يتطلب أن يكون فإذا كانت هذه النسبة 01 فهذا يعني أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، قدرته على الشراء تظل ثابتة على الرغم من زيادة دخله النقدي، بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة[1].

وإذا كانت هذه النسبة 01 فهذا يعني أن القوة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني انخفضت على الرغم من زيادته بسبب ارتفاع المستوى العام بنسبة أكبر، ويمكن قياس معدل النمو الاقتصادي في الدول عن طريق المعادلة الآتية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الوطني – معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "معدل التضخم".

[1]- وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول- العربية وسبل تفعيلها**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر 2013،

العنصر الثالث: تحقيق زيادة في المستوى العام للأسعار "معدل التضخم" من الدخل الحقيقي والزيادة المستقرة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول، كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط عام 1973، حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدول المصدرة للنفط لم يلبث أن اختفى مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات، فهذا النمو يعتبر نمو عابر لا يلبث أن يزول، وهذا من ناحية أخرى، فهذه الزيادة لابد أن تكون مستقرة بمعنى أن لا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى[1].

الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي.

يوجد عدة خصائص للنمو الاقتصادي، نذكر منها:

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا، ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.
- التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع بإطراد.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار.
- يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني[2].

[1]- رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، 2008، ص 74.

[2]- عبد الله بلوناس، المرجع السابق، ص 27.

المطلب الثاني: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي.

تهتم كل دول العالم بتحقق نسب أعلى للنمو الاقتصادي نظرا للأهمية التي يتمتع بها والفوائد التي تعود على شعوبها، والأكيد أنه لتحقيق أي هدف خاصة إذا كان مهما علينا أن نتحمل أعباء وتكاليف للوصول إليه.

الفرع الأول: فوائد النمو الاقتصادي.

1- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.

2- زيادة رفاه المجتمع عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى.

3- يساعد في القضاء على الفقر، ويحسن المستوى المعيشي والتعليمي للسكان.

4- التخفيف من مشكل البطالة.

5- زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء منشآت قاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي هو أن يؤثر ذلك نسبيا على مستويات الاستهلاك الخاص[1].

الفرع الثاني: تكاليف (أعباء) النمو الاقتصادي.

لا يتحقق النمو الاقتصادي إلا في إطار تحمل بعض الأعباء والتضحيات، أهمها:

1- النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، والنامية يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية.

2- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت معه الحاجة إلى إنتاج سلع رأسمالية أكثر وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم، وهذا ما يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل.

3- نقص الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، نظرية الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 472.

4- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، زاد معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والأخلاقية للمجتمع[1].

المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي.

أ- النمو الطبيعي (التلقائي): ويقصد به ذلك النمو الذي ينتج من القوى الذاتية المتاحة للاقتصاد دون اللجوء إلى التخطيط على المستوى القومي، وعادة فإن مثل هذا النمو يكون بطيء بالرغم من تعرضه في بعض الأحيان لتقلبات عنيفة في الفترة القصيرة، وقد سارت الدول على هذا النوع من النمو الذي يتطلب مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي، والثقافي الذي يقوم فيه لكي يمكن له أن ينتقل بسرعة من قطاع آخر.

ب- النمو العابر: كما هو موضح في اسمه ليس له صفة الاستمرار والثبات وإنما يأتي استجابة لوجود عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية ولا تلبث أن تنتهي، وبانتهائها ينتهي هذا النوع من النمو الذي أحدثته، وتعرف غالب الدول النامية هذا النوع من النمو الذي يحدث استجابة للتطورات التجارية الخارجية كارتفاع أسعار المحروقات إلا أن أثره يكون محدود بسبب جمود الإطار الاجتماعي والثقافي في هذه الدول.

ج- النمو المخطط: وهو ذلك النمو الذي يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع ولذا ترتبط فاعليته ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين واقعية الخطوط المرسومة وفاعلية التنفيذ ومشاركة الجماهير في عملية التخطيط على جميع المستويات، فهو ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو الطبيعي حيث أن النمو العابر غير ذاتي الحركة، وحيث أن النمو الذاتي إذا استمر لفترة طويلة من الزمن قد يتحول إلى نمو مطرد.

د- النمو المكثف: هو النمو الذي يركز عليه الاقتصاديون بشكل عام، أي نمو السلع والخدمات المتاحة للفرد وعلى ذلك فإن نصيب الفرد من الناتج الحقيقي هو معيار النمو الاقتصادي الكثير.

هـ - النمو الشامل: يتحقق بنمو إنتاج دولة ما مقياس الناتج القومي والحقيقي، وهذا يعني أن أي دولة ما قد تحقق نموا اقتصاديا واسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج القومي[2].

[1]- بتاني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادين دراسة نظرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، دفعة 2008-2009، ص10.

[2]- والاس بيترسون، حمة ثلاح دباغ، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة للطباعة والنشر، نيويورك، 1968، مكتبة صيدا بيروت، 315.

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة، قدم الاقتصاد ذاته وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي، وسوف نتعرض إلى النظريات والمدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو بدءا من الاقتصاديين الكلاسيك.

المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي

لقد استحوذت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح أفكار الاقتصاديين، وأصبحت الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال Adam Smith و Ricardo و Marx Malthus وغيرهم، وقد اعتمد التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط واتجه الفكر الكلاسيكي في البحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي، وقبل أن نستعرض الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية من المفيد أن نتعرض إلى أفكار أبرز مفكري هذه المدرسة، والوقوف على بعض الاختلافات فيما بينهم رغم أنهم يتفقون على الخطوط العريضة ولهذه المدرسة الفكرية.

1. نظرية النمو الكلاسيكية Classical theory of arrowth

رغم الاختلاف في بعض الآراء بين الاقتصاديين الكلاسيك، إلا أن هناك آراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي والتي سيتم التطرق إليها أدناه.

حاول الاقتصاديون الكلاسيك اكتشاف أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل القومي والعملية التي تمكن النمو من أن يتحقق، ومن أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي مما يأتي:

1- اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي العمل ورأس المال، والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها، واعتبر الكلاسيك أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة وأن بقية العوامل متغيرة واستنادا إلى ما سبق اعتقد الكلاسيك بأن القوة الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال الاستثمار،

وأن تكوين رأس المال يعتمد على الأرباح، وأن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال، وعليه فإن الأرباح هي مصدر التراكم الرأسمالي.

2- اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا بأن تزايد التراكم يؤدي إلى تزايد حجم السكان، وفي نفس الوقت فإن تزايد حجم السكان من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأسمال وذلك فيما يأتي[1]:

أ- **تأثير التراكم الرأسمالي على النمو السكاني:** عن طريق تأثير هذه العملية على الرصيد الكلي للأجور، وذلك باتجاه الزيادة، وبالتالي زيادة معدل الأجر مما يزيد من حجم السكان.

ب- **تأثير النمو السكاني على تكوين رأس المال:** إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة وهذا يعني ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية ومن ثم الأجور وانخفاض الأرباح والادخارات، وبالتالي انخفاض تكوين رأسمال.

3- **اتجاه الأرباح نحو الانخفاض:** إذ أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تنتشر المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، والسبب طبقا إلى آدم سميث هو زيادة الأجور الناتجة عن المنافسة بين الرأسماليين.

4- يعتقد الكلاسيك بأنه وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي.

5 – حالة الثبات لسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين كانوا يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي.

الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات وكذلك المواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أبدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

[1]- مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية نظرية وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، 2007، ص55.

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال (Adam smith) و(Ricardo) و (Malthus) و (Malthus).

وقد كنت استعرضت عليكم الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية من المفيد أن نتعرض إلى أفكار أبرز مفكري هذه المدرسة والوقوف على بعض الاختلافات فيما بينهم ورغم أنهم يتفقون على الخطوط العريضة والمشتركة لهذه المدرسة الفكرية[1].

2. نظريات ادم سميث، ريكاردو، كارل ماركس وروبرت مالتوس:

الفرع الأول: آدم سميث (Adam smith) 1723-1790: لقد كان لكتاب أدم سميث "دراسة في طبيعة ومسببات ثراء الأمم"، سنة 1976 تاثيرا كبيرا على الدارسين، وواضعي السياسة الاقتصادية، لقد كان سميث متفائلا، إذ كان يرى بوادر توحي بأن الشراء العام غير محدود بطبيعته، أن تكون الأسواق حرة في توجيه الموارد في تحديد الأرباح المنتخبين، الذين يسعون من خلال بحثهم عن منفعتهم الخاصة في إرضاء رغبات المستهلكين، وإذا اقتصرت الحكومات على دورها في الدفاع القومي وتحقيق النظام والعدالة، وتوفير التعليم للشعب، وامتنعت على وضع القيود على التجارة الداخلية والخارجية[2].

حيث أن هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي والعوامل التي تعيقه، حيث بين آدم سميث أن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية فتخصص العمال في أنشطة معينة يجعلهم يستطيعون أن ينتجوا كمية أكبر بنفس الجهد المبذول، وذلك عن طريق المعدات والآلات المتخصصة ويؤكد أدم سميث على حاجة الاقتصاد القومي إلى التراكم الرأسمالي من أجل توزيع وتقسيم العمل، ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل، ويعتمد التراكم الرأسمالي بدوره على رغبة الأفراد في مجموعهم في تخصيص جزء من الموارد الإنتاجية التي يمتلكونها من أجل إنتاج السلع الإنتاجية بدلا من إنتاج السلع الاستهلاكية.

واعتقد سميث أن هناك ميل معين في الطبيعة البشرية إلى إنتاج شيء ومبادلته أو المقايضة بشيء آخر، وهذا يبدو أن جذوره في الأسباب التي أوردها سميث لتبرير أهمية تقسيم العمل، ويكمل آدم سميث تحليله

[1]- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ص 103.
[2]- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 53.

عبر التأكد على أن تقسيم العمل يتحدد بمدى السوق، وهذا يعني أن السوق الكبير أو الأكبر يولد تقسيم عمل أكبر بين الناس، وكذلك بين الشركات، حيث أن تقسيم العمل يولد إنتاجية عمل أكبر لكل الشركات[1].

ويرى سميث أنه في ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي، فإن تقسيم العمل وتخصيصه، يأخذ مكانه مما يتمخض عنه تزايد الدخول، ويترتب عن الزيادة في الدخول وتوسيع حجم السوق فضلا عن تزايد الإدخار والاستثمار، ويمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل، وكذلك لنمو الدخل ويتمخض عن تقسيم العمل تزايد تيار الأفكار الجديدة والأفضل لإنتاج السلع، حيث أن التراكم الرأسمالي الذي أصبح ممكنا عن طريق التقسيم السابق للعمل والمتخصص بأخذ صورة سلع ومعدات أفضل[2].

عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي تسمح بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة، هذا فضلا عن مناخ الدولة وموقعها بالنسبة للدول الأخرى.

الشكل رقم (1): تصورات أدم سميث حول النمو الاقتصادي

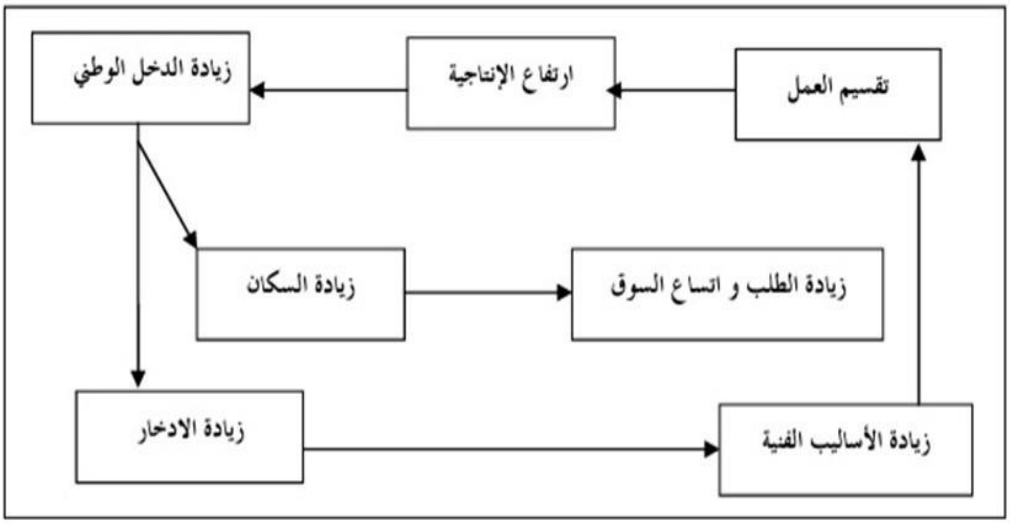

المصدر: سالم النحفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، العراق، 1988، ص61.

[1]- صلاح الدين الناسق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1966، ص 53.
[2]- محمد علي الليلي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، 1974، ص51.

الفرع الثاني: دافيد ريكاردو 1772 – 1823

يعتبر ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الربح والأجور والتجارة الخارجية. ويرى أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان وهي تتميز بتناقص الغلة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصادات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات (Statimary) بسبب تناقص العوائد في الزراعة.

كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، فالرأسماليون دورهم مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم أجور العمال، من خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو، أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف، وأما ملاك الأراضي فتنمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة.

إن نظرية التوزيع الوظيفي حسبه توضح أن حصتي الأجور والربع مرتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الإنتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي، وهو ما يعيق ارتفاع حصة الأرباح فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها، فينخفض التراكم الرأسمالي لاعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي المشروع وللاقتصاد الوطني ككل.

بالنسبة لـ (Adam Smith) و (David Ricardo) يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي اجتماعي "ينمو داخلي" والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو تراكمات رأس المال[1].

الفرع الثالث: نظرية روبرت مالتوس Ropert Malthus 1766-1834

[1]- مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

ركزت أفكار مالتوس على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية.حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض ويتراجع الربع الذي يتراجع معه النمو. وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، وبالتالي فإن زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي[1].

إن تحليلات Malthus لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الإفريقية والأسيوية حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان[2].

الفرع الرابع: نظرية كارل ماكس (Karl Marx) 1717-1783.

كان الاقتصادي الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية، بينما اتفق جميع الاقتصاديين الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو الاقتصاد، لكنهم اختلفوا على سبب انخفاضه.

فبينما اعتقد (Smith) أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، واعتقد (Ricardo) أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والربح، أما بالنسبة لـ Marx فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد ويرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف، وأن الفائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل.

ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح، ولم يرى ماركس أية مشكلة كبيرة طالما وجد فائض العمل ليدفع الأجور للأسفل، لكنه تنبأ بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فإن ما يسميه بالجيش الاحتياطي للعمال Reserved Army of 24nemployed

[1]- عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو الاقتصادية، ص 31.

[2]- كيداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدور العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص 35.

إلى الاختفاء مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل، مما تؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال فتنهار الرأسمالية.

إن تحليلات Marx بخصوص أداء الرأسمالية كانت معادلة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤات بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقها معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله Marx.

نقد النظرية:

ركزت النظرية الاقتصادية على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي، مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى نواحي الاستثمار المنتجة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنه يعاب على النظرية موجة التشاؤم التي سادت أفكارها، والمتمثلة في تزايد السكان من ناحية وتناقص الغلة من ناحية أخرى، وقد غالت النظرية الكلاسيكية في سردها لآثار هذين العاملين، ويتبين في الواقع عدم تحقق النتائج التي انتهت إليها المدرسة الكلاسيكية ولم تتوقف التنمية الاقتصادية، رغم وجود بعض العقبات التي تعرقل من سيرها[1].

المطلب الثاني: نظرية النمو النيوكلاسيكية والكينزية

الفرع الأول: نظرية النمو النيوكلاسيكية

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصادييها ألفريد مارشال (A. Marchall) وفيكسل (K. Wicksell) وكلارك (J. clark) قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أفكارهم تتلخص فيما يلي[2]:

[1]- مدحت محمد قريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، ص 64.
[2]- عبلة عبد الحميد البخاري، التنمية وتخطيط النمو والتنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص 34.

– أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

– أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع "العمل، الأرض أوالموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، والتكنولوجيا".

– أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي "وصف مارشال" لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن "مهتمين بالمشاكل في المدى القصير"، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من الكل، ينمو في شكل تدريجي منسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

– أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي، وأهم نظرياتها:

أولا: نظرية شومبيتر "Schumpeter"

تأثر شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار مالتس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية مع ذلك لابد لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، وإنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي، وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911"، وأكملها في كتاب له عن دورات في 1939، للتركيز على أهم أفكاره في الآتي:

1– إن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صوة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة، لسبب التجديدات والابتكارات التي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.

2- يتوقف النمو على عاملين أساسين، الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.

3- إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية أو الدينامو "المحرك" لعجلة التنمية.

4- التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، والتي يمكن أن تأخذ أحد أو بعض الصور التالية: استغلال موارد جديدة، استحداث سلع جديدة، استحداث أساليب إنتاج جديدة....، فتح أسواق جديدة، إعادة تنظيم بعض الصناعات.

نموذج شومبيتر للنمو الاقتصادي:

يمكن تمثيل نموذج شومبتر للنمو من خلال العلاقات الجبرية التالية[1]:

- دلالة الإنتاج: حسب شومبيتر يتحدد الإنتاج (Q) بواسطة حجم قوة العمل (L)، ووفرة الموارد (K)

وحجم رأس المال (Q)، ومستوى التكنولوجيا $(.T)$، أي: $Q = F\ (L.K.Q.T).$

- يعتمد الادخار (S) على معدل الأجور (W) ومعدل الربح (R)، وسعر الفائدة (r):

$S = S\ (W.R.r)$

- يمكن تقسيم الاستثمار الإجمالي (I) إلى الاستثمار المحفز أو التابع (I_i)، والاستثمار المستقل أو التلقائي

$I = I_i + I_A$ أي (I_A)

- يعتمد التقدم التقني (T) ومعدل الاكتشاف (K) على عرض المنظمين (E) أي:

$K = K(E)\ \ ,\ \ T = T(E).$

- يعتمد عرض المنظمين $(\boldsymbol{E})$ على معدل الربح $(\boldsymbol{R})$، والمناخ الاجتماعي $(\boldsymbol{x})$ أي:

[1]- معط الله أمال، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة تخرج لشهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد، 2014-2015، ص 144.

$$E = E(R, x)$$

ثانيا: نظرية روبرت سولو:

من الاقتصاديين النيوكلاسيك الذين نظروا في دراسة النمو الاقتصادي روبرت سولو، حيث قام هذا الباحث النيوكلاسيكي بنشر بحثه تحت عنوان مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي سنة 1956 وقام بطرح نموذجه على المدى الطويل، وكان هدفه الأساسي في بحثه هو البحث عن أسباب الاختلاف في درجة الغنى والفقر بين الدول، حيث افترض في نموذجه أن الإنتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين هما: رأس المال والعمال.

وقد كان نموذج سولو نموذج جديد للنمو الاقتصادي، والذي كان بمثابة تقدم كبير بالنسبة لنموذج هارود دومار على بنية من المشاكل التي تطرحها وظيفة نموذج الإنتاج بمعامل ثابت بدالة الإنتاج الكلاسيكية، التي سمحت بدرجة كبيرة من المرونة وإحلال بين عناصر الإنتاج، في نموذج سولو معامل رأس المال والعمل ليس ثابتين بل متغيرين وتعتمد على الهيئات النسبية رأسمال والعمل في الاقتصاد فضلا عن عملية الإنتاج مثل نموذج هارود دومار، إن نموذج سولو وضع لتحليل الاقتصاديات الصناعية ولكن تم استخدامه على نطاق واسع لدراسة النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم بما في ذلك البلدان النامية.

في نموذج سولو، يفسر الزيادة في عوامل الإنتاج "العمل ورأس المال" جزاء من النمو لأن هناك زيادة في السكان "العمل" والاستثمار "رأس المال العامل" أي أن هناك نمو، ومع ذلك الكثير من النمو لا يفسر بهذين العاملين، ولكن من المقرر أن العامل المتبقي والتقدم التقني الذي يجهل مصدره ويقول البعض أنها عامل "سقطت عن السماء" واعتبر أن النمو السكاني والتقدم التقني[1].

أسباب خارجية المنشأ في شرح النموذج لا أصلهم.

- **هذا النموذج في حالة توازن مستقرة:** في الأجل الطويل يتقارب الاقتصاد إلى "حالة مستقرة"، حيث يتم تغيير النشاط الاقتصادي بنفس الزيادة في معدل السكان.

- **يقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات:**

[1]- كيداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 36-37.

* الاستهلاك يأخذ شكل دالة keymes.

* الاقتصاد مغلق وتسوءه المنافسة في جميع أسواقه، وينتج منتجا مركب واحدا.

* دالة الإنتاج هي دالة (Gobb – Douglas) ذات غلة الحجم الثانية، وحيث يمكن الإحلال بين الإنتاج

K و L,

$$Y = F\,(K, L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha}$$

$$C = C\,Y \;\rightarrow\; S = (1 - C)\,Y = SY$$

* نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، حيث إذا كان معدل نمو السكان هو (n) فإن عرض العمل ينمو كذلك لأن:

$$\frac{\partial \log L}{\partial t} = \frac{\frac{\partial L}{L}}{\partial t} = \frac{L}{\partial t} = n$$

* فرضية قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال، ووجود مرونة في الأسعار والأجور، وأن العوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.

* التكنولوجيا متغير خارجي المنشأ[1].

يتكون نموذج سولو (Solow) من نموذجين مختلفين هما:

1- النموذج القاعدي:

من الفرضيات السابقة فإن النموذج القاعدي لـ "Solow" يتكون مما يلي:

- الإنتاج الفردي من الشكل : $Y = \frac{Y}{L} = \varphi(\,) = K^{\alpha}$ وحيث $K = \frac{K}{L}$ (1)

[1]- ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب: محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص 50-51.

– تراكم رأس المال عبر الزمن، وذلك من خلال الشكل:

$$K' = \frac{\partial K}{\partial t} = I - \delta K \qquad (2)$$

إن كلا التغيير في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار وامتلاكه (بأقساط ثابتة (δ))، وحيث أن الاقتصاد المغلق يفرض تساوي الادخار مع الاستثمار (التوازن في سوق السلع والخدمات)، فإن:

$$I = s = \delta y = k' = \delta y - \delta k \quad (3)$$

$$k = \frac{k}{L} \Rightarrow \log K = \log K - \log L.$$

$$\Rightarrow \quad \frac{\partial \log k}{\partial t} = \frac{k}{k\prime} = \frac{k\prime}{k} = \frac{L\prime}{L} = \frac{\partial y - \partial k}{k} - \frac{L}{L} \qquad (4)$$

معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن بافتراض التوازن في سوق العمل هو:

$$\frac{L'}{L} = n \Rightarrow \frac{\partial \log l}{l} = n \Rightarrow \log I = \int n\partial t = nt_p c_0$$

$$\Rightarrow L_k = e^{nt+c^o}, L_0 = e^C$$

$$L_t = l_o e^{nt}$$

ومنه تصبح العلاقة (4) كما يلي:$\frac{k\prime}{k} = \frac{\delta k}{k} - \partial - n = \frac{\delta y}{k} - \partial - n$

$$\Rightarrow \quad k' = \delta\, \varphi\,(k) - (\delta - n)k \qquad (5)$$

تمثل هذه العلاقة المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي وهي تعبر عن الطريقة التي يتحدد بها تراكم رأس المال انطلاقا من الإنتاج والاستثمار والادخار.

الشكل (2): يمثل نموذج Solow القاعدي.

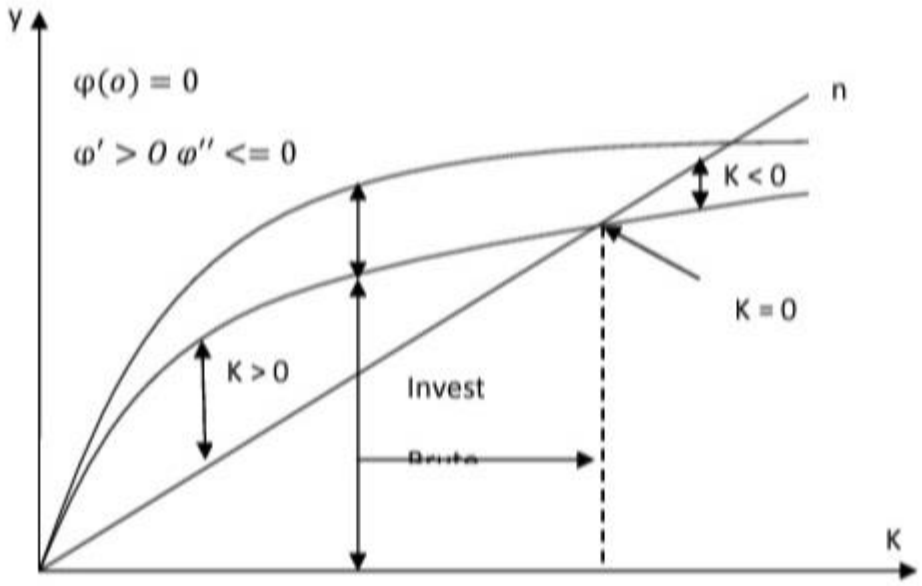

المصدر: مدحت قريشي التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص76.

2 – نموذج Solow مع الرقي التقني:

استنادا إلى النموذج القاعدي لـ Solow فإنه المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى حالة مستقرة، فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو ولجعله كذلك أدخل التقدم التقني في الشكل العام لدالة الإنتاج حيث هناك ثلاث تأثيرات مختلفة له على الناتج المحلي الإجمالي وهي[1]:

– حسب "Harrod" يكون التقدم حياديا إن كان يدعم إنتاجية العمل $Y = F(K.AL)$

– حسب "Hicks" فاعتبره أن الدالة الإنتاج يمكنها أن تتأثر بالتقدم التقني $Y = AF\ (K.L)$

حسب "Solow" يكون التقدم التقني حياديا إن كان يدعم على رأس المال $Y = F\ (AK.L)$

[1]- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص376.

وبالنظر لهذه الاحتمالات الثلاث فإن تأثيرات التقدم التقني تكون مختلفة، غير أنها ستؤدي في آخر المطاف إلى زيادة الناتج الإجمالي، وكون النظريات الاقتصادية "Keynes" جاءت لتبحث في السبل التي يصل فيها الاقتصاد إلى حالة التشغيل الأمثل، فإنه عادة ما يأخذ التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في المدى الطويل، وعليه فإن دالة الإنتاج تكون من الشكل:

$$Y = f(k.aI) = k^{a}(AL)^{a-\alpha}$$

حيث أن A تعبر عن التقدم التقني وهو خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت، وعليه فإذا كان:

* تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي وكان من الشكل:

$$k' = \delta k \Rightarrow \frac{k}{k} = \delta\frac{y}{y} - s$$

*وكانت دالة الإنتاج الفردية من الشكل:

$$y = \frac{y}{L} = \frac{k_{a(AL)^{1-\alpha}}}{L^{\alpha}L^{1-\alpha}} = k^{\alpha}A^{1-\alpha}$$

* ويوضع $\left(\tilde{k} = \frac{k}{A}\right)$ و $\left(\tilde{y} = \frac{y}{A}\right)$ وهما دالتا رأس المال الفردي والإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني على التوالي، فإن دالة الإنتاج الفردية تصبح من الشكل:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A} = \frac{k^{\alpha}A^{1-\alpha}}{A} = k^{\alpha}A^{-\alpha} = \frac{k^{\alpha}}{A^{a}}$$

تبين هذه المعادلة نتيجة واضحة بخصوص غنى البلدان عبر العالم، حيث البلدان المتقدمة، تتمتع بمعدل استثمار مرتفع لرأس المال، أو معدل نمو سكاني ضعيف أو رقي تقني قوي، أو كل هذه الأسباب مجتمعة، وهو عكس ما تعانيه البلدان النامية، حيث يرجع سبب تخلفها إلى انخفاض معدل الاستثمار أو الزيادة المفرطة في معدل النمو السكاني، أو الانخفاض الكبير في مستوى التقدم التقني أو كل هذه الأسباب مجتمعة[1].

وبالرغم من الانتشار الواسع لنظرية Solow وتحليلاتها التي استمرت إلى غاية بداية الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنها لم تستطع تفسير أسباب تناقص معدل النمو في المدى الطويل لاعتمادها على فرضية

[1]- كيداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 51.

تناقص الإنتاجية الحدية الفردية، مما جعل بعض الاقتصاديين يشككون في دقتها، وأهمهم الذين ينتسبون لمدرسة نماذج النمو الداخلي[1].

الفرع الثاني: التحليل الكينزي.

لقد اهتم الكثير بالاقتصاد الكلي على عكس المفكرين الكلاسيكيين الذين ركزا دراستهم على كيفية تراكم رأس المال من خلال التركيز على تخفيض تكاليف الوحدات المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسات معتقدين أن أرباحهم هي مصدر تراكم الرأسمال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو[2].

واعتبر كينز أن أزمة الكساد هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في الإنتاج والعرض وليتجاوزها يرى كينز ضرورة تحريك الطلب من أجل تحريك العرض معتمدا مبدأ الطلب بغلق العرض وعليه حسب كينز فالأمر يتطلب تحديد محددات الطلب الكلى، والذي يعرفه كينز على أنه: "جزء من الدخل الوطني أو القومي الذي ينفق على الاستهلاك"، وأكد كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، وقد اعتبر كينز أن مشكل الرأسمالية هو قصور في الطلب وأن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، والادخار هو دالة للدخل، وأكد كينز أن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم باعتبار أن هناك طاقات إنتاجية غير مستغلة، وقد تأسس نموذجه على تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدا فالتحليل الكينزي يجد أن توازن الدخل والإنتاج في الاقتصاد المنغلق هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط في الدخل المخطط[3].

يعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة، حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

حيث أن:

[1]- بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 29.
[2]- مدحت قريشي، نفس المرجع السابق، ص 73.
[3]- عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2015-2016، ص 65.

Y = الدخل القومي.

C = الإنفاق الاستهلاكي.

I = الإنفاق الاستثماري.

G = الإنفاق الحكومي.

X = الصادرات.

M = الواردات.

ويوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي $(C + I + G)$ ويرتبط هذا المستوى الدخل بمستوى معين من العمالة ، والفن التكنولوجي السائد I، وحجم معين لرأسمال K، ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر الخاصة بالعمالة، هذا مع افتراض أن ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه، هذا ويشير كينز إلى أنه هناك حدود للزيادة العالمية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي والاستثمار، أي عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة، حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك ما يسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل، والفارق بينه وبين الناتج الفصلي الأقل من التوظيف الكامل يمثل مستوى البطالة. فإذا أرادت الدولة زيادة الطلب الكلي فلا بد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة أو الفساد، فضلا عن قيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو إعانات ... الخ[1].

أولا: نموذج هارود دومار Harrod Domar

إن الاهتمام الحديث بدراسة نظرية النمو يبدأ من خلال نموذج هارود دومار حيث يستند هذا النموذج على تجارب النمو في الدول المتقدمة، وقد داول شرح متطلبات النمو المستقر في هذه الدول. قام كل من هارود ودومار بصياغة تمديد ديناميكي لتحليلات التوازن الكينزية، حيث حاولا استخراج معدل نمو الدخل الذي من شأنه أن يوفر ديناميكية في مسار التوازن من فترة إلى أخرى، وعلى الرغم من أن نموذجي هارود ودومار

[1]- عبلة عبد الحميد البخاري، مرجع سبق ذكره، ص 44.

يختلفان في التفاصيل، إلا أن كلاهما يؤديان إلى نتائج متماثلة، حيث توصلا إلى استنتاج مفاده أن الاستقرار يمثل السبب الرئيسي للنمو المستقر، فعالية الاستمرار تساهم في توليد الدخل وترفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، ويؤكد نموذج هارود ودومار بأنه من أجل الحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة لأخرى، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لمخزون رأس المال[1].

افتراضات نموذج Harrod Domar :

يستند هذا النموذج على عدد من الافتراضات أهمها:

* هناك مستوى توازن الاستخدام الأولي للدخل والذي قد تم تحقيقه بالفعل.

* هناك اقتصاد حر دون أي تدخل من قبل الدولة.

*النظام الاقتصادي هو نظام مغلق أي لا توجد تجارة خارجية.

*الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار.

*الميل الحدي للادخار و معامل رأس المال (نسبة مخزون رأس المال إلى الناتج K/Y هما ثابتين).

*ثبات المستوى العام للأسعار وكذلك أسعار الفائدة.

ثانيا: نموذج هارود.

عرض الأستاذ Roy Harrod نموذجه للنمو في مقاله "An Essay on Dynamic Theory" الذي نشر في المجلة الاقتصادية (المملكة المتحدة) سنة 1939، حيث أظهر في نموذجه كيف يمكن أن يحد النمو المستقر في الاقتصاد.

[1]- روبرت بارو، محددات النمو الاقتصادي، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 1988، ص 01.

وقد طرح هارود السؤال التالي: إذا كان التغير في الدخل يحفز الاستقرار (المعجل) فما هو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الادخار والاستقرار المخططين حتى يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن ؟، وبعبارة أخرى هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد ؟

يستند نموذج هارود على ثلاثة معدلات مختلفة للنمو[1]:

- معدل النمو الفعلي الممثل بـ G والذي يتم تحديده بواسطة معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج.

- معدل النمو الضروري الممثل بـ G_w والذي يمثل معدل نمو الطاقة الكاملة للدخل لاقتصاد ما.

- معدل النمو الطبيعي الممثل بـ G_n والذي يمثل حسب هارود معدل نمو الرفاهية المثلى، كما يمكن اعتباره أيضا على أنه معدل نمو العمالة الكاملة.

1-1- معدل النمو الفعلي:

المعادلة الأساسية هي:

$$GC = s$$

G: هو معدل نمو الناتج خلال فترة زمنية معينة، و يتم التعبير عنه ب $\frac{\Delta Y}{Y}$ أي أن G هو عبارة عن نسبة التغير في نسبة الاستقرار إلى الزيادة في الدخل (ΔY) ، إلى إجمالي الدخل (Y) خلال فترة زمنية معينة:

$$G = \frac{\Delta Y}{y}$$

C: يمثل نسبة الزيادة في رأس المال، إلى الزيادة في الدخل أو الناتج خلال فترة محددة، كما نعرف أيضا أنها نسبة الاستثمار إلى الزيادة في الدخل، أي:

$$C = \frac{\Delta K}{\Delta y} = \frac{1}{\Delta y}$$

[1]- ولاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة فرنكلين للصياغة والنشر، بيروت، 1968، ص 315.

S: يمثل الميل المتوسط للادخار، أي: $S = \frac{S}{Y}$

بتعويض قيم S,C,G . في المعادلة (3−2) نحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{y} \times \frac{1}{\Delta Y} = \frac{3}{y}$$

أي تشير هذه المعادلة إلى أنه لتحقيق التوازن الديناميكي، يجب أن تكون هناك مساواة بين الادخار المحقق أو الفعلي والاستثمار المحقق أو الفعلي.

1−2− معدل النمو الضروري:

حسب هارود، معدل النمو الضروري أو المرغوب فيه يمثل معدل نمو الدخل $\frac{\Delta Y}{y}$ اللازم للاستفادة الكاملة من المخزون المتزايد لرأس المال حيث يكون رجال الأعمال راضيين عن حجم الاستثمار المقام فعلا.

المعادلة الأساسية لمعدل النمو الضروري هي[1]:

$$GwCr = s$$

حيث:

G: معدل النمو الضروري أو المرغوب فيه.

Cr: تمثل رأس المال المطلوب للحفاظ على معدل النمو المرغوب فيه أو المعامل الحدي لرأس المال − الناتج $\frac{1}{\Delta Y}$ المطلوب.

S: معدل الادخار.

لتحقيق النمو المستقر للاقتصاد، فمن الضروري أن يكون معدل النمو الفعلى يساوي معدل النمو المرغوب فيه، أي $G = G_w$، كما أن نسبة رأس المال − الناتج اللازمة لتحقيق G يجب أن تساوي نسبة رأس

[1]- عبد الكريم تاج، نماذج النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستر في الاقتصاد، فرع القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 14.

المال الناتج المطلوبة للحفاظ على G_w بالنظر إلى معدل الادخار (S)، أي $C = Cr$ وهذا يعني أن الاستثمار الفعلي يجب أن يكون مساويا للاستثمار المتوقع، لتحقيق النمو المستقر للاقتصاد، لدينا:

$$G_w C_r = S$$

وبالتال: $Gw = S/C_r$

تعني هذه المعادلة أن إذا تم الحفاظ على الاستفادة من الطاقة الكاملة، فإن الدخل يجب أن ينمو بمعدل S/C_rسنويا.

1-3- العلاقة بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو الضروري:

في دالة التوازن، يكون معدل النمو الضروري أو المرغوب فيه ومعدل النمو الفعلي متساويين، أي:

* إذا كان معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو المرغوب فيه $(G > G_w)$ فإن تراكم رأس المال الفعلي سيكون أقل من تراكم رأس المال المطلوب $(C < C_r)$ وبالتالي فإن الاستثمار المتوقع سيتجاوز الاستثمار الفعلي، بعبارة أخرى، فإن الطلب الكلي سيكون أكبر من العرض الكلي، ومن ثم سيكون هناك نقص في رأس المال في النظام، هذه الحالة تؤدي إلى ظهور فجوة تضخمية مزمنة.

* إذا كان معدل النمو الفعلي أصغر من معدل النمو المرغوب فيه، أي $(G < G_w)$، فإن تراكم رأس المال الفعلي سوف يتجاوز تراكم رأس المال المطلوب أي $(C > C_r)$ في هذه الحالة، يكون الاستثمار المتوقع أقل من الاستثمار الفعلي، أي أن الطلب الكلي في الاقتصاد سيكون أقل من العرض الكلي، وبالتالي ستظهر فجوة انكماشية مزمنة، حيث يميل الاقتصاد نحو دالة الركود[1].

ثالثا: نموذج Domar

قدم الأستاذ Evsey D. Domar نموذجه للنمو في كتابه " Essays in the Theory of Economic Growth" سنة 1946، حسب دومار إن للاستثمار دور مزدوج، الأول يضيف إلى الطاقة الإنتاجية، والثاني يساهم في توليد الدخل، و لقد بنى نموذجه على السؤال التالي: بما أن الاستثمار يزيد من

[1]- دلاس بيترسون، مرجع سابق، ص 345.

القدرة الإنتاجية ويخلق أيضا الدخل، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار (I) الواجب تحقيقه من أجل جعل الزيادة في الدخل (Y) مساوية لتلك الزيادة في القدرة الإنتاجية، بحيث يتم الحفاظ على دالة الاستخدام الكامل؟[1]

استخدم دومار الرموز التالية:

Y_d: مستوى الدخل القومي أو مستوى الطلب الفعال عند العمالة الكاملة.

Y_s: مستوى الطاقة الإنتاجية أو العرض عند مستوى العمالة الكاملة.

K: رأس المال الحقيقي.

I: صافي الاستثمار والذي يؤدي إلى زيادة في رأس المال الحقيقي، أي: ΔK

α: الميل الحدي للادخار وهو مقلوب المضاعف.

σ: إنتاجية رأس المال.

جانب الطلب:

يفسر جانب الطلب بواسطة المضاعف الكينزي. الطلب هو دالة للاستثمار. التغير في الدخل هو في حد ذاته دالة للتغير في الاستثمار مضروبا في المضاعف، حيث أن أي زيادة في مستوى الاستثمار ستؤدي إلى زيادة الدخل القومي والعكس صحيح. يرتبط الطلب الفعال عكسيا مع الميل الحدي للادخار، وبالتالي فإن أي زيادة في الميل الحدي للادخار ستؤدي إلى تخفيض مستوى الطلب الفعال والعكس صحيح، وكان نموذجه يتمثل في:

$$Y_d = \frac{1}{\alpha} . I \quad \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

جانب العرض:

[1]- عبد الكريم تاج، نماذج النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

العرض هو أيضا دالة للاستثمار. العرض من الناتج (Y_s) عند العمالة الكاملة يعتمد على عاملين أساسيين وهما:

الطاقة الإنتاجية لرأس المال (σ) ومقدار رأس المال الحقيقي (K)، أي زيادة أو نقصان في أحد هذين العاملين ستؤدي إلى زيادة أو تخفيض العرض من الإنتاج[1].

$$Ys = \sigma K \ldots\ldots\ldots (2)$$

تشير هذه المعادلة إلى جانب العرض للاستثمار.

عند التوازن يكون جانبي الطلب والعرض متساويين، أي: $Y_d = Y_s$

وبالتالي:

$$\frac{1}{\alpha} . I = GK$$

$$I = \alpha \cdot \sigma \cdot K \ldots\ldots\ldots (3)$$

تفسر المعادلة (3) شرط النمو المستقر، وهو ممكن إذا كان الاستثمار مساويا لحاصل ضرب معدل الادخار إنتاجية رأس المال ومخزون رأس المال.

ومن خلال المعادلتين (1) و (2) يكون لدينا:

$$\Delta Y_d = \frac{1}{\alpha} \Delta I \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

$$\Delta Y_s = \sigma . \Delta K \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

التغير في رأس المال الحقيقي يساوي صافي الاستثمار، أي $(\Delta K = I)$ وبالتالي:

$$\Delta K_s = \sigma . I$$

[1]- مدحت قريشي، مرجع سابق، ص 73-74.

شرط تحقيق النمو المستقر هو: $\Delta Y_d = \Delta Y_s$ أي: $\frac{1}{\alpha}\Delta I = \sigma . I$

وبالتالي: $\frac{\Delta I}{I} = \sigma . \alpha$ ....(6)

ومن جهة أخرى لدينا:

$$\Delta Y = \frac{1}{\alpha}(\Delta I) \ldots \ldots (7)$$

عن طريق التكامل نحصل على: $Y = \frac{1}{\alpha} . I \ldots \ldots \ldots \ldots (8)$

وبتقسيم (7) على (8) نحصل على: $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta}{I} \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots (9)$

وبالتالي، يمكن الاستنتاج من خلال المعادلتين (6) و (9) ما يلي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta I}{I} = \alpha \times \sigma \ldots \ldots \ldots (10)$$

من خلال المعادلة (10) يمكن ملاحظة أنه للحفاظ على دالة الاستخدام الكامل يجب أن ينمو كل من الاستثمار (I) والدخل الحقيقي (Y) بمعدل $\sigma \cdot \alpha$ سنويا.

ثالثا: نموذج Harrod–Domar المشترك

يبين كل من نموذجي هارود ودومار أنه للحفاظ على دالة الاستخدام الكامل، فإن الادخار المتوقع الناتج من دخل مستوى العمالة الكاملة يجب أن يقابله مقدار أو حجم متساوي من الاستثمار المتوقع.

نفترض أن S هو الادخار المتوقع أو المطلوب، و I هو الاستثمار المتوقع أو المطلوب، و بالتالي:

$S = \alpha Y$ ، حيث α = الميل الحدي للادخار.

$I = U\Delta Y$ حيث: V = معامل رأس المال (أو المعجل).

عند مستوى الاستخدام الكامل للدخل، لدينا $S = I$، وبالتالي: $U\Delta Y = \alpha Y$ أي:

$$\frac{\Delta Y}{U} = \frac{\alpha}{V}$$

وهذا يعني أنه لضمان النمو المستقر، فإن الدخل يجب أن ينمو بمعدل $\frac{\alpha}{V}$ سنويا، وهذا المعدل للنمو هو نفسه G_w لهارود و α، σ لدومار.

ومن هنا فإن معدل النمو يمكن أن يزداد إما من خلال رفع نسبة الادخارات في الدخل القومي، أو بتخفيض معامل رأس المال / الناتج (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال[1]).

انتقادات نموذج Harrod–Domar :

هناك مجموعة من الانتقادات وجهت إلى هذا النموذج، تتمثل فيما يلي:

* النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.

* فرضية وجود اقتصاد بدون تدخل الحكومة، لا تلاءم الدول النامية، لأن سياسة المالية للحكومة يمكن أن تسمح بتحقيق نمو جيد وفعلي[2].

* التأكيد بأن الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو الطويل الأجل، هذه الفكرة رفضتها نظرية النمو الجديدة التي تقول بأنه إذا كانت هناك آليات تمنع الانخفاض في إنتاجية رأس المال عند تزايد الاستثمارات، فإن هذه الاستثمارات تؤثر على النمو طويل الأجل.

* هذا النموذج يصطدم أوضاع الدول النامية نظرا لأنها تتميز بضعف معدل الادخار ونقص التجهيزات وعوامل الإنتاج، ووجود البطالة المقنعة، لأنه يعتبر رأس المال والادخار العاملين الأساسين لإحداث النمو[3].

[1]- مدحت قريشي، مرجع سابق، ص 76.
[2]- المرجع نفسه، ص 76.
[3]- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ص 80.

المطلب الثالث: نظريات النمو في الفكر المعاصر

لقد جاء الفكر المعاصر بنظريات جديدة حافظت على أسس الفكر التقليدي للنمو الاقتصادي والتي شكلت إضافة هامة للنظريات السابقة كونها تبحث في تفسير الاختلاف بين معدلات النمو بين الدول إلى جانب العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: نظرية النمو الجديدة الداخلية

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قاد إلى عدم الرضا عنها، والفشل في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم.

إن أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي التي يمكن إرجاعها إلى التكيفات في تخزين رأسمال أو العمل، إنما تعود إلى مجموعة ثالثة من العوامل تفسير بمتبقي سولو والنظرية الكلاسيكية المحدثة ترجع معظم النمو الاقتصادي إلى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي، وقد ازدادت المعارضة لهذه النماذج الكلاسيكية المحدثة نتيجة العجز في تفسير الاختلافات الكبيرة للأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة، مما أدى إلى ظهور نظرية للنمو الجديدة (الداخلية).

إن نظرية النمو تبحث في تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيها بين البلدان المختلفة والعوامل المحددة للنمو لمعدل الناتج المحلي الذي يتم تفسيره والذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لسولو والذي يعرف بمتبقي سولو وبافتراضهم أن الاستثمارات العامة والخاصة في الرأسمال البشري والتي تولد وفورات خارجية وتحسن في الإنتاجية تعرض التوجه الطبيعي التناقض العوائد.

وقد كان هناك عدة معادلات في هذا المجال قام بها مجموعة من الاقتصاديين فمثلا في Paul Romer الذي ركز أبحاثه في هذا المجال على البحث والتطوير بالإضافة إلى التمرن عن طريق التطبيق، أما R. Lucas فقد ركز على الرأسمال في بناء نموذجه، ولا تزال نظريات النمو الداخلي قيد التطوير[1].

[1]- مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 78-79.

وقد ابتدأ هذه النماذج الاقتصاديات R. Lucas و Paul Romer في 1986 والتي تفترض وجود وفرات خارجية مع تكوين رأسمال البشري والتي تمنع الناتج الحدي لرأسمال من الانخفاض (معامل رأسمال الناتج من الارتفاع)، وأدل اختبار كان النظر في إذا كانت معدلات النمو في البلدان تنمو أسرع من البلدان المتقدمة، وبعبارة أخرى إذا كان العلاقة عكسية بين نمو الإنتاج وبين المستوى الأول لمعدل دخل فرد والذي يؤيد النموذج الكلاسيكي المحدث، ويعكسه النظرية الجديدة للنمو والتي ترى بأن الإنتاجية الحدية لرأسمال لا تنخفض، وتم اختبار نموذج الانحدار البسيط لتقدير المعادلة التالية: $g_i = a + b_1\ (pcy)$ حيث أن (gi) معدل النمو الإنتاج بالنسبة للفرد بالنسبة للبلد، (i)= عدد السنوات (pcy) = المستوى الأولي من دخل الفرد، فإذا وجد بأن المعامل (b) معنوي وسالب فإنه سيكون دليل على الالتقاء الذي يفرضه النموذج الكلاسيكي المحدث[1]، أي أن البلدان النامية تنمو أسرع من البلدان المتقدمة إلا أن الدراسات التي أجريت وجدت هذا المعامل المعنوي موجب مما يشير إلى عمد الالتقاء والتباعد، أي أن البلدان الغنية تنمو أسرع من البلدان الفقيرة، وتعزز أفكار النظرية الجديدة إذا وجدنا أن التعليم والبحث والتطوير يمنعان إنتاجية رأسمال من الانخفاض مما ينتج عنه اختلاف حقيقي في الأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة والنموذج المذكور يفترض أن معدل الادخار والاستثمار ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل كالبحوث وتطوير التجارة متساوية فيما بين البلدان العالم وحيث أن مثل هذه الفرضيات ليست صحيحة فلا يمكن أن يكون هناك التقاء غير مشروط بل يمكن أن يكون هناك التقاء مشروط إذا افترضنا ثبات كل هذه العوامل المؤثرة في نمو دخل الفرد، وجدنا من تقدير المعادلة السابقة مضافا إليها المتغيرات المذكورة أعلاه بأن إشارة (b_1) سالبة فإنها تؤكد فرضية النموذج الكلاسيكي المحدث أي أنه سيكون التقاء بمعادلات النمو في البلدان الغنية والفقيرة وبعكسه إذا كان المعامل موجب أي لأن هناك اختلاف في معدلات النمو في البلدان المختلفة فهذا يؤكد نظرية النمو الجديدة، بحيث تكون المتغيرات المذكورة أعلاه متوفرة وتمنع الإنتاجية الحدية لرأسمال من الانخفاض[2].

الفرع الثاني: نماذج النمو الداخلية

النمو الداخلي هو أن ينمو الناتج بمعدل أسرع من معدل الذي يمكن أن تحدده العوامل الخارجية لنمو الناتج، فإذا إما نما الناتج بمعدل يساوي مجموع معدل نمو السكان ومعدل نمو المكون الخارجي للنمو

[1]- مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 80.
[2]- عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 95.

التكنولوجي، فإذا ما نما الناتج بهذا المعدل تكون بصدد نموذج النمو الخارجي، أي أن النمو الداخلي هو أن تكون محددات النمو الاقتصادي عبارة عن عناصر داخلية.

أولا: نموذج Lucas في النمو الاقتصادي

يعتبر نموذج لوكاس من بين أهم النماذج النمو الداخلي وهو من أوائل النماذج التي اهتمت برأس المال البشري، حيث اعتبر لوكاس رأس المال البشري أهم مفسر لمعدلات النمو المتزايدة في الدول المتقدمة ، خاصة مع اقتراب هذه الأخيرة من الاستغلال الكامل لرأس المال المادي، ويرى لوكاس رأس المال البشري يحفز عملية النمو من خلال زيادة إنتاجية العمل.

ويعرف رأس المال البشري بأنه رصيد المعرفة والمهارة التقنية الداخلية في القوى العاملة للدولة والناجمة عن الاستثمارات في التعليم الحكومي الرسمي وكذا التدريب الوظيفي (أثناء شغل الوظيفة)[1].

نموذج lucas في النمو الاقتصادي:

– الاقتصاد يتكون من قطاعين القطاع الأول يكون لإنتاج السلع، والقطاع الثاني لتكوين رأس المال البشري.

كل الأعوان الاقتصاديين متماثلين وعدد ثابت N.

– دالة الإنتاج الكلية لقطاع الإنتاج هي: $Y_t = A_t^{\alpha}(U_t H_t)^{1-\alpha}$ Gobb–Doufus ، لها مردوديات سلم ثابتة، حيث A معامل سلمي، K_t مخزون رأس المال المادي H_t مخزون رأس المال البشري، V_t متغير يمثل حجم رأس المال البشري المستعمل في الإنتاج مع $(0 \leq V_t \leq 1)$

– الاستثمار في قطاع إنتاج السلع يعطى بالمعادلة:

$$I_t = K_t - \delta K_t$$

– التوازن عمل موارد يكتب كما يلي[2]: $Y_t = C_t + I_t = C_t + K_t + \delta K_t$

[1]- سام ويلسون ونورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون لبنان 2006، ص 796.

[2] - Robert j barro,xavier salo. l. martin op cit p 200-205.

ثانيا: نموذج Robert Barro 1990 لنظرية النمو الداخلية.

الفرع الأول: نموذج Barro 1990

ينتمي هذا النموذج هو الآخر لنماذج النمو الداخلي، حيث في مقال له عام 1990، جاء Barro بمصدر آخر للنمو الداخلي، وهو التدفق الداخلي، وهو تدفق النفقات العامة (G) من طرف الدول لتمويل المنشآت القاعدية، التي تساهم في رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

واعتبر Barro أن هذه النفقات هي عبارة عن استثمار في سلعة اجتماعية، وهذا يعني أن G تدخل في دالة الإنتاج لكل مؤسسة (i) وتعطي هذه الدالة كما يلي:

$$Y_i = A_i K_i^{\alpha} G^{1-\alpha} \quad ; \quad \alpha \in]0,1[$$

حيث:

Ni, Ki ,Yi على التوالي هي انتاج مخزون رأس المال الخاص والعمل للمؤسسة (i)

A: مستوى التقدم التكنولوجي (ثابت).

$1-\alpha$ مرونة الإنتاج.

وإذا اعتبرنا أن كل المؤسسات متماثلة، يمكن كتابة دالة الإنتاج الاجتماعية بالصيغة التالية:

$$Y = AK^{\alpha} N^{1-\alpha} G^{1-\alpha}$$

- الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة، ورأس المال العام يسمح بالمحافظة على الإنتاجية الحدية عن طريق التراكم.

ويقول Barro أن النفقات العامة G تمول عن طريق الضريبة بمعدل t (ثابتة عبر الزمن) تفرض على كل المداخيل $T=1-y$، وتوازن الميزانية يكون محقق دائما $T = G$.

وتتكون النفقات العامة من السلع النهائية، حيث أن ا تكون جزء من الإنتاج النهائي المأخوذ من طرف الدولة، وتستعمل العائلات الجزء الباقي من الدخل في الادخار، حيث التراكم في رأس المال يأخذ الصيغة:

$$K = S(1-t)y - \delta K$$

وبالتالي معادلة الإنتاج الإجمالي تحدد باستبدال G ب ty:

$$Y = AK^{\alpha}N^{1-\alpha}(ty)^{1-\alpha}$$

حيث أن $A, N,$ t ثوابت[1].

وفي نموذج Barro الاقتصاد له معدل إدخار دخلي وثابت، بعد إدخال عنصر النفقات العمومية فإن توازن السوق يكتب بالمعادلة: $Y = C + I + G = C + K + \delta K + G$

ودالة الاستهلاك للعائلات تكتب كما يلي: $Y = (I-\delta)(I-t)Y$

والتوازن على سوق السلع يكون: $Y = (I-\delta)(I-t)Y + K + \delta K + G$

أي أن: $S(1-t)y = \overline{K} + \delta K$

[1] - Robert j Barro, xavier salo. I . Martin, « economic growth » 1et ED op cit p 154.

خلاصة الفصل الأول

يشكل النمو الاقتصادي محور اهتمام الباحثين والاقتصاديين وغيرهم من الفاعلين، ذلك أنه يعكس زيادة الدخل القومي من خلال الاستخدام الأمثل لمختلف عوامل الانتاج المتاحة من موارد طبيعية وبشرية ورأس المال، في ظل تخطيط اقتصادي فعال يراعي ظروف وإمكانيات الدولة، مع توفير الوسائل والتكنولوجيات الحديثة التي من شأنها تحسين وزيادة الانتاجية. ونظرا لأهمية العنصر البشري في خلق وزيادة القيمة خاصة في الاقتصاد الحديث المبني على المعرفة، فقد شكلت التنمية البشرية محور اهتمام السياسات الاقتصادية من خلال مختلف أوجه الرعاية والتكوين وتنمية الرأسمال البشري، وعموما تخلص من خلال هذا الفصل إلى ما يلي:

– التنمية الإقتصادية هي نتيجة لمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال فترة ممتدة من الزمن، يكون لها انعكاس إيجابي على متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وعلى مستوى المعيشة بصفة عامة.

– إن نظريات النمو الاقتصادي على تعددها واختلاف أبعادها، تعد بمثابة المرجع في بناء السياسات الاقتصادية، وذلك حسب مقومات كل دولة وظروفها وتبقى نظريات النمو الداخلي المرتكزة على المعرفة وتراكم الرأسمال البشري هي الأهم في عصرنا هذا، خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تسجل تأخرا ملحوظا في الانخراط في اقتصاد المعرفة مقارنة بالدول المتقدمة.

ستتناول في الفصل الموالي مفاهيم عامة عن سوق العمل والتشغيل وكيفية تدخل الدولة لتنظيمه وتحقيق التوازن فيه سواء من خلال السياسات الاقتصادية أو عن طريق سياسات الشغل.

الفصل الثاني

إطار نظري حول سوق العمل وسياسة التشغيل

تمهيد:

إن ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق هو تلازم خدمة العمل بصاحبها وعدم إمكانية تخزينها، وكذا اختلاف القدرة التفاوضية لكل من طالب العمل وعارضه. وإذا كان سوق السلع والخدمات يتأثر بسعر السلعة وجودتها وخصائصها من ناحية الطلب عليها وبإمكانيات المنتج وقدراته التنافسية من ناحية العرض، فإن سوق العمل تحكمه عوامل عديدة يصعب تحديدها بدقة منها ما هو ديمغرافي متعلق بحجم السكان وتركيبتهم، ومنها ما هو اقتصادي اجتماعي كعمل أحد الزوجين ومقدار دخله، ومنها ما يعود إلى ظروف وبنية العمل كتوافر العمل الجزئي للنساء، أو توفر ترتيبات لرعاية الأطفال وغيرها. وكذلك من العوامل ما يرجع إلى القيم والتقاليد المجتمعية ومستوى التعليم. هذا بالإضافة إلى تأثره بالأجور الحقيقية، إذ أن الانخفاض في الأجر الحقيقي يؤدي إلى استبعاد جزء من الموارد البشرية خارج قوة العمل.

أما بالنسبة للطلب على العمل فباعتباره طلبا مشتقا من الطلب على الاستثمار، وبالتالي فإن أهم عامل يتحكم في الطلب على العمل هو حجم الاستثمار، فكلما زاد الإنتاج زاد الطلب على الأيدي العاملة، وهذا بالإضافة إلى عامل آخر وهو الأجور، حيث أن الطلب على العمالة يتزايد طالما أن الناتج الحدي للعمل أعلى من الأجر الحقيقي.

المبحث الأول: آليات سوق العمل

المطلب الأول: عرض العمل

يقصد بعرض العمل دلك الجهد الإنساني المعبر عنه في شكل ساعات عمل والذي يرغب الفرد وضعه تحت تصرف طالبي العمل أو المنتجين مقابل أجر يعتبره كاف للتخلي عن سلعة الفراغ، فالفرد عندما يقبل بمستوى معين من الاجر ن فهو يضحي بمنفعته الحالية من وقت الفراغ من اجل منفعة اكبر ومنفعة احسن في وقت لاحق يضمنها له الاجر الذي قبل به[1]. حيث ان لكل فرد منحنى سواء يفاضل فيه بين ساعات الفراغ والدخل، ويعبر عن مستوى معين من الاشباع لديه. فالفرد ذو التفضيل الأكبر لساعة إضافية من وقت الفراغ، وقد يكون للفرد منحنى سواء شاقولي يصل به الامر الى ما يعرف بالحل الركني الذي يعبر عن قرار عدم العمل. كما ان الفرد يقوم باحلال ساعات الفراغ بساعات العمل كلما ارتفع الاجر ولكن حتى مستوى معين، ثم بعد ذلك يطلب استعمال أكبر لوقت الفراغ.

يعتبر هيكل القوى العاملة من اهم خصائص التركيب السكاني في المجتمع، والسكان ذوي النشاط الاقتصادي هم جزء من هذه التركيبة. وتضم قوة العمل جميع الافراد الذين يساهمون فعلا في انتاج السلع والخدمات، والذين يقدرون على أداء مثل هذا العمل، ويرغبون فيه، ويبحثون عنه. وتنقسم قوة العمل تبعا لذلك الى قسمين:

ا-**المشتغلون:** هم الافراد الذين يباشرون عملا مثمرا لصالح ارباب العمل، والافراد الذين يعملون لحسابهم الخاص، والمستخدمين باجر، ويشملون كذلك الافراد الذين يعملون بدون اجر.

ب-**المتعطلون:** هم الأشخاص الذين لا يعلمون ويشتملون على الذين سبق لهم العمل والذين لم يسبق لهم ذلك.

وينظر الى هيكل القوى العاملة من خلال حساب معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي بنسبة عدد الأشخاص النشطين اقتصاديا الى اجمالي السكان على النحو الاتي:

كونه لا يأخذ في الإعتبار اختلاف التركيب العمري للسكان بين بلد واخر، يوصف معدل النشاط الاقتصادي المعبر عنه بالعلاقة السابقة انه لا يصلح للمقارنات الدولية، كما انه لا يعتبر مقياسا دقيقا لمدى المساهمة في النشاط الاقتصادي. لذلك يستخدم غالبا معدل النشاط الاقتصادي المنقح، وذلك بنسبة لقوة العمل الى القوة البشرية. هذه الأخيرة يقصد بها الشريح السكانية التي يمكنها المساهمة في النشاط الاقتصادي. وتتمثل عادة في الفئة العمرية من 15 سنة إلى 64 سنة.

[1]- ضياء مجيد السوري، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص.11

ولأن النشاط الاقتصادي موزع عادة بصورة عشوائية بين الذكور والإناث، ومن أجل إعطاء تحليل دقيق لحالة الشغل، يستخدم معدل اخر يسمى بمعدل النشاط الخاص. يقيس نسبة انتماء كل جنس الى قوة العمل. فتاخذ منحنيات معدلات المساهمة الخاصة بالعمر اشكالا متباينة ويصعب تفسيرها ، خاصة عند الاناث. حيث ان هناك حالات يرتفع فيها هذا المعدل الى حده الأقصى في الفئة العمرية من20ألى 40 سنة، وتتناقص بعد ذلك. وقد يدخل بعض النساء الى سوق العمل لأول مرة في سن متأخر ، كما قد يخرجن في سن مبكر ، وهناك حالات خروج ودخول لاكثر من مرة لاسباب مختلفة.

المطلب الثاني: الطلب على العمل

يعتبر الطلب على العمل مشتقا من الطلب على السلع والخدمات، وسعيا منها الى تحقيق أهدافها واشباع حاجات عملائها، تقوم باستئجار والاستعانة بالجهد الذي يعرضه الافراد في سوق العمل مقابل اجر معين، يفترض ان يكون اقل من العائد من ورائه. ذلك ان الطلب على العمل في المدى القصير مرتبط بانتاجيته الحدية، مقارنة بالأجر الحقيقي الذي يمثل نسبة الاجر الاسمي الى المستوى العام للأسعار $(\frac{w}{p})$ ورياضيا يعبر عن الطلب على العمل بدلالة الاجر الحقيقي كما يلي:$d = f(\frac{w}{p})$ حيث وكما يوضحه الشكل (3) نلاحظ ان هناك علاقة عكسية بين الطلب على العمل والاجر الحقيقي، كما ان ميل الدالة سالب أي:$\frac{dNd}{\frac{dw}{p}} < 0$.

باعتبار العمل العنصر المتغير في المدى القصير، بينما يكون كل من راس المال والتكنولوجيا ثابتين، ويستمر التوظيف الى أن تتساوى التكاليف المختلفة لوحدة العمل الأخيرة مع قيمة إنتاجيتها الحدية $(p(mp) = w)$ أما في المدى الطويل، تصبح كافة عناصر الإنتاج متغيرة، وبالتالي تقوم المؤسسة بالمفاضلة بينها بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق أعلى مستوى من المكاسب، وذلك بإحلال عنصر إنتاج مكان أخر[1].

[1]- مدلسي شكري، آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر واثرها على النمو الاقتصادي ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ص41.

الشكل(3): الطلب على العمل

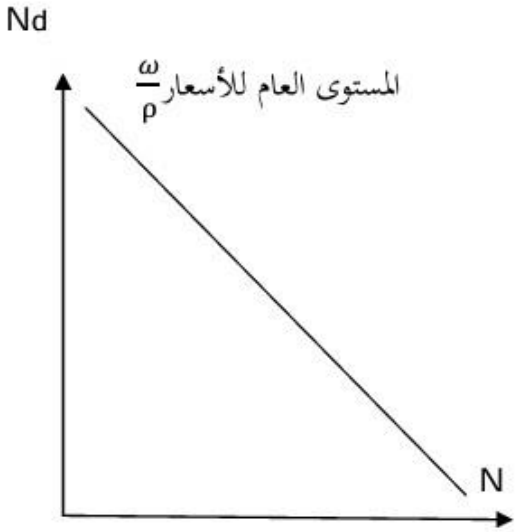

المصدر: محمد صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات، ص، 41

على المستوى الكلي، يتحدد الطلب الكلي على العمل بتجميع الطلبات الجزئية للمؤسسات، مما يؤدي بنا إلى القول بأن النمو الاقتصادي هو أهم عامل يتحكم في الطلب على العمل، ذلك أنه يعكس حجم الإستثمار ومن ثم الحاجة إلى اليد العاملة وهذا ما أكده قانون Okun عندما أثبت وجود علاقة طردية بين بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل. كما أن زيادة حجم التكوين الرأسمالي في الاقتصاد يلعب دورا كبيرا في خلق فرص عمل بإعتبار أن مزيدا من الإستثمارات تعني زيادة في البنية التحتية والمنشات وخطوط الإنتاج.

لقد دار نقاش نظري واسع النطاق حول تأثير المستوى العام للأجور على الطلب على العمل بين المدرسة الكينزية والمدرسة النيوكلاسيكية، حيث ترى هذه الأخيرة أن مزيدا من الزيادات في الأجور الإسمية سوف تؤدي إلى تخفيض في الطلب على العمل، بحيث تؤثر الإنتاجية الحدية لعنصر العنصر العمل في المؤسسات وصولا إلى مجمل الدخل القومي، أما الكينزية فترى أن المستوى العام للأسعار يؤدي إلى الزيادة في الطلب الكلي الفعال والمحدد الأساسي للنمو.

بالإضافة إلى النمو الاقتصادي والمستوى العام للأجور، يتحدد الطلب على العمل بعوامل أخرى مثل التأمينات الاجتماعية، التضخم، الإنفتاح التجاري والإنفاق الحكومي[1]. فبالنسبة للتأمينات الاجتماعية يتطبق عليها التحليل السابق المتعلق بالأجور بإعتبار أن جزءا منها والمدفوع من قبل أرباب العمل يعامل معاملة

[1]- عماد الدين أحمد المصبح، محمد عبد الكريم المرعي، العوامل المؤثرة على العمالة في بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2011، مجلة الباحث العربي، العدد 2014/002، ص15.

الأجور، بمعنى أن زيادة الائتمانات التأمينية يمكن أن يؤدي إلى زيادة تكاليف اليد العاملة وبالتالي تخفيض الطلب على العمالة وخلق فرص عمل جديدة وفق التحليل النيوكلاسيكي. ومثلما هي طردية العلاقة بين الطلب على العمالة والناتج المحلي الإجمالي كما أثبته دراسة فيليبس سنة 1985، كذلك هي العلاقة بين نسبة إجمالي التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي ولو بدرجة أقل. ويلعب الإنفاق الحكومي دورا مهما في الطلب على العمالة وخاصة في البلدان النامية سواء لجانب الطلب المباشر عبر مزيد من الوظائف في المؤسسات الحكومية، أو بشكل غير مباشر عبر تأثير مضاعف الإنفاق الحكومي على مجمل النشاط الاقتصادي.

المطلب الثالث: تحليل سوق العمل من منظور نظريات راس المال البشري والنمو

1- النظريات المفسرة للاستثمار في التعليم والتدريب:

تعددت النظريات المفسرة للإستثمار في التعليم والتدريب بتعدد الآراء والمفكرين الإقتصاديين الذين تناولوا هذا النوع من النظريات الاقتصادية، وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الجزء من البحث إلى أهم وأشهر هذه النظريات على النحو التالي[1]:

نظرية رأس المال البشري:

تعد نظرية رأس المال البشري النظرية الأم التي تستند إليها باقي النظريات الأخرى التي سيتم التطرق إليها لاحقا، ومن بين المفكرين الإقتصاديين الذين كان لهم الفضل في تطوير نظرية رأس المال البشري الاقتصادي الأمريكي "ثيودر شولتز" سنة 1961 تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية وهي أن عرض العمل المتعلم يعتمد على مفهوم الإستثمار الخاص في التعليم، والأسس النظرية في هذا المجال عديدة:

نظرية الإستثمار :

ترى هذه النظرية أن الإنفاق على التعليم والتدريب من قبل الأفراد أو المؤسسات يعد إستثمارا شأنه شأن الاستثمارات المادية الأخرى، كما تبرز هذه النظرية العلاقة الموجودة بين المهارات المختلفة التي يكتسبها الأفراد ومستوى الإنتاج، وكذا طلب الأفراد المتزايد على التعليم والتدريب لأغراض إستهلاكية وإستثمارية الذي يفرضه التغير المستمر في النظام الإنتاجي الناتج عن التطور التكنولوجي. إن هذه التغيرات تستعدي يد عاملة متعلمة ومدربة قادرة على تشغيل النظام الإنتاجي الجديد والرفع من مستوى إنتاجيته، وهذا لا يتحقق إلا أذا كان هناك نظام تعليمي مرن يستجيب للمهارات والمهن الضرورية اللازمة لهذه التطورات، وبالتالي فإن المجتمع الصناعي

[1]- مدلسي شكري، آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر واثرها على النمو الاقتصادي ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ص34.

يعمل دائما على زيادة مستوى التعليم العام لكل أفراده، عندئذ يصبح التعليم والتدريب ضرورتان حتميتان في عالم تكنولوجي متطور.

1-1-2- نظرية الانتاجية الحدية:

تعتبر نظرية الإنتاجية الحدية من أهم ماجاء به المفكرين والإقتصاديين الكلاسيكيين الجدد لتفسير الزيادة في الأجور، حيث يعتبر الاقتصادي "مارشال" الذي يعد من أهم أنصار هذه النظرية أن صاحب العمل لا يدفع الأجور للعمال على أساس إنتاجية العمل الاجمالية، وانما يدفعها وفق الإنتاجية الحدية للعامل، بمعنى أن الأجر يتحدد على أساس الإنتاج الإضافي الذي يقدمه اخر عامل أستخدم في العملية الإنتاجية[1].

1-1-3- نظرية عرض العمل

تتلقى اليد العاملة المتعلمة والمدربة أجرا مرتفعا مقارنة بغيرها من اليد العاملة غير المؤهلة في سوق العمل، لأن الإنتاجية الحدية لهذا النوع من اليد العاملة تكون مرتفعة جدا، الأمر الذي يؤدي بأصحاب العمل زيادة الطلب عليها في السوق من أجل تعظيم أرباحهم، في حين يجعل العمال والأفراد يزيدون من طلبهم للتعليم والتدريب من أجل تعظيم مداخيلهم، حيث كلما ارتفع مستوى التعليم لدى الفرد كلما كان مستوى الأجر المتحصل عليه من طرف أرباب العمل أعلى أحسن.

الشكل (4): العوائد التعليمية من مستويات التعليم المختلفة.

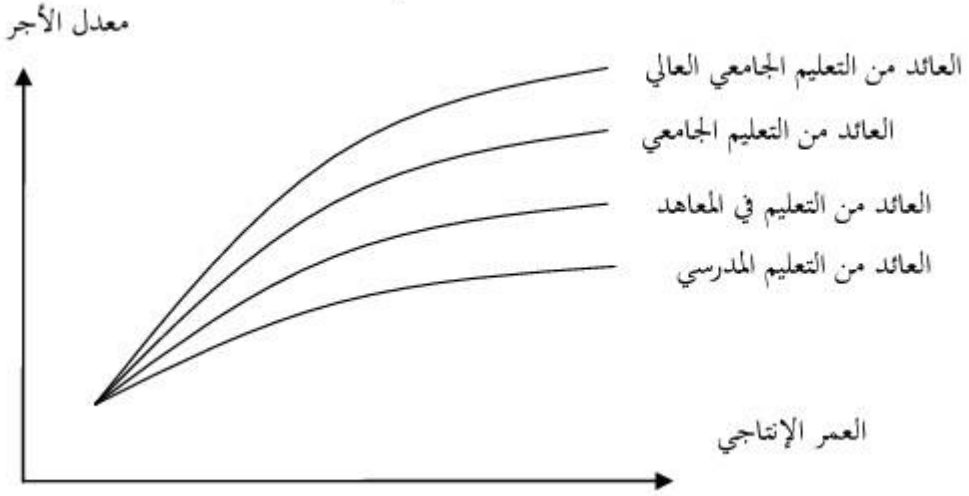

المصدر: مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 179

[1]- مدلسي شكري، مرجع سابق، ص 36.

من خلال الشكل أعلاه، يتضح لنا أن معدل الأجر يختلف من مستوى تعليمي لأخر، حيث نجد مستوى التعليم الجامعي العالي يتلقى أجر أعلى من المستويات التعليمية الأخرى، كما أن التفاوت الموجود بين العوائد التعليمية في المستويات المختلفة من التعليم يختلف من بلد لاخر، ففي بعض البلدان يكون الفرق بين هذه العوائد المختلفة كبير وفي بلدان أخرى يكون منخفض.

ورغم اعتبار راس المال البشري كقاعدة أساسية ترتكز عليها الدراسات التجريبية من قبل الكثير من الاقتصاديين، خاصة فيما يخص قياس فعالية اكتساب راس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي عبر العالم وأسلوبها في تقدير فعالية التعليم والتدريب في أوضاع اقتصادية واجتماعية معينة[1].

1-2- نظرية المصفاة:

تختلف نظرية المصفاة عن نظرية رأس المال البشري في نظرتها إلى التعليم، حيث ترى أن التعليم لا يرفع الإنتاجية بل يكشف عنها لصاحب العمل، وبالتالي يصبح التعليم يلعب دور المصفاة داخل سوق العمل. وقد تم إختبار هذه الفرضية بالعديد من الدراسات، كانت نتائجها متباينة ومختلفة في الواقع. وقد برزت عنها عدة تساؤلات منها[2]: هل تكشف المصفاة الإنتاجية ؟ ما أسباب فروق الإنتاجية المكشوف عنها بالمصفاة ؟ إن كان التعليم سببا لأجزاء من هذه الفروق فكم نسبة هذه الأجزاء ؟ وأخيرا هل التعليم مصفاة القدرات أم مصفاة المواقف الاجتماعية ؟

نظرية الاشارة والمؤشرات:

يميز أصحاب هذه النظرية بين مفهومين أساسين هما: الإشارة : التي تعبر خصائص قابلة للتغيير بالإستثمار في رأس المال البشري (التعليم والتدريب والخبرة) والمؤشرات: وهي ذاتية ودائمة كالعرق والجنس. وما يميز هذه النظرية عن باقي النظريات الأخرى هو أن هذه المؤشرات والإشارات تمكن صاحب العمل من تحديد أجور العمال قبل معرفته للإنتاجية ، وبالإضافة إلى ذلك قدمت تفسيرا بمكافاة هذه الإشارات والمؤشرات ، ما يعاب عليها لم تؤكد لنا دور وعلاقة التعليم بالإنتاجية.

نظرية التنافس عن العمل وخط الانتضار:

ترى هذه النظرية أن الإنتاجية ليست خاصية الفرد بل خاصية مكان العمل والتقنية المستعملة في الإنتاج (التكنولوجيا) ، وهذا عكس ما تراه نظرية رأس المال البشري التي تعتبر أن الإنتاجية خاصية العمل فقط. وما يميز كذلك هذه النظرية هو أن التعليم يكشف قدرات المتعلم على التكيف والتأقلم والتعلم ، وبالإضافة إلى ذلك ترى هذه النظرية ان صاحب العمل مستعد دوما لتأهيل العاملين لديه لشغل الأعمال اللازمة له وخاصة

[1]- محمد صالح تركي القريشي، **"علم اقتصاد التنمية"**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 382.
[2]- عدنان وديع، **" اقتصاديات التعليم "** مجلو جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 68، 2007، ص 06.

تلك الأعمال التي ترتبط بالتكنولوجيا المتطورة ، ويكون مستعد كذلك لدفع أجور مرتفعة للعمال الذين يتمتعون بمهارات وقدرات عالية بغية الإحتفاظ بهم ومنعهم من التسرب نحو من يدفع لهم أكثر ، بحيث أن العامل يقبل بالبقاء في خط الأنتظار (بطالة) بغية الحصول على عمل جيد ذو أجر و مزايا مرتفعة لا تنخفض رغم وجود عرض فائض من الراغبين في العمل في سوق العمل.

1-5- نظرية تجزؤ سوق العمل:

تقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات الأساسية أهمها[1]:

- وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعيار درجة الاستقرار التي تتمتع بها سوق العمل هما : سوق رئيسية وسوق ثانوية .
- أن عنصر العمل لديه القدرة على الإنتقال والتحرك داخل كل سوق.
- التقنية تحدد الاعمال ومن ثم خصائص العاملين المطلوبين لشغلها.
- أن لكل نوع من أنواع السوق له قواعده الخاصة ، خاصة فيما يخص مستوى الأجور والتعامل والتكوين وخصائص العاملين.

[1]- عدنان وديع، مرجع سابق، ص 07.

المبحث الثاني: سياسة الشغل ماهيتها وأهدافها

تعبر سياسة الشغل في دولة معينة عن صورة منسجمة ومتكاملة عن الأهداف التي تصبوا تلك الدولة تحقيقها في مجال الشغل، وعن الطرق والأساليب اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وتشغل مجموع تدخلات الدولة المختلفة الأبعاد، والرامية إلى تحقيق أهداف كمية ونوعية على مستوى الشغل، وبذلك فهي تضم مختلف القرارات المتعلقة بالشغل والتي تم إتخاذها بناء على معطيات معينة، ووفق شروط محددة فرضتها ظروف تلك الدولة.

المطلب الاول: ماهي سياسة الشغل وتطورها

تتضمن سياسة الشغل مجموع الاليات التي تسهل توظيف المزيد من العمالة من طرف المؤسسات ، حيث تتوجه هذه التدابير بشكل خاص نحو ترقية سوق العمل بشكل تجعله يستجيب إلى الظروف التي تعيشها هذه المؤسسات. وعلى هذا الأساس تتميز سياسات التشغيل غالبا بكونها سياسات ذات طابع هيكلي لأنها تستهدف نزع العراقيل التي تحول دون تحقيق مستوى التشغيل المأمول من طرف المؤسسات ، وتكون طويلة المدى لأنها لا ترمي إلى توظيف العاطلين في اللحظة الراهنة ، ولكنها تسعى إلى تهيئة الاقتصاد واستيعاب المزيد من العمالة في المستقبل الناتجة عن إلتحاق أعداد إضافية بسوق العمل.

1- ماهية سياسة التشغيل

قدمت تعاريف عديدة ومختلفة لسياسة الشغل ، لعل أوضحها وأهمها ذلك الذي اعتمدته منظمة التعاون والتنمية OCDE سنة 1985، والذي ركز على مبدأين[1]:

المبدأ الأول: إن سياسة الشغل وفق هذا المبدأ يجب أن تكون موجهة نحو فئات معينة هي البطالين، العاملون الذين يواجهون خطر فقدان وظائفهم والمهددين في عملهم، ثم الفئة الثالثة وتتمثل في الفئة النشطة التي ترغب العمل دون أن تجده مثل الطلبة والمتربصين.

المبدأ الثاني:

ينبغي على النفقات التي تخصصها الدولة لسياسة الشغل أن تأخذ الأشكال التالية:

أ- مكاتب التشغيل العامة

ب – التكوين المهني

ت . التدوير الوظيفي وتقسيم العمل

[1]- Christine Erhel, **Que sais je – les politiques de l emploi,** presses universitaires de France, 2009.p.09.

ث- الحث على العمل وتحفيز الشغل

ج- الأمان الوظيفي وإعادة التأهيل

ح- الخلق المباشر للوظائف

خ- المساعدة على خلق وإنشاء المشاريع الخاصة

د- المحافظة على دخول الأفراد وتغطيتها في حالة عدم العمل

ذ- التقاعد المسبق

تتمحور الأشكال السابقة للنفقات المخصصة للشغل حسب تعريف OCDO على ثلاث فئات، تتعلق الفئة الأولى بالنفقات المباشرة الموجهة نحو المكاتب العمومية للشغل، أما الفئة الثانية فتجمع النفقات من ب إلى خ في إطار ما يسمى سياسات الشغل النشطة، في حين تضم الفئة الثالثة سياسات الشغل غير النشطة وتجمع النفقات د وذ[1].

يستند التعريف السابق عللى التفريق بين سياسة الشغل والسياسة الاقتصادية بوجه عام ، هذه الأخيرة وان كان لها تاثير على سوق العمل ، إلا أنها لا تستهدفه بصورة مباشرة بقدر ما تستهدف العملية الإنتاجية والاستثمارية بوجه عام. وهذا على العكس من سياسة الشغل التي تستعمل اليات وأدوات غير تلك التي تستعملها السياسة الاقتصادية، وتهدف إلى معالجة الاختلالات التي تطرأ على سوق العمل بصورة مباشرة[2].

وبالتالي فالسياسات التي تؤدي تِدي إلى حجم الشغل بصفة عامة ، حسب تعريف OCDE هي سياسات عامة ولا تعتبر سياسات شغل كما هو الحال على سبيل المثال بالنسبة للإعفاء من الإشتراكات الاجتماعية أو تخفيضها ، وغيرها من التدابير التي تهدف إلى تشجيع التشغيل وزيادة الطلب على العمل. وكذلك الشأن بالنسبة لمختلف الإجراءات التي تهدف إلى زيادة عرض العمل مثل الإعفاء من الضرائب مما يؤدي إلى حجم المدخل المتاح للعامل ، فهذه الإجراءات لا تعدو أن تكون سياسات إجتماعية ، والهدف المباشر منها هو تدعيم القدرة الشرائية ومحاربة الفقر ن وهذا على الرغم من تأثيرها على الشغل.

واذا كانت النتائج أو الأهداف التي تصبوا سياسة الشغل تحقيقها بصورة عامة هي تطوير الشغل وتسهيل إدماج وإعادة إدماج الأفراد الذين يواجهون صعوبات على مستوى سوق العمل، فان مختلف الأعمال والأنشطة التي تتضمنها عبارة عن آليات يتم وضعها بناء على تلك الأهداف، حيث تضم كل آلية مجموعة من

[1]- Antoine Bevort et autres, **Dictionnaire du travail**, presses universitaire de France, 2012.p.548.
[2]- Dominique Rodor, **Economie du travail et de l emoloi,** ed Mentcherstien. Paris, 1999, p.297.

الأنشطة والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الإدماج المهني لفئة معينة أو أكثر من بين الفئات التي تواجه صعوبات في سوق العمل[1].

وان كانت كل من سياسة الشغل وسياسة مكافحة البطالة تهدفان في نهاية المطاف إلى تقليص معدلات البطالة في الاقتصاد، إلا أنه ينبغي التمييز بينهما انطلاقا من كون فعالية السياسيتين غير متماثلة لا من حيث وتيرة تحقيق هذا الهدف ولا من حيث استمراريته ولا حتى من ناحية ضمان جودة العمل، ذلك أن التشغيل في الأساس يحكمه منطق اقتصادي بحث يعبر عن حاجة المؤسسات الإنتاجية إلى اليد العاملة التي تستجيب لخططها الإنتاجية وفق مبدأ العائد والتكلفة، فالمؤسسة تستمر في الطلب على اليد العاملة ما دام العائد من العمل أكثر من تكاليفه المتمثلة أساسا في الأجور ومصاريف العاملين المختلفة.

تقوم سياسة الشغل على إعطاء الفرصة للمؤسسات ومساعدتها على التوظيف وفق ظروفها الخاصة وخططها الإنتاجية، ويسمح لها ذلك أيضا بالتوسع في نشاطها وتوظيف المزيد من العمالة في المستقبل. في المقابل، لا يمثل الأفق الاقتصادي أهمية كبرى في حالة سياسة الحد من البطالة، حيث يغلب عليها البعد الاجتماعي وتهدف إلى توظيف أكبر عدد من العمالة بغض النظر عن الظروف التي تمر بها المؤسسات، ولا تؤدي شروط سوق العمل دورا حاسما في عملية التوظيف بل تعتمد هذه الأخيرة أساسا على حزمة المحفزات المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها الدولة. لذلك تندرج هذه السياسة ضمن جهود الدولة لامتصاص أكبر عدد من العاطلين وتكون وفق منظور قصير المدى ومن ثم يمكن اعتبار سياسات الحد من البطالة سياسات سلبية طالما أنها تستهدف امتصاص البطالة بطريقة غير اقتصادية وغير نهائية ، ودون ان يصل هدفها الى زيادة مستوى الطلب على العمل الذي يعطي الشرعية للتوظيف.

2- لمحة عن تطور سياسات الشغل

لقد كان أول ظهور لسياسات الشغل الموجهة أو المستهدفة سنة 1974 ، وذلك بعد الانتكاسات التي عرفتها معدلات التشغيل والنمو في أوروبا، وكان الهدف منها تخفيض تكلفة العمل وتقليص معدلات البطالة في نفس الوقت. أما الاهتمام بتطوير الشغل بصورة عامة فقد بدأ منذ منتصف القرن الماضي عندما خرج اجتماع المكتب الدولي للعمل بما يعرف بتصريح فيلادلفيا سنة 1944 والذي نص على ضرورة تطوير برامج نوعية وموجهة لتحقيق التشغيل الكامل، ورفع المستوى المعيشي في كافة دول العالم، كما أوصى بضرورة الأخذ بعين الاعتبار تأثير السياسات الاقتصادية والمالية على السياسات العامة للشغل وقبله نص ميثاق المكتب

[1]- Olivier Dutheillet de lamoth, **Politique de l emploi et dynamique des entreprises, pour une nouvelle approche des potiliques de l emploi,** ed Liasion,p,18.

الدولي للعمل سنة 1919 على ضرورة مكافحة البطالة وضمان أجر لائق يستجيب لشروط حياة ملائمة لكل فرد.

وألزمت الاتفاقية رقم 122 المبرمة سنة 1964 والمصادق عليها من طرف 104 دولة منها الجزائر سنة 2011 على ضرورة العمل على تحقيق التشغيل الكامل والعمل المنتج والإعلان عن سياسة الشغل المنتهجة بصورة رسمية وصريحة وربطها مباشرة بأهداف السياسة الاقتصادية. وفي الوقت الذي أكدت الاتفاقية على توفير منصب عمل لكل فرد قادر على العمل وراغب فيه حرصت كذلك على أن يكون هذا العمل منتجا قدر الإمكان وأن تعطى للفرد الحرية في اختيار العمل المناسب له، وكذا فرص اكتساب المعارف التي تؤهله دون أي اعتبار لعرقه أو سنه أو لونه. كما نصت الاتفاقية على ضرورة إشراك مختلف الفاعلين في مجال الشغل، وخاصة ممثلي العاملين وأرباب العمل، وذلك من أجل استشارتهم والاستفادة من خيراتهم ليس فقط على مستوى الشغل بل يتعدى ذلك إلى السياسات الاقتصادية وتأثيرها على تطوير الشغل. كما حددت الاتفاقية رقم 169 لسنة 1984 بصورة مفصلة الطرق والأساليب التي يمكن انتهاجها من أجل إعداد وتنفيذ سياسات الشغل[1].

وتعد دول الاتحاد الأوروبي السباقة في تطوير الشغل وسياساته، ويتضح ذلك من خلال القرارات والجهود الكثيرة التي تبذلها في هذا المجال، حيث أوصت كل من اتفاقية أمستردام سنة 1997 وقمة لوكسمبورغ في نفس السنة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على اتخاذ إجراءات نوعية من أجل وضع الشغل ضمن أولويات السياسات الاقتصادية وتحديد الخطوط العريضة لسياسات الشغل والمتمثلة في : القابلية للاستخدام المقاولاتية المساواة في الحظوظ ثم نوعية العمل التي حددت كهدف للسياسات الأوروبية وكمعيار للتحليل المقارن لسوق العمل، وذلك في كل من قمة لشبونة للشغل سنة 2000 واجتماع نيس في نفس السنة[2].

وفي ديسمبر 2001 خرج مجلس لا يكن laken بقائمة من مؤشرات لنوعية الشغل، والتي أصبحت أهداف للاستراتيجية الأوروبية الحديثة للشغل التي اعتمدت سنة 2003، وتتمثل هذه المؤشرات في كل من التشغيل الكامل، نوعية الشغل ثم الانتاجية، وقد وثقت في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي في 06 أوت 2005[3].

ونظرا للمشكلات العديدة التي يواجهها صناع القرار فيما يتعلق بالشغل، ليس فقط على المستوى الكمي المتعلق بارتفاع معدل البطالة وانخفاض معدل التشغيل وإنما على المستوى النوعي كذلك وخاصة فيما يتعلق بالفقر في العمل والممارسات التمييزية التي لا تحترم حقوق الإنسان وغيرها من الأشكال الحديثة للعمل المهدد،

---

[1]- Azita BERAR AWAD, op, cit, pc, 01.
[2]- D, LUCIE, Christine ERHEL, **La qualité de l emploi,** ed, la Decouverte, Paris, 2006, 18.
[3]- Azita BERAR AWAD, op, cit, p, 12.13

لذلك نالت قضايا الشغل اهتمام كبار صناع القرار في العالم، حيث أوصت على سبيل المثال الجمعية العامة للأمم المتحدة في جويلية 2010 بضرورة إعطاء الأهمية للشغل المنتج والعمل اللائق، وقبل ذلك سنة 2009 تبنى اجتماع مجموعة العشرين حول النمو والاستقرار والشغل في لندن مخططا عالميا يهدف إلى إعادة بعث النمو الاقتصادي العالمي والوقوف على تأثيرات أزمة 2008 على الشغل من خلال الاستثمار في التعليم وإعداد سياسات شغل نشطة وفي اجتماع بيتسبرغ في ديسمبر من نفس السنة وضع قادة مجموعة الـ20 G20 الوظائف النوعية في صلب مقومات النمو الاقتصادي القوي المتوازن والمستدام، والذي يتطلب إجراءات هيكلية على مستوى سوق العمل وسياسات الشغل، وكذا على مستوى التعليم وجودة التكوين.

يجب على سياسات المشغل أن تركز عن الجانب النوعي للوظائف هذا ما خرج به اجتماع تورنتو لوزراء العمل لدول مجموعة الـ20 في سبتمبر 2010.

وقد حظيت قضايا الشغل اهتمام العديد من المنظمات المالية الدولية على غرار صندوق النقد الدولي الـ FMI الذي أوصى في مؤتمر تاريخي انعقد في 13 ديسمبر 2010 بأهمية وضع الشغل ضمن أولويات التنمية في العالم وتوفير شروط العمل اللائق المتمثلة في:

أ. ملائمة الأجر الحاجات الفرد الحالية والمستقبلية،

ب. ضمان التأهيل والتكوين المستمر والعمل اللائق للفرد،

ت. المساواة ومنع أشكال التمييز،

ث . ضمان الشروط الضرورية لصحة العامل والاهتمام بظروف المعمل المناسبة

ج. ضمان الاستقرار في العمل والتوافق بين الحياة المهنية والعائلية للعامل

ح. إرساء التشاركية في اتخاذ القرارات وثقافة الحوار الاجتماعي بين مختلف الفاعلين في مجال الشغل.

المطلب الثاني: أهمية سياسة الشغل:

يقاس الأداء الاقتصادي في الكثير من الدول من خلال مؤشرات تقليدية مثل التضخم، الإنتاج ، الصادرات واستقطاب الاستثمارات. لكن الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 فرضت ضرورة اقحام الشغل إلى جانب المؤشرات السابقة. ذلك أن تحقيق نتائج إجابية كمية في أغلب الحالات على مستوى سوق العمل أصبح مؤشرا رئيسيا على فعالية المخططات التنموية الاقتصادية والسياسية للدول.

ولأن سياسات الشغل كما أشرنا سابقا تأتي لمعالجة الإختلالات التي تطرأ في سوق العمل والتي عجزت عنها السياسات الاقتصادية ، لذلك ينبغي النظر في البداية الى دور هذه الأخيرة في تطوير الشغل ، فالسياسة الاقتصادية التي تستجيب لمتطلبات التشغيل الكامل يجب أن تحيط بجوانب عديدة أهمها:[1]

أ- تشجيع الطلب الذي من شأنه المحافظة على الوظائف الحالية وخلق وظائف جديدة.

ب- إصلاح القطاع المالي والمصرفي بما يتماشى ومتطلبات الاستثمار.

ج- المحافظة على إستقرار سعر الصرف ، تنافسية العملة وكذا تنافسية الدولة.

د- تشجيع التصدير والتحكم حركة رؤوس الأموال خاصة نحو الخارج ، وتوجيهها داخليا نحو القطاعات والمناطق بالشكل الذي يسمح بخلق الوظائف وتحقيق التنمية.

يعد الاستثمار في الحماية الاجتماعية عنصرا مهما في استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنسجمة والمتكاملة، ذلك أن الاهتمام بكل من صحة الفرد وتغذيته وتكوينه ثم قابليته للتشغيل في الاقتصاد الرسمي، يسمح للدولة باستخلاص الطاقات المنتجة والقادرة على تحريك الاقتصاد. خاصة وأن التشغيل الكامل الذي يعبر عن الوضعية الاقتصادية التي تسمح لكل فرد بالمفاضلة بحرية بين العمل، الفراغ والاستعانة بالسلع والخدمات التي ينتجها الاخرون يقتضي البحث عن الاستخدام الجيد والامثل للموارد البشرية ليس فقط من أجل الحد من إهدار الطاقات، بل من أجل تسخير القوى العاملة في أنشطة ومهام منتجة إقتصاديا[2].

إن سوق العمل حسب النظرية النيوكلاسيكية يميل إلى المنافسة التامة ، وإن أي تدخل للدولة على مستوى سوق العمل سيشكل عائق أمام الوصول إلى التشغيل الكامل ، وذلك من خلال تأثيره على مرونة الأجر الحقيقي. ومن ثم يجي على الدولة أن تضمن وتحافظ على قواعد اللعبة من خلال توفير الشروط اللازمة ، والوقوف على العوامل التي من شأنها التأثير على المنافسة التامة. وإذ كانت البطالة حسب النيوكلاسيك احتكاكية بالدرجة الأولى ، وناتجة عن عدم توفير المعلومات الكاملة عن سوق العمل. لذلك يرى الكلاسيك أن دور سياسات الشغل هو توفير المعلومات الكاملة عن سوق العمل ، وذلك بتخصيص الموارد الضرورية التي تسمح لوكالات الشغل بممارسة دورها كوسيط فعال بين طالبي العمل وعارضيه ، ومن ثم الحد من البطالة الإحتكاكية.

اما بالنسبة للمدرسة الكنزية التي تلقي مسؤولية التشغيل الكامل على عاتق الدولة وتعول اكثر على السياسات الاقتصادية الكلية في خلق الوظائف والتحكم في سوق العمل ، فترى ان سياسات الشغل تلعب دورا

[1]- Azita BERAR AWAD, op, cit, p, 24

[2]- Bernard FRIOT, Jose ROSE, **La construction sociale de l emploi en France,** ed l'harmattanc, 1996, p, 16.

محوريا في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي عن طريق ضمان الدخل للافراد بالتامين عن البطالة ، والمحافظة على بعض الوضائف الهشة والتي يواجهها شاغلوها خطر فقدانها ، وكذلك عن طريق تدعيم التشغيل والتوظيف المؤقت في القطاع العام.

يختلف رواد النظريات الحديثة عن النيوكلاسيكيين فيما يتعلق بكمال سوق العمل وخضوعه لأحكام المنافسة التامة أين تلعب الدولة دور المراقب والمحكم فقط، حيث يرى كل من بيل مان Bell MAN. وجاك مان R.Jack MAN أن سوق العمل محكوم عليه بالفشل ما لم تتدخل الدولة ليس فقط لمراقبته، كما يرى النيوكلاسيك بل بلعب دور تحفيزي ومدعم للعوامل التي تنشط سوق العمل وتحد من تلك التي تعرقله وتسبب البطالة. هذه الأخيرة ناتجة أساسا حسب رواد النظريات الحديثة عن عدم الملائمة بين خصائص الفرد ومتطلبات الوظيفة التي كان يشغلها أو التي من المحتمل أن يلتحق بها وهذا مقارنة بفرد آخر ينافسه في كلا الحالتين، ذلك أن أثر الخارجيات كان أكبر لدى هذا الأخير عنه لدى الأول، ما سمح له بتلقي برامج تكوينية مناسبة واكتساب الخبرات بالشكل الذي دعم قابليته للاستخدام من جهة، وحسن أدء وظيفته والمؤسسة التي يعمل لصالحها من جهة أخرى. ولأن الأمر كذلك يرى رواد النظريات الحديثة أن تدخل الدولة على مستوى سوق العمل يجب أن يركز على مختلف أشكال تأهيل الأفراد وتطوير معارفهم وخبراتهم[1].

فإذا كان الشغل يتمركز في قلب العلاقة بين تنظيم العمل وتقنيات الانتاج والاستهلاك كما يرى بيناسي و آخرون Benassy et autres، فإن الهدف من سياسات الشغل هو ضمان قابلية استخدام العامل من خلال تسهيل وتسريع انتقاله من وضعية بطال أو غير نشيط إلى وضعية عامل.

المطلب الثالث: انواع سياسة الشغل وأهدافها

عن طريق مجموعة من الاليات والأجهزة تقوم سياسة الشغل بتصحيح الاختلالات التي تطرأ على سوق العمل، من أجل احداث التوازن فيه والمحافظة عليه ، وهي بذلك تتقاطع مع سياسات أخرى تعتبر سياسات من أجل الشغل. ذلك أن الشغل ليس من أهدافها الرئيسية التي أنشئت لأجلها. فسياسة اليد العاملة مثلا تهدف إلى الاستجابة لمتطلبات الإنتاج بتوظيف وتعبئة اليد العاملة باعتبارها موردا نادرا ، كما أن مختلف سياسات التعليم والحماية الاجتماعية والعائلية تساهم في تحسين الشغل ، خاصة من الناحية النوعية[2].

[1]- Dominique REDOR, **Economie du travail et de l'emploi,** op, cit, p, 300.

[2]- Jacques FREYSSINET, **L'emérgence des politiques de l emploi (1945 – 1973)** Document de travail n 65, centre d études de l emploi, juillet 2006, paris, pp.09-13.

وإذا كان يفترض للتشغيل الكامل ان يتحقق عن طريق السياسات الاقتصادية الكلية ، فإن سياسة الشغل تلعب دورا مكملا لهذه السياسات ومصححا في نفس الوقت لنقائصها ولمختلف أوجه التقصير في ممارسة دورها[1]. ويعتبر اخر يمكن القول ان سياسة الشغل ما كانت لتظهر او تعتمد لو أن السياسات الاقتصادية مارست دورها بالفعالية المطلوبة ، وبما يسمح بتحقيق النمو الاقتصادي الذي يحافظ على مستويات الشغل ، بل ويولد فرص عمل جديدة عن طريق تشجيع الطلب في اتجاه يدعم الاستخدام ويضعه في صميم السياسة المالية والنقدية والضريبية والمبادلات التجارية وغيرها من عناصر السياسة الاقتصادية التي تنطوي في اطار ما يسمى بالمربع السحري على أربعة أهداف هي النمو الاقتصادي ، استقرار الأسعار ، التشغيل الكامل ثم التوازن العام للإقتصاد الوطني[2].

1- انواع سياسات الشغل:

تتضمن سياسة الشغل مجموعة من البرامج والاليات تختلف حسب الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المراد تحقيقها ، وكذلك حسب الظروف والامكانيات المالية التي تتمتع بها كل دولة. وعموما تعتبر اليات سلبية تلك التي تدعم دخول الافراد وكذلك التي تهدف إلى التقليل من عدد طالبي العمل ، في حين تعتبر إيجابية أو نشطة تلك الرامية إلى تشجيع الخلق المباشر للوظائف وتعزيز الاستخدام وكذا تحسين القابلية للتوظيف لدى الباحثين عن العمل.

أ- اليات الشغل السلبية:

ينظر إلى هذا النوع من الاليات على انها خاملة كونها الخيار الأخير الذي تلجا إليه الدولة ، فقط من أجل تسيير مرحلة حرجة يمر بها الاقتصاد ، على أمل تدارك الوضع بحلول إيجابية ونشطة عند اول فرصة تتاح لها. والى جانب اعانة البطالة التي تمثل مساعدة العاطلين ماليا على توفير حد أدنى للمعيشة ومن ثم تجاوز الاثار السلبية للبطالة ، تشتمل هذه الاليات على مختلف الأنشطة التي تهدف الى التقليل من الفئة النشطة وكذا حجم طالبي العمل. بالإضافة الى التعويض المادي يقوم نظام التامين عن البطالة بمساعدة العاطل عن العمل على إعادة الاندماج في الحياة المهنية من جديد شريطة أن تكون البطالة ناتجة عن تسريح لسبب اقتصادي ، وان يكون ممتهن للعمل بصورة منتظمة قبل تسريحه ، كما يجب أن يمثل الاجر مصدر دخله

[1]- سامي العوادي، **التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتجيات الحد من الفقر**، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينو 19-23 سبتمبر، 2005، ص 2-4.

[2]- تومي عبد الرحمن، **العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي – الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة دراسات اقتصادية. العدد 6 جويلية 2005.

الوحيد بمعنى ان فقدانه يترتب عنه عدم القدرة على توفير احتياجاته رغم قدرته على العمل ورغبته في الحصول عليه[1]. وعموما يسعى نظام التأمين عن البطالة إلى تحقيق الأهداف التالية :

– العمل على التخفيف من حدة مشكلة فقدان العامل لاجره المنتظم ، وضمان توفيره الحد الأدنى من متطلبات المعيشة طيلة فترة التعطل عن العمل.

– العمل على تثبيت معدلات التشغيل باستخدام أسلوب تحديد رسوم التأمين.

– العمل على دعم قدرات الاقتصاد بشكل عام وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل تلقائي ، وذلك بالحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين خلال فترات الركود الاقتصادي.

– الحفاظ على مهارات العمال من خلال الحد من الدوافع التي تجعلهم يلجئون إلى قبول أعمال لا تتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم ، وتوفير فرص التدريب لهم.

ب– اليات التشغل النشطة :

يعد تنشيط سوق العمل أحد أوجه تدخل الدولة الحديثة في الحياة الاقتصادية وذلك تطبيقا لمبدأ النظام الاجتماعي النشيط المبني على قاعدتين أخلاقيتين هما التسيير الوقائي للمخاطر والتشاركية المواطنية، وتتمحور اليات التشغيل النشطة حول ثلاث فئات رئيسية هي:[2]

وكالات التشغيل العمومية: تلعب دور الوسيط بين عارضي العمل والباحثين عنه ن حيث تعمل هذه الوكالات على توفير مختلف المعلومات عن سوق العمل ، وكذا توعية الباحثين عن العمل وتوظيفهم ومرافقتهم.

التكوين المهني: يعمل على إكساب الافراد معارف ومهارات تسمح لهم بالحصول على وظائف وتحول دون فقدانهم وظائفهم بفعل المنافسة والتغييرات التكنولوجية.

– **دعم التوظيف:** وذلك بمساعدة المؤسسات على استحداث وظائف جديدة ، وكذلك المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة ومشاريع فردية.

إن النظام الاجتماعي النشيط يفرض على اليات التشغيل النشطة أن تتخلى عن هدفها التقليدي المتمثل في الشغل ، وان تتجه نحو هدف أهم واكثر فعالية وهو القابلية للاستخدام ، وذلك من خلال إكساب الافراد مختلف المهارات والمعارف التي تستجيب لمتطلبات سوق العمل ، والتي تسمح لهم الحصول على وظائف وتحول دون تعرضهم للبطالة[3].

---

[1]- حسن عبد اللطيف حمدان، **الضمان الاجتماعي فلسفة وتطبيق**، الدار الجامعية، لبنان، 2000، ص 23.

[2]- Jean FRACOIS ORIANE, **le traitement clinique du chomage,** these doctorat, Louvain, novembre, 2005

[3]- Jean FRACOIS ORIANE,op, cit, p, 40.

من المهم للغاية فهم التشكيلة الصحيحة لاليات التشغيل الملائمة لكل دولة من حيث أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك من حيث ظروفها وإمكاناتها المالية ، وإذا كانت الدولة المتقدمة بحكم إقتصاداتها القوية ونجاح سياساتها الاقتصادية الكلية في أداء دورها بفعالية تركز اكثر على الاليات التي تسمح بالتوافق بين طالبي العمل والوظائف على غرار توفير المعلومات الكافية عن سوق العمل وإخضاع العاطلين عن العمل لبرامج تدريبية ملائمة ، فإن الدول النامية على غرار الجزائر توجه جهودها نحو اليات استحداث وظائف جديدة سواء بدعم التوظيف في المؤسسات او التوظيف في الاشغال العامة ذات الطابع الاجتماعي وذات المنفعة العامة ، وكذلك عن طريق دعم التوظيف الذاتي لمساعدة العاطلين على إنشاء مؤسسات مصغرة.

على الرغم من أهمية نظام التامين عن البطالة في التقليل من عدم تاكد العامل من دخله المستقبلي ، إلا ان من نتائجه توقف المستفيد منه عن البحث عن العمل نسبيا ، خاصة إذا كانت قيمة التعويض عن البطالة التي يتلقاها معتبرة وطويلة الأمد ، لذلك ينبغي أن تكون مهمة التعويض هاته متناقصة بصورة تدريجية ، حيث يتلقى المستفيد تعويض مساويا لأجره أو يقاربه في الأشهر الأولى من بطالته ، على ان يتضاءل هذا التعويض تدريجيا بما يشجع المستفيد على بذل جهود إضافية من أجل إيجاد عمل وإعادة الاندماج في الحياة المهنية[1].

يشكل التقاعد المبكر احدى الاليات التي يتم من خلالها التقليل من الفئة النشطة ، وهو عبارة عن اجراء يضمن دخلا معينا سواء للعاملين الذين قارب سنهم سن التقاعد ، او البطالين الذين سبق لهم العمل لفترة معينة تؤهلهم للحصول على إعانات ما قبل التقاعد. ويتم التمويل إما من نفس المصدر الذي تمول منه إعانات البطالة أو من صناديق التقاعد. ولقد أثبتت آلية التقاعد المسبق فعاليتها في التقليل في حجم الفئة النشطة، ذلك أنها تستجيب لمطلب الكثير من العاملين المتقدمين نسبيا في السن، وخاصة الذين بلغوا مرحلة الإحباط ووضعوا حدا لطموحاتهم المهنية. وإذا كان التقاعد المسبق يستهدف المتقدمين نسبيا في السن، إلا أن هناك آليات أخرى لا تعني فقط بهذه الفئة بل تمس حتى فئة الشباب، على غرار تمديد الدراسة والتكوين، دفع وتشجيع العمالة الأجنبية على العودة إلى بلدانها، تشجيع مكوث المرأة في المنزل، تقليص عدد ساعات العمل أسبوعيا، وغيرها من الآليات التي تهدف بصورة عامة إلى التقليل من عدد طالبي العمل. لكن ما يقال عن مجمل هذه الآليات هو أنها لا تعطي حلول ايجابية ، بل على العكس فهي مكلفة من الناحية المادية، وفي نفس الوقت تحرم الاقتصاد من طاقة إنتاجية قابلة للاستغلال لولا فشل السياسات الاقتصادية في أداء دورها بالفعالية المطلوبة.

إن فكرة التشغيل الذاتي وترقية الشغل عن طريق المبادرات المقاولاتية تجد ما يبرر ضرورة اعتمادها خاصة من طرف الدول النامية في كون اقتصادات هذه الدول ضعيفة وغير قادرة على إنتاج أبسط السلع التي

[1]- التقرير القطري الجزائري، **طريق الجزائر للنمو الاقتصادي**، منتدى الحوث الاقتصادية، ومعهد البحر المتوسط، ديسمبر 2004، ص 16.

يمكن أن تلبي على الأقل الاحتياجات المحلية، لذلك يعول على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تمارس هذا الدور وتدفع بعجلة الإنتاج إلى الأمام في ظل تمتع هذه الدول بمخزون معتبر من اليد العاملة، خاصة من فئة الشباب هذه الأخيرة التي تفتقر فقط إلى التأهيل والدعم الضروريين من أجل بعث مبادراتهم وإنشاء مؤسسات إنتاجية تساهم في امتصاص اليد العاملة وتشجيع النمو الاقتصادي .

لقد أثبت القرض المصغر فعاليته في امتصاص الفائض من اليد العاملة في الكثير من البلدان السائرة في طريق النمو، وهو عبارة عن سلفة صغيرة الحجم موجهة لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة معينة، عادة ما تكون قصيرة، وتمنح بصيغ تتوافق واحتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين من أجل إحداث أنشطة منتجة أو تجارية أو حتى أنشطة منزلية[1]. وتعود فكرة القروض المصغرة والمتناهية الصغر إلى محمد يونس البنغالي الذي حاز على جائزة نوبل للسلام عام 2006، والذي كان يعمل في كلية الاقتصاد في جامعة شيتا كونغ.

2- اهداف سياسات الشغل:

تؤدي سياسات سوق العمل دور الوسيط بين العرض والطلب عليه ، وتمارس دورها هذا من خلال اليات عديدة مختلفة حسب طبيعة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد ، والتي يعول على سياسة الشغل معالجتها. ففي حالة البطالة الطبيعية تأخذ هذه الاليات طابعا اجتماعيا كالاعانات الاجتماعية واعانات البطالة ، وتستهدف الافراد المهمشين والذين يجدون صعوبة كبيرة في دخول سوق العمل. اما في حالة البطالة الاحتكاكية ، تقوم سياسة الشغل بدور اعلامي من خلال ضمان الشفافية وتوفير المعلومات اللازمة عن سوق العمل ، وذلك من خلال إدارات الاستخدام العامة والخاصة ، المساعدة في البحث عن الوظائف ، استكشاف الوظائف الشاغرة وتسجيلها مع اعداد ومتابعة السير الذاتية من الأنشطة التي تسمح بتقريب العارضين للعمل بالباحثين عنه. وفي حالة البطالة الظرفية تركز سياسة الشغل اكثر على الاليات التي تنشط سوق العمل سواء من ناحية عرض العمل او من ناحية الطلب عليه مثل انشاء الوظائف في القطاع العام ، إقامة وتدعيم المنشات والمشاريع من اجل استيعاب العاطلين ، تشجيع العمل للحساب الخاص ، بالإضافة الى الحد من عرض اليد العاملة بالتقاعد المبكر مثلا ودعم التعليم وتشجيعه. وحيث ان البطالة الهيكلية ناتجة عن عدم التوافق بين مؤهلات الافراد ومتطلبات الوظائف المتاحة ، لذلك تهتم سياسة الشغل في هذه الحالة بتاهيل وإعادة تاهيل الافراد من خلال مختلف اشكال التكوين[2].

[1]- مؤسسة الفكر العربي، **القروض المصغرة ومتناهية الصغر:** على موقع بوابة التمويل الأصغر www.arabic.micro

[2]- Guy CAIRE, **Economie du travail,** ed Breal, 2001, p, 56.

من اجل ضمان حماية اجتماعية لجميع الافراد ، تبنت الكثير من الدول الية الربط بين العمل والحماية الاجتماعية، والتي تقضي بان يساهم كل فرد في تمويل الحماية الاجتماعية، على ان يستفيد الجميع بما فيهم البطالين من الحق غير المشروط في الدخل. وهكذا تلتقي السياسات الاجتماعية مع سياسات الشغل خاصة غير النشطة منها، وذلك في تقليص مدة العمل ، التقاعد المسبق ، اعانات البطالة وغيرها من البرامج الاجتماعية التي تهدف الى ضمان حد ادنى من الدخل للجميع. كما تلتقي سياسات الشغل مع الكثير من السياسات الأخرى مثل الاقتصادية ، المالية ، التعليم واالتكوين المهني[1]. وهذا ما يجعل من عزل الدول التي تمارس سياسات الشغل امرا صعبا.

تواجه سياسات الشغل تحديات كبيرة في ما يتعلق بالنقص في الوظائف اللائقة ، والتحدي الديمغرافي الناتج عن انكماش القوة العاملة وتقدمها في السن في دول معينة على غرار اوربا ، تزايد نسبة الشباب في دول أخرى وخاصة الدول النامية والمتخلفة. ومن التحديات الجديدة تلك التي تتخذ طابعا اكثر حدة بسبب التحرير الاقتصادي والاجتماعي ، وكذا التقدم التكنولوجي مسالة إدارة التغيير التي تتطلب في الوقت ذاته اليات للاحتفاظ بالعمالة في أماكن العمل المنتجة، ونقلهم من الوظائف غير المنتجة الى الوظائف المنتجة على ان لا يؤدي هذا التغير الى زيادة الافتقار في الوظائف والفقر في العمل والتدهور الاقتصادي. كما لا ينبغي لسياسات الشغل ان تنطوي على مؤثرات التغير الضارة باسواق العمل ، بل يجب عليها ان تجعل من التغيير فرصة لتحقيق التنمية[2].

كما ان هناك صلة قوية بين سياسات سوق العمل النشطة وسياسة الأجور والمفاوضة الاجتماعية ، اذ ان مستوى استبدال الدخل بالمقارنة مع أجور السوق يعد احد العناصر الهامة في تصميم سياسات سوق العمل النشطة وغير النشطة التي تعد وثيقة الصلة بلوائح الحد الأدنى للأجور. ولئن كانت هناك بعض المناقشات التي تنظر الى الحد الادني للأجور على انه عامل مشجع على تفضيل البطالة عن العمل او كما يسمى بمصيدة البطالة ، الا ان الدراسات خلصت الى ان فترة البطالة هي التي تحكم في مدى تفضيل الفرد للعمل او الاستمرار في البطالة وليس مستوى استبدال الدخل[3].

يمكن تلخيص اهداف سياسات الشغل في تلك التي حددتها لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية التابعة لمكتب العمل الدولي والمتمثلة في:

---

[1]- Antoine BEVORT,et Autres, op,cit,p, 46.

[2]- مكتب العمل الدولي، **تقرير لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية**، الوثيقة2 نوفمبر 2003، ص 02.

[3]- تقرير مكتب العمل الدولي، الوثيقة 2 مرجع سابق، ص06.

أ- خلق العمالة:

تدعم سياسات الشغل انشاء او توليد الوظائف من خلال الاشغال العامة وإقامة المنشات والمشاريع فضلا عن توفير اعانات التوظيف وغيرها من التدابير التي تسمح بخلق الوظائف بصورة مباشرة ، وبصورة غير مباشرة تساهم سياسات الشغل في غلق الوظائف من خلال تحسين قابلية الاستخدام عن طريق التكوين وضمان كفاءة بورصات العمل التي توفر معلومات افضل عن سوق العمل.

ب- الأمن المصاحب للتغيير:

لقد أدى الإنفتاح الحالي على التجارة والاستثمار والتطور التكنولوجي المستمر وكذا خوصصة المؤسسات المملوكة للدولة إلى إحداث تغيرات في سوق العمل، وفي الكثير في الحالات تؤدي هذه التغيرات ليس فقط إلى عمليات إعادة التوزيع الداخلية لليد العاملة، بل إلى عمليات التسريح ونتيجة لذلك تجد الحكومات نفسها مجبرة على إيجاد السبل الكفيلة بمواجهة هذه التغيرات. وتعد سياسات سوق العمل النشطة من أدوات التصدي للآثار السلبية للتغيير الهيكلي وتناقص الطلب على اليد العاملة، ومن ثم فهي تحقق الأمن المصاحب للتغيير وذلك بالرغم من أنها لا تعتبر بديلا عن سياسات الإقتصاد الكلي الخاصة بالنمو الاقتصادي وغلق الوظائف. وفي غياب بيئة كلية مواتية لزيادة الاستثمار والنمو لا يمكن لسياسات سوق العمل سوى أن توفر الدعم المؤقت للأفراد الذين وجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل بسبب التغيير الهيكلي للاقتصاد وأن تسهم في إعادة توزيع المسرحين مع تزويدهم بالدخول البديلة أثناء الفترة الانتقالية.

ج- الإنصاف:

تتمثل إحدى المهام المباشرة لسياسات الشغل في ضمان مشاركة فئات مستهدفة والنهوض بالأشخاص الذين يكونون عادة آخر من يتم استخدامهم أو الذين لا يتم استخدامهم نهائيا، وهذا يسمح بالقضاء على أشكال التمييز ضد كبار السن أو الشباب أو المعاقين أو المهاجرين وكذا التمييز ضد المرأة، وتعد فئة الشباب محور اهتمام سياسات الشغل باعتبار ما يمكن أن ينجر من آثار إيجابية عند استخدام هذه الفئة وإدماجها مهنيا واجتماعيا أو سلبية في الحالة العكسية. فلا ينبغي أن يستهل الشباب حياتهم العملية بفترة بطالة طويلة الأمد، بل يجب أن تتاح لهم فرصة الحصول على الشغل، وأن يتلقوا في المقابل البرامج التكوينية التي تدعم فاعلية استخدامهم، على أن لا يؤدي ذلك إلى حدوث نوع من المبادلة بين العمال من الشباب والعمال من كبار السن، بل يجب أن تحدث الجهود المبذولة لصالح الشباب نوعا من التكامل بين الفئتين. وخلال موجات التغيير الهيكلي تسهم سياسات سوق العمل في تحقيق الإنصاف عن طريق الحفاظ على الدخول عن المستوى الذي يحول دون حدوث تشتتت وتفاوت في الأجور.

د- التخفيف من حدة الفقر:

تسهم سياسات سوق العمل في التخفيف من حدة الفقر من خلال مختلف التدابير والبرامج التي توفر العمل التكوين والدخل. ولأن العمل اللائق هو أفضل ضمان ضد الفقر نجد سياسات سوق العمل تركز على كل ما من شأنه تحقيق الاستخدام الأمثل للفرد من برامج تكوينية للتأهيل وإعادة التأهيل أو إعانات التوظيف أو المساعدة على إنشاء مشاريع خاصة وغيرها من التدابير التي تضمن للفرد دخلا معينا يحول دون فقره من، وينشط الاستهلاك والإنتاج والاقتصاد الكلي بوجه عام من جهة أخرى.

المبحث الثالث: فعالية اليات التشغيل في الجزائر

المطلب الأول: فواعل سياسة التشغيل في الجزائر

توجد فواعل رسمية وفواعل غير رسمية وهي[1]:

1. الفواعل الرسمية: تتمثل في الحكومة ووزارة التشغيل والضمان الاجتماعي ووكلاتها المحلية، هذا بالإضافة الى الجهاز الإداري الذي له دور كبير في رسم سياسة التشغيل وان لم يكن مباشرا وذلك باعتباره الأقرب الى المواطن والفئات الاجتماعية المختلفة، والذي اصبح يقوم برفع انشغالات المواطنين في مجال التشغيل واحصاء الفئات المطالبة به ويقوم بالتدخل لدى الجهات المركزية لتلبية هذه المطالب.

2. الفواعل الغير الرسمية: المتمثلة أساسا في الأحزاب السياسية التي تعتمد على الضغط والمساومة حتى مراقبة عملية صنع سياسة التشغيل، ومنظمات المجتمع المختصة في مجال الحقوق العامة ولا يمكن اغفال دور النقابات التي تقوم بتمرير مطلبها عن طريق التفاوض في غالب الأحيان ، وجماعات المصالح التي تمارس الضغط بشكل كبير للتاثير في صنع سياسة التشغيل.

المطلب الثاني: آليات مكافحة البطالة في الجزائر

لمواجهة تدهور سوق العمل انشات السلطات العمومية أجهزة لإدماج الشباب مهنيا وأجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية، وهذا من اجل امتصاص البطالة التي عرفت في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات معدلات مرتفعة إذ نجد أن أجهزة التشغيل متعددة، وسوف نحاول التطرق إلى مختلف هذه الأجهزة والذي يمكننا من معرفة مدى فعاليتها في مجال التشغيل من خلال المطالب التالية:

الفرع الأول: السياسات المعتمدة لمواجهة البطالة في الجزائر

تتعدد السياسات الاقتصادية للشغل انطلاقا من أسباب البطالة لدعم الشغل وتوفير المزيد من فرص العمل نذكر ما يلي[2]:

1. سياسة تنشيط جانب الطلب في سوق العمل: تهدف هذه السياسة إلى زيادة فرص العمل من خلال تحسين مناخ الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتحفيز على إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفي ما يلي أهم السياسات لتنشيط جانب الطلب في سوق العمل:

---

[1]- حاجي فطيمة، متتطلبات وأساليب النمو في تشغيل الشباب في اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول سياسة التشغيل جامعة بسكرة، 2011، ص 74.

[2]- مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم **أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2010:** مجلة البحث، العدد 10 سنة 2012، ص 193.

أ. سياسة مناخ الاستثمار: وذالك من خلال تشجيع دور القطاع الخاص من خلال سياسة الخوصصة إضافة لمنح الحوافز المالية والضريبية والمستثمرين وتشجيع الصادرات والاندماج الكامل مع العالم الخارجي إضافة لخفض سعر الفائدة والتحكم في الاتفاق الحكومي وخفض عجز الموازنة العامة وتخفيض التضخم وتطوير سوق رأس المال وخفض الإجراءات والقيود المتعلقة بالاستثمار.

ب. سياسة التشغيل من خلال تنمية المشروعات الصغيرة: تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى آليات توفير المزيد من فرص العمل حيث توظف هذه المشروعات أكثر 75 التشغيل في الكثير من الدول المتقدمة.

ج. برنامج التشغيل في قطاع الخدمات: وتتمثل في تصميم برامج المتعطلين في قطاع الخدمات من خلال ما يسمى ببرامج العمل الجماعي.

2. سياسية تحسين كفاءة جانب العرض: تستخدم هذه السياسة عندما لا تتوافق خصوصيات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل عن طريق سياسات التدريب والتعليم وتتفرع هذه السياسة إلى:

أ. سياسة التعليم: تعد العملية التعليمية من أهم عوامل تحسين المهارات وقدرات قوة العمل ومن ثم فان تكييف وتطوير سياسات التعليم بعد عاملا أساسيا لتقليص البطالة الهيكلية.

ب. سياسة التدريب: من خلال تأهيل قوة العمل وتحسين كفاءة العرض ويتوقف نجاحها على الوصف الدقيق للمتعطلين وخصائصهم، التتبع المستمر لاحتياجات سوق العمل وقد يكون التدريب في أماكن حكومية أو خاصة.

3. سياسة تحسين نظم المعلومات (سوق المعلومات): تهدف هذه السياسة إلى إحداث مقابلة بين جانبي العرض والطلب في سق العمل أي التوفيق بين الوظائف الحالية والباحثين عن العمل ومن بين أدوات هذه السياسة ما يلي:

- إقامة معارض تساعد على التقاء الباحثين والعارضين للعمل.
- تكوين هيئات مسؤولة عن توفير خدمات التوظيف.
- تطوير البنية التحتية لسوق العمل من خلال شبكات ربط مكاتب التوظيف.

4. سياسة سوق العمل النشطة: تهدف برامج هذا السوق إلى زيادة كفاءة العمالة المعروضة وزيادة الطلب على العمل وتحسين آليات المواءمة بين كل من العمالة المعروضة والوظائف الحالية.

5. سياسة الاستقرار الوظيفي: وتتمثل في تشجيع أو تحقيق الاستقرار الوظيفي وخفض دوران العمل وتخفيض عقود العمل المؤقتة، ومن بين أدواتها خفض نسبة مساهمة أصحاب العمل في التأمينات الاجتماعية.

6. سياسة زيادة مرونة السوق: تهدف إلى تخفيض القيود في سوق العمل كخفض الحد الأدنى للأجور أو الحجم القانوني لساعات العمل تكاليف فصل العمل غير الماهرة والتخفيض من قوة النقابات.

7. **سياسة تقديم إعانات مالية للمتعطلين وأصحاب العمل:** تقوم هذه السياسة على تقديم منح للمتعطلين أثناء فترة تعطلهم حتى التحاقهم بسوق العمل بالإضافة إلى منح مالية لشركات وأصحاب الأعمال لتحفيزهم على تدريب وتشغيل العاطلين.[1]

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن جميع هذه السياسات تسعى إلى تبني استراتيجية محكمة للتشغيل والى تحقيق التوافق بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التكوين والتعليم وان هدفها الرئيسي يكمن في التقليل من ظاهرة البطالة.

الفرع الثاني: أجهزة وبرامج التشغيل في الجزائر

أولا: اليات الشعل المعتمدة في الجزائر منذ سنة 1990:

عرفت الجزائر سنة 1987 اول برنامج تشغيل موجه لصالح الادماج المهني للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 سنة و24 سنة ممول من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية FUL ، وصندوق المساعدة على تشغيل الشباب FAEJ، وحدد له هدف تحقيق 200000 منصب شغل لصالح الشباب البطال. لكن وبعد سنتين من عمر هذا البرنامج تم ادماج 100000 شاب بطال ، 60000 منهم منهم في مناصب شغل دائمة ولم يتم استهلاك الموارد المخصصة له الا بنسبة ضئيلة[2].

ويعود اخفاق هذا البرنامج الى جملة من الأسباب على راسها نقص الخبرة لدى القائمين على هذا البرنامج كونهم لم يتعودو على مثل هكذا برنامج ذات بعد اندماجي ، بالإضافة الى الطابع المركزي لهذا البرنامج وافتقاره الى هيئات محلية لادارته.

أ – برنامج التشغيل 1990-2000

جاء هذا البرنامج ليقف على سلبيات البرنامج السابق 1987-1990، وليواجه تحدي هذه الفترة التي تميزت بالانتقال التدريجي الى اقتصاد السوق في ظل مؤشرات اقتصادية ومالية سلبية للغاية أهمها تدني المداخيل من العملة الصعبة ، ثقل المديونية الخارجية ، تدهور سعر صرف الدينار الجزائري ، تقليص حجم الواردات وتسريح العمال من المؤسسات العمومية ، بالإضافة الى الوضع السياسي والأمني الذي عرقل الكثير من البرامج وكيد خزينة الدولة خسائر معتبرة.

---

[1]- مولاي لخضر عبد الرزاق، نفس مرجع سابق، ص 194.

[2]- زين العابدين معو،مبروك ساحلي، **سياسات التشغيل في الجزائر وسبل حوكمتها**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ام البواقي، الجزائر، ص 152.

وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 90-143 المؤرخ في 21 ماي 1990 الاطار القانوني للسياسة الجديدة ، وكذا مبادئها وأهدافها ووسائلها البشرية والمالية. ففيما يتعلق بالمبادىء التي تقوم عليها هذه السياسة يمكن حصرها في تفضيل الشغل المنتج والدائم ، خلق الشغل باقل تكلفة ، إضفاء الطابع المحلي على مبادرات التشغيل ، تفضيل الادماج عن طريق التكوين. اما أهدافها فتتمثل في تحقيق الادماج المهني للشباب المؤهل عن طريق تشجيعه على خلق مناصب شغل في اطار ما يعرف بالتعاونيات الشبانية ، وتوفير مناصب شغل للشباب غير المؤهل من خلال ادماجهم في مؤسسات عمومية وخاصة عن طريق عمليات التشغيل على أساس مبادرات محلية.

وعلى الرغم من النجاح النسبي لهذا البرنامج في ادماج وتوفير فرص عمل للعاطلين، الا ان جملة من النقائص والعراقيل سجلت له فيما يتعلق بعدم اعتماد معايير قانونية واضحة وصارمة في تقديم القروض للشباب ، حيث بقيت 60 ؟ من القروض الممنوحة دون تسديد. ونتيجة لغياب الاليات القانونية اللازمة عجزت الدولة ممثلة في المؤسسات والهيئات الممولة لهذه البرامج عن تحصيل الديون المترتبة عن هذه القروض.

واذا كانت معظم المشاريع قد اتجهت نحو مجالات الاستثمار ذات الطابع الخدماتي بدلا من القطاعات المنتجة خاصة في الفلاحة والصناعة والسياحة ، فان بعض الشباب بلغ به الامر أن قام ببيع العتاد الذي استفاد منه دون استعماله في الإنتاج.

لقد كان لانشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1991 ثم تحويلها الى وزارة قائمة بذاتها سنة 1994 دورا في صياغة اطار مؤسساتي يحظى باستقلالية قانونية ومادية لاستقطاب الايدي العاملة وادماجها في عالم الشغل ، وقد نجحت هذه الهيئة الى حد كبير في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها ، من خلال توفير الرعاية والدعم اللازم لها ، وتذليل العراقيل والصعوبات التي يواجهها الشباب في بداية مشاريعهم فيما يتعلق بسبل التمويل وتحسين فرص الاستفادة من العقار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات وغيرها من عناصر السياسة الوطنية في ميدان المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة امام تفاقم مشكلة البطالة ، ومن اجل مسايرة التوجه الليبرالي للاقتصاد الوطني تبنت الجزائر خلال هذه المرحلة 1990 – 2000 أولى الصيغ الجديدة للشغل والمتمثلة في :

1. عقود العمل محددة المدة:

لقد كانت النصوص القانونية والتنظيمية الصادرة في ظل نظام الاقتصاد الموجه تميل اكثر للعاملين ، ولا تعطي للمستخدمين مجالا لامكانية تنظيم نشاطهم بالمرونة الكافية ، وخاصة في مجال التعاقد ، وتجلى ذلك من خلال القانو ن الأساسي العام للعامل المؤرخ في 15 اوت 1978 ، وكذ القانون 82 – 06 المؤرخ

في 27-02-1982 ، حيث يكرسان مبدأ ديمومة علاقة العمل مع إمكانية اللجوء الى التعاقد محدد المدة بصورة استثنائية.

الا ان القانون 90-11 الصادر بتاريخ 12-04-1990 اظهر توجها نحو التفتح الاقتصادي في تنظيم علاقة العمل بصفة عامة وعلى اطارها الزمني بصفة خاصة ، وذلك من خلال المادة 12 من هذا القانون ، وقد تم تعديله بالمرسوم التنفيذي رقم 473/97 الصادر بتاريخ 08 ديسمبر 1997 والمتعلق بالتوقيت الجزئي ، حيث حددت المادة 02 منه عدد ساعات العمل في الأسبوع وشروط رفع هذه المدة أو تخفيضها.

وبالنسبة للحالات التي يمكن فيها للمستخدم ابرام عقد محدد المدة فتتمثل بصورة عامة في الحالات التي تكو ن الحاجة فيها الى يد عاملة مؤقت مثل العمل الموسمي، الاشغال الدورية واستخلاف عامل مثبت في منصبه لكنه تغيب عنه مؤقتا. وفي الوقت الذي ينبغي فيه لمفتش العمل المختص إقليميا التأكد من ان عقد العمل محدد المدة أبرم حسب الحالات المنصوص عليها قانونا، يجب كذلك أن يحرص على أن تكون للعامل المشغل بالتوقيت الجزئي نفس حقوق العامل المشغل بالتوقيت الكامل فيما يتعلق بالاجر والتعويضات ومدة التربص.

2. عقد العمل المنزلي:

نظم المشرع الجزائري عقد العمل في المنزل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 474/97 ، والمؤرخ في 08 ديسمبر 1997 ، ويخضع لهذا النوع من عقود العمل كل عامل يمارس في منزله نشاطات انتاج سلع او اشغال تحويلية او تقديم خدمات لصالح مستخدم واحد او اكثر مقابل اجر ، ويقوم بمفرده او بمساعدة افراد العائلة ، ويتحصل بنفسه على أدوات العمل والمواد الأولية دون وساطة ، ويجب على العامل في المنزل ان يتمتع بشروط استخدام عادلة وظروف عمل لائقة.

وفي الوقت الذي يجب ان يستفيد فيه من الحماية الاجتماعية من اجل استبعاده من الاقتصاد غير المنظم ينبغي على العامل في المنزل ان يصرح بالعمال المشغلين لديه وان يحرص على تطبيق القوانين المتعلقة بالعمل المنزلي على غرار عدم تشغيل الأطفال واحترام حقوق المرأة، سواء من حيث التعويضات المختلفة او التاثير على التزاماتها العائلية. وقد ذهبت منظمة العمل الدولية الى ابعد من ذلك فيما يتعلق بحقوق العامل المنزلي في الحرية النقابية والمساواة في الأجور وانهاء عقد العمل واستخدام العمال المهاجرين وغيرها من الحقوق التي تساوي بين العامل بالعقد العادي والعامل بعقد العمل المنزلي.

3. وكالة التنمية الاجتماعية:

تاسست الوكالة سنة 1996 عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 96/232 جوان 1996، وهي عبارة عن هيئة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية وتخضع لتسيير خاص تحت وصاية رئاسة الحكومة، هدفها تدعيم مختلف الأنشطة الموجه للتنمية الاجتماعية، والوقوف على النتائج السلبية لمخطط التعديل الهيكلي الذي قامت به الجزائر منذ سنة 1996.

انطلاقا من الاستقلالية المالية التي تتمتع بها، تقوم الوكالة بالتغطية المالية لمختلف الأنشطة الموجهة للفئات الهشة، كما تقوم بتمويل المشاريع ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي، والتي تستعمل يد عاملة مؤقتة سواء في القطاع أو الخاص، وذلك من أجل تطوير الشغل وتشجيع المؤسسات المصغرة. وقد أوكلت مهمة تسيير برامج التشغيل الالية:

أ: برنامج عقود ما قبل التشغيل:

هي عبارة عن عقود مهنية خاصة يتم بموجبها توظيف خريجي الجامعات في المؤسسات العمومية أو الخاصة، على أن تقوم مديرية التشغيل بدفع المنحة شهريا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم 98/402 المؤرخ في 1998/12/02، ويهدف إلى زيادة فرص الإدماج الاجتماعي للشباب المؤهل ومحاربة الفقر والإقصاء لدى هذه الفئة عن طريق تمكينهم من ولوج عالم الشغل، ومن ثم تدعيم خبراتهم التي تسمح لهم بالاندماج النهائي.

من أجل الاستفادة من هذا العقد يجب أن لا يتعدى سن المترشح 35 سنة وأن يكون خريج جامعة أو مركز تكوين مهني، ويتحصل بموجب هذا العقد على أجر يساوي الحد الأدنى للأجور في الجزائر إذا كان متحصلا على شهادة الليسانس، وحوالي 70% منه لحاملي شهادة تقني وتقني سامي. وفي الوقت الذي لا يتحصل المستفيد على منح وامتيازات أخرى، ولا يوجد تشريع واضح يلزم المؤسسات بإدماج الموظف، حيث يبقى مصيره معلقا وقد ينتهي العقد دون ادماج ولا حتى تجديد، لكن لقي هذا النوع من العقود إقبالا كبيرا من طرف خريجي الجامعة الجدد، لدرجة أنه صار تقليدا يذهب إليه الشباب أو يلجأ إليه عند تخرجه من الجامعة.

ب. برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية (تشغيل الشباب ESIL)

بدأ العمل بهذا النوع من التشغيل سنة 1990 لصالح الشباب العاطل ذوي المؤهلات البسيطة أو عديمي المؤهلات والذين تتراوح أعمارهم بين 19 و30 سنة، وذلك من خلال إدماجهم في ورشات مكلفة بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية، وتتراوح مدة الإدماج بين ثلاثة أشهر وإثنا عشرة شهرا. ويتم

التشغيل وفق هذا البرنامج إما عن طريق الجماعات المحلية أو عن طريق المؤسسات والإدارات المحلية مقابل تلقيها مساعدة مالية من صندوق المساعدة على تشغيل الشباب الذي تحول سنة 1996 إلى الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب الذي يتمتع بصلاحية أكبر من سابقه ويشترط في سياق هذا البرنامج أن يتم الإدماج النهائي لجزء من المستفيدين من هذا النوع من التشغيل، إلا أن ذلك لم يتحقق ميدانيا، فعلى سبيل المثال سنة 1997 من أصل 160185 مستفيد من هذا النوع من التشغيل، 8300 منهم فقط تم إدماجه بصورة نهائية، أي نسبة 4.5% من المجموع[1].

ج. برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:

هو برنامج يموله الصندوق الاجتماعي للتنمية وتشرف على تسييره وكالة التنمية المحلية. يرمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة كثيفة وسريعة في نفس الوقت، وذلك لصالح الشباب البطال بدون مؤهلات خاصة في المناطق النائية حيث معدلات البطالة مرتفعة وفرص العمل قليلة. وفي الوقت الذي يهدف هذا النوع من التشغيل إلى دعم صيغة العمل المأجور، كذلك يرمي إلى تشجيع الروح المقاولاتية وبناء وتكوين المقاولين المبتدئين وأصحاب المبادرات الحرة، ومن ثم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها خلق الثروة ومناصب العمل.

د. التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة IAIG

بالإضافة إلى المنحة الجزافية (AFS) الموجهة للأشخاص عديمي الدخل وغير قادرين على العمل وكذلك غير المستفيدين من برامج المساعدة الاجتماعية الأخرى، يقوم هذا البرنامج على تشغيل الأشخاص العاطلين عن العمل في نشاطات ذات منفعة عامة في ورشات البلديات في إطار شروط التشغيل العادي فيما يتعلق بالمدة القانونية للشغل، وكذلك الاستفادة من الحماية الاجتماعية وهو الشيء المهم بالنسبة للبرنامج. ذلك أن الأجر الذي يتقاضاه المستفيد زهيد نسبيا، وهو عبارة عن حل مؤقت يستفيد منه شخص واحد في العائلة في صورة تضامن وتوفير للحماية الاجتماعية بالدرجة الأولى.

[1]- مفتاح صالح، **أهداف السياسة النقدية في الجزائر(1990-2000)**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، فيفري 2004.

ثانيا: اليات الشغل المعتمدة منذ سنة 2000:

تشمل مؤسسات سوق العمل كافة أنواع السياسات المنظمة التي تؤثر على التفاعل بين عرض العمل والطلب عليه ، كما تشتمل على مختلف الهيئات المعينة بتحديد الأجور والمزايا الاجتماعية الإلزامية ونظم التامين عن البطالة وقانون الحد الأدنى للأجور وغيرها تشريعات العمل التي تصبوا الى تنشيط سوق العمل واحداث التوازن فيه من جهة ، ومن جهة أخرى مواجهة الخدمات والعوامل التي تؤثر على أداء سوق العمل وعلى نتائجه ، والمتمثلة أساسا في العمل الفقير ، الاقتصاد غير الرسمي ، المسائل المتعلقة بادماج وتشغيل الشباب ، انخفاض إنتاجية العمل ، هجرة العمالة[1].

تعد الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM اهم مؤسسات سوق العمل في الجزائر باعتبارها الهيئة العمومية المكلفة بتنظيم ومتابعة سوق الشغل ، وهذا بالتنسيق مع مديريات التشغيل بالولايات التي تمثل سلطة وزير التشغيل على المستوى المحلي ، وكذلك مع مختلف هيئات التشغيل على غرار وكالة التنمية المحلية ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ، الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.

1. الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM

هي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري خاضعة لاحكام المرسوم التنفيذي رقم 77/06 المؤرخ في 18 فيفري 2006، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلاق المالي تحت وصاية وزارة العدل. انشات الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للأمر رقم 42/71 المؤرخ في 17 جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة المنشا بالمرسوم رقم 99/62 الصادر بتاريخ 29 نوفمبر 1962. المهمة الأساسية للوكالة هي تنظيم سوق العمل عن طريق الوساطة والنسيق بين طالبي العمل وأصحاب العمل، وقد تعزز دورها اكثر بصدور القانون 90/04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمل ومراقبة الشغل، حيث الزم صراحة الوكالة الوطنية للشغل بضمان الخدمة العمومية للشغل في نفس الوقت عارضي العمل بتشغيل عروضهم لدى الوكالة، لتتولى هذه الأخيرة بنفسها او الاعتماد على الوكالات الخاصة مهمة التنسيق بينهم وبين طالي العمل من اجل ضمان قانونية التشغيل ونجاعته. والى جانب المديرية العامة وعشرة وكالات جهوية، تتضمن هيكلة الوكالة 157 وكالة محلية موزعة على كامل التراب الوطني.

[1]- لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الافريقي، لجنة مناقشة موضوع المؤتمر، **مسائل حول مؤسسات سوق العمل**، أفريل 2013.

2. جهاز المساعدة على الادماج المهني

وقوفا سلبيات مختلف البرامج المعتمدة في مجال التشغيل منذ 1990 خاصة تلك المتعلقة ببرامج عقود ما قبل التشغيل تم استحداث جهاز المستعدة على الادماج DAIP سنة 2008 عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008 ، ثم تدعم سنة 2011 بالمرسوم التنفيذي رقم 11-105 مؤرخ في مارس 2011.

يتم تسيير هذا الجهاز من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل بالتعاون مع مديريات التشغيل في كل ولاية ، يهدف أساسا هذا الجهاز الى تحقيق الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ومساعدتهم على اكتساب خبرة مهنية في مجال تكوينهم ، مقابل اجر شهري يختلف حسب المستوى التعليمي لكل مستفيد. كما ان اعتماد المقاربة المبنية على التمهين يسمح في نفس الوقت بتكوين المستفيد تكوينا جيدا ، وبتدعيم وتسهيل اندماجه بدرجة كبيرة في المؤسسة التي امضى فيها عقد التمهين.

3. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 الصادر بتاريخ 08 سبتمبر 1996 ، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي . ونظرا لاهميتها الاستراتيجة فقد وضعت الوكالة تحت سلطة رئاسة الحكومة ، على ان تتولى الوزارة المكلفة بالتشغيل متابعة جميع نشاطاتها ، المتمثلة أساسا في :

أ.دعم وتوجيه الشباب على خلق مشاريع ومصاحبتهم في تحقيقها.

ب. انشاء بنك المشاريع ووضع جميع اشكال المعلومة الاقتصادية ، المهنية والقانونية تحت تصرف الشباب المقاول.

ج. تطوير العلاقة بين مختلف الشركاء والأطراف المرتبطة بالوكالة.

د. تطوير شراكة بين مختلف القطاعات من اجل استكشاف وتحديد فرص الاستثمار.

هـ. توفير مختلف اشكال التكوين الذي يحتاجه الشباب من اجل إنجاح مشاريعهم.

تستهدف الوكالة شريحة الشباب البطال الذين تتراوح سنهم بين 19 و35 سنة ، والذين يملكون من المؤهلات ما يسمح لهم بانشاء مشاريع فردية تؤدي على الأقل الى خلق ثلاث فرص عمل دائمة. والى جانب الهدف الاقتصادي للوكالة والمتمثل في توفير الشروط الملائمة لخلق الثروة وتوفير مناصب شغل دائمة عن طريق المؤسسات المصغرة، تهدف الوكالة كذلك الى تحقيق هدف اجتماعي ثقافي من خلال امتصاص البطالة وادماج الشباب في عالم الشغل، وكذا ترسيخ ثقافة المقاولة وانشاء المؤسسات المضغرة لدى الشباب.

4. الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC:

إن ما شهدته الجزائر خلال التسعينات من القرن الماضي من تحويلات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، استدعى ضرورة اجراء إصلاحات في نظام الرعاية الاجتماعية من اجل التكفل بالعدد الهائل من العمال المسرحين اجباريا نتيجة لافلاس مؤسساتهم وغلقها ، حيث تم استحداث نظام جديد للحماية الاجتماعية هو نظام التامين عن البطالة مهمته تقديم تعويضات مادية للبطالين ، والعمل على إعادة ادماجهم في الحياة المهنية من جديد ، وذلك من خلال الصندوق الوطني للتامين عن البطالة. وهو هبارة عن هيئة عمومية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي ، أسس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 06 جويلية 1994 ، المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 99-37 المؤرخ في 10 فيفري 1999.

الى جانب المهمة الأساسية المتمثلة في دفع التعويض عن البطالة ، يتكفل الصندوق بتسيير جملة من البرامج التي تهدف الى حماية العمال ومساعدتهم على إعادة الاندماج[1].

5.الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر ANGEM

تم انشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وقد تم تاسيسها بناء على التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي حول تجربة القرض المصغر في الجزائر والذي نظم في ديسمبر 20ّ02، حيث خلصت اشغال الملتقى الى ضرورة الوقوف على سلبيات القرض المصغر في الجزائر منذ بداية اعتماده سنة 1999 ، والعوامل التي أدت الى فشله والمتمثلة أساسا في ضعف المرافقة اثناء مراحل انضاج المشاريع ومتابعة إنجازها.

تتوزع الوكالة عبر كافة ولايات الوطن ، وخلايا للمرافقة على مستوى الدوائر بالشكل الذي يسمح لها تحقيق أهدافها المتمثلة أساسا في :

أ. محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي وكذا الصناعات التقليدية والحرف وخاصة لدى النساء.

ب. المساهمة في تثبيت سكان الأرياف واستقرارهم في مناطقهم الاصلية عن طريق تدعيمهم على ممارسة أنشطة منتجة تغنيهم عن البحث عن العمل في المناطق الحضرية.

ج. تنمية روح المقاولة وانشاء المؤسسات المصغرة.

[1]- حدو محمد، اثر سوق العمل النشطة على التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة الجزائر 03، 2020

تستهدف الوكالة الأشخاص العاطلين عن العمل الذين تعذر عليهم الاستفادة من صيغ التمويل لانشاء المؤسسات المصغرة مثل ANSEJ و CNAC ، اما لعوائق تتعلق بالسن او القدرة على المساهمة الشخصية في المشروع ، كما تستهدف الحرفيين والأشخاص الذين يرغبون في ممارسة اعمال في المنزل وخاصة النساء.

والى جانب توجيه وتقديم اعانات وقروض مالية بدون فائدة للمستفيدين، وكذا مرافقتهم ، تحرص الوكالة على تشكيل قاعدة معطياة حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الوكالة وابرام اتفاقيات مع الهيئات والمنظمات من اجل القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية لصالح المستفيدين من القرض المصغر ، فضلا عن متابعة تنفيذ خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع وتحصيل الديون وذلك بالتنسيق الدائم مع البنوك والمؤسسات المالية.

6. الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار:

انشات خلال التسعينات من القرض الماضي تحت تسمية وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار، وذلك في اطار الإصلاحات التي باشرتها الدولة في مجال الاستثمار. وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 282/01 المؤرخ في 2001/09/24 تم تحويلها الى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مدعمة بمجموعة من الإصلاحات تمثلت في:

– انشاء المجلس الوطني للاستثمار: وهو عبارة عن هيئة يتراسها رئيس الحكومة باستراتيجيات واولويات تطوير الاستثمار.

– انشاء هياكل جهوية للوكالة تساهم في التنمية الجهوية بالتشاور مع الفاعلين المحلين.

– ارساء لجنة طعون ما بين القطاعات مهمتها استقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها.

– توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار ومراجعة نظام التحفيز على الاستثمار.

– الغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من اجل الحصول على مختلف الامتيازات، بالإضافة الى تبسيط الإجراءات وكذا تخفيض اجال الرد للمستثمرين من 60 يوما الى 72 ساعة.

تقدم الوكالة خدماتها وفقا للمعايير والمقاييس الدولية بالشراكة مع مؤسسات وهيئات دولية مختلفة على غرار CNUCED للاستشارة والخبرة في مجال فحص سياسة الاستثمار و ONUDI لتكوين إطارات الوكالة حول مناهج تقييم المشاريع الاستثمارية، كما تستفيد الوكالة من توجيهات وارشادات البنك العالمي فيما يتعلق بتدقيق إجراءات انشاء المؤسسات وتحسين مناخ الاستثمار.

المطلب الثالث: النماذج الاقتصادية للتشغيل والنمو

1- نموذج نمو الناتج والتوظف (نموذج هارود-دومار):

ركزت معظم نظريات التنمية الاقتصادية في الستينات والسبعينات على السياسات الهادفة لزيادة القومي وذلك من خلال الإسراع في زيادة تكوين راس المال في الاقتصاد ، وربط هذه النظريات بين الزيادة في الناتج القومي ومعدلات التوظف (التشغيل) في المجتمع. ويعتبر نموذج "هارود"-"دومار" من أقوى أدوات وصف عملية النمو ، حيث ظلت الفكرة الأساسية لهذ النموذج وهي أن النمو الاقتصادي هو نتاج لزيادة معدلات كل من الادخار والتراكم الراسمالي من ناحية ومعدل الإنتاجية الحدية للاستثمار من ناحية اخرى[1]. بالاضافة الى ذلك يرتكز هذا النموذج على متطلبات النمو المستقر في الدول المتقدمة الاقتصاد المغلق، مستوى العام للأسعار ثابت الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار ثابت، ومعدل راس المال ثابت.

$$S = s.Y \qquad (2.81)$$

بحيث أن: S يمثل الادخار، s يمثل الميل الحدي للادخار، Y: يمثل الدخل.

$$I = \Delta K \qquad (2.82)$$

بحيث أن: I يمثل الاستثمار، ΔK يمثل التغير في رأس المال.

$$\Delta K = k.\Delta Y \qquad (2.83)$$

بحيث أن: k: يمثل معامل رأس المال، ΔY: يمثل التغير في الدخل.

عند التوازن الاستثمار يساوي الادخار $(I = S)$، أي:

$$I = S \leftrightarrow k.\Delta Y = s.Y \leftrightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k}$$

ومنه نحصل على معدل النمو (g) على النحو التالي:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k} \qquad (2.84)$$

يلاحظ من خلال المعادلة (2.84)، أن معدل النمو(g) يرتبط طرديا مع معدل الادخار $(\frac{S}{Y} = s)$ حيث كلما زاد معدل الادخار زاد معدل النمو الاقتصادي، بينما يرتبط يرتبط عكسيا مع راس المال (k) أي كلما ارتفع معامل راس المال انخفض معدل النمو الاقتصادي، وعليه فإن نموذج "هارود"-"دومار" يؤكد على

[1]- بلقاسم العباس، وشاح رزاق، مرجع سابق ص 12,

انه عند مستوى معين من معامل راس المال للناتج يمكن مضاعفة الناتج القومي وفرص التوظف في المجتمع وهذا من خلال زيادة معدلات الادخار والاستثمار.

ومن هذا أصبح الاستثمار (مدخرات الافراد والمؤسسات) والقطاع الصناعي هما كلمة السر في معظم الدول الهادفة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة فيما يسمى "بالدفعة القوية" أو نموذج النمو الاقتصادي من خلال استخدام الدفعة القوية.

ولكن في نفس الوقت فشل نموذج هارود–دومار في تفسير إخفاق الاقتصاد في خلق فرص عمل جديدة رغم النمو المتزايد في القطاع الصناعي ، وهذا بسبب افتراض النموذج مجموعة من الفرضيات التي تتعارض مع الواقع وهي : افتراضه لثبات معامل راس المال وهو ليس بالصحيح في ظل الفرض القائل بأثر معدل إنتاجية العمل على حجم الإنتاج ، وافتراضه تحقيق أقصى معدل لنمو الناتج مع أقصى معدل لنمو فرص العمال في نفس الوقت كهدفين متعارضين.

مما سبق يمكن القول أن نموذج هارود–دومار يصلح في ظروف وبيئات متقدمة تختلف في كثير من جوانبها عن ظروف الدول الأقل نموا.

2– نموذج التكنولوجيا الملائمة وتوليد التوظف (نموذج باعث السعر):

ينطلق نموذج "باعث السعر" من أفكار المدرسة النيوكلاسيكية حول مشكلة تشوه الأسعار واثرها على الناتج ومعلات البطالة. ومن اهم الأفكار الأساسية التي يرتكز عليه هذا النموذج هي كالاتي:

– إن المنتجين يتعرضون في عملية الإنتاج لتوليفة من أسعار عناصر الإنتاج، وهم في ظل سعيهم لتحقيق معدل معين من الناتج فهم يضطرون لعمل مزيج من هذه العناصر بحيث تكون التكلفة أقل ما يمكن.

– وفي ظل ثبات الفن التكنولوجي في المجتمع بين انتاج كثيف راس المال وإنتاج كثيف اليد العاملة فان اختيار نوع التكنولوجيا من طرف المنتجين يحدده سعر العنصر الأقل ثمنا سواء راس المال او العمالة.

– أن المنتجين في المجتمع لديهم طريقتين فقط للإنتاج إما تكنولوجيا كثيفة راس المال او تكنولوجيا كثيف العمل.

وعلى أساس الافتراضات السابقة يلجا المنتجين إلى اختيار التوليفة المناسبة (المزيج المناسب) من عنصر العمل وراس المال وفقا لنموذج باعث السعر على أساس تكلفة استخدام العنصر في العملية الانتاجية استنادا لنفس الفكرة التي يقوم منحنى إمكانات الإنتاج.

لكن الشيء الملاحظ على المستوى العالمي أن معظم الدول النامية تعاني من ندرة راس امال مقارنة بحجم قوة العمل المتوفرة لديها إلا ان معظمها يستعين بالتكنولوجيا كثيفة راس المال على حساب التكنولوجيا

كثيفة العمل سواء في القطاعي الصناعي او الزراعي. هذه المفارقة فسرتها المدرسة النيوكلاسيكية بارتفاع سعر العمل (الاجر) مقارنة بسعر راس المال (معدل الفائدة)، وهذا بسبب التركيبة السياسية والاجتماعية لهذه الدول.

وفي نفس السياق تجدر الإشارة الى ان الأثر الفعلي لتشوهات أسعار عناصر الإنتاج على البطالة، يتوقف أيضا على قدرة عنصر العمل لان يحل محل عنصر راس المال في عملية الإنتاج في الدول النامية، وهذا في اطار يعرف بمرونة إحلال العنصر الإنتاجي. وفي هذا الاطار تشير معظم الدراسات التطبيقية، أن ظاهرة الاحلال في اقتصاديات الدول النامية تدل على ان تخفيض نسبي في الأجور، يعمل على زيادة قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة إذا ترك سعر راس المال في الارتفاع طبقا لندرته في الاقتصاد2.

ومن اجل العمل على القضاء على ظاهرة تشوهات الأسعار بالنسبة لعناصر الإنتاج، هو أهم الاستراتيجيات الواجب اتباعها من طرف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية في عملية التنمية، وخلق المزيد من فرص العمل ومحاربة ظاهرة انتشار البطالة في المجتمع.

3- نموذج التشغيل والنمو (قانون أوكن، 1962):

يعتبر "قانون أوكن" لصاحبه الاقتصادي الأمريكي "ارثر اوكن" من اهم القوانين التجريبية التي تقيس مدى تاثير النمو على التشغيل، ومن خلال الدراسة التجريبية التي قام بها على معطيات الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة الممتدة بين 1960-1949، توصل الى ان زيادة النمو بنسبة تتراوح ما بين 1 و3 % تؤدي الى خفظ معدل البطالة بنسبة تتراوح ما بين 3/1 و 1 %.

هناك صيغتان رياضيتان لقانون اوكن، الصيغة الأولى: تسمى صيغة الفجوة، والثانية تسمى بصيغة الفروقات. بالنسبة لصيغة الفجوة تمثل علاقة تجريبية وليست صيغة رياضية مضبوطة تختلف باختلاف البيانات من دولة الى أخرى، لكنها تعكس مدى قوة العلاقة بين النمو والتشغيل، ومدى استفادة التشغيل من النمو الاقتصادي، لان وظيفة النمو هي زيادة التشغيل، وبالتالي محاربة البطالة والفقر في المجتمع[1].

لكن ما يعاب على قانون أوكن ، ان العلاقة بين التوظيف والنمو في البلدان المختلفة ليست دوما علاقة خطية ، وفي أحدث الأبحاث الذي قام بها صندوق النقد الدولي في هذا المجال توصل الى ان هناك تفاوت كبير بين البلدان في كيفية استجابة توظيف العمالة لنمو اجمالي الناتج المحلي ، ففي بعض البلدان عندما ينتعش النمو يرتفع معدل التشغيل ومن ثم تنخفض البطالة، بينما في بلدان أخرى تكون الاستجابة ضعيفة الى حد كبير ، ومع انتعاش النمو تزداد الوظائف عن طريق تشيع الطلب في الاقتصاد من خلال زيادة الانفاق الحكومي على البنية التحتية مثلا.

[1]- المعهد العربي للتخطيط بالكويت،"تطبيقات حول التشغيل والنمو"، برامج التدريب عن بعد ص 02.

خلاصة الفصل الثاني

رأينا من خلال هذا الفصل أن سوق العمل كباقي الأسواق يخضع لقواعد تحكمه وآليات تنظم عمله، وبين تيار ينادي بضرورة تدخل الدولة لتنظيمه وآخر يرى أن قوى العرض والطلب كفيلة بتحقيق التوازن فيه، هناك تيار توافقي يحدد الحالات والشروط التي تبرر تدخل الدولة. وانطلاقا من ذلك تجد سياسة الشغل ما يبررها كأحد أوجه تدخل الدولة لتنظيم سوق العمل، ذلك أنها تعبر عن مجموعة من البرامج والآليات التي تستجيب لمتطلبات إحداث التوازن الذي عجزت السياسات الاقتصادية عن تحقيقه في سوق العمل. وفيما يلي أهم النقاط المستخلصة من الفصل:

– تقوم سياسة الشغل على إعطاء الفرصة للمؤسسات ومساعدتها على التوظيف وفق ظروفها الخاصة وخططها الإنتاجية، ويسمح لها ذلك أيضا بالتوسع في نشاطها وتوظيف المزيد من العمالة في المستقبل.

– لا تؤدي شروط سوق العمل دورا حاسما في عملية التوظيف بل تعتمد هذه الأخيرة أساسا على حزمة المحفزات المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها الدولة.

– إن طبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد بنسبة كبيرة على الصادرات من المحروقات، يجعل من ارتفاع معدلات البطالة أمرا حتميا خاصة في ظل التركيبة الديمغرافية التي تهيمن عليها فئة الشباب. وأمام عجز الجهاز الإنتاجي عن استيعاب التدفقات الهائلة لطالبي العمل تأتي آليات الشغل الإيجابية منها والسلبية كأداة للتقليل من آثار البطالة ولإحداث التوازن في سوق العمل.

كما استعرضنا أيضا مختلف آليات الشغل المعتمدة في الجزائر، سواء تلك المتعلقة بدعم الشغل المأجور أو تلك التي تهدف إلى تشجيع المبادرات الفردية وإنشاء المؤسسات المصغرة. وعلى الرغم من ملاءمة هذه الآليات وتناسقها مع طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بضعف النشاط الانتاجي قياسا بالتركيبة السكانية التي تغلب عليها الفئة النشيطة، إلا أن فعالية هذه الآليات في تحقيق أهداف نوعية لا تزال تتطلب جهودا أكبر وإصلاحات أعمق. ذلك أن النتائج التي حققتها فيما يتعلق بضمان الحد الأدنى من الدخل للأفراد وإدماج جزء من العاطلين عن العمل غير كافية مقارنة بالجهود والإمكانيات المسخرة لها.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية وقياسية لأثر

النمو الاقتصادي على التشغيل

تمهيد:

بعد التحليل النظري لموضوع الدراسة والمتمثل في أثر النمو الاقتصادي على التشغيل سنحاول من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية للظاهرة المدروسة المذكورة سابقا.

ولتحديد أثر النمو الاقتصادي على التشغيل سنحاول دراسة وتحليل العلاقة القياسية التي تربط المتغيرات المدروسة، كما سنحاول في هذا الفصل توضيح اتجاه العلاقة السببية التي تربط بين متغيرات الدراسة وذلك بالاستعانة بمخرجات البرنامج القياسي Eviews 12 من أجل دراسة وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات وذلك باستخدام أحد الاختبارات الملائمة المتمثلة في إختبار ADF ونموذج ARDL على ضوء ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: قراءة وتحليل لمؤشر النمو ومستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1991-2023

المبحث الثاني: قياس أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1991- 2023

المبحث الأول: قراءة وتحليل لمؤشر النمو ومستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1991-2023

المطلب الاول: قراءة وتحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991 - 2023)

يعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على حالة الاقتصاد الوطني، وقد مر النمو الاقتصادي الوطني بعدة تطورات خلال الفترة 1990-2023 لذا سنحاول تحليل هذه التطورات مع تبين أثر السياسة الانفاقية على تطور النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بالإستعانة بالمنحنى التالي:

تواجه الجزائر مثل باقي دول العالم العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وقد سعت منذ الاستقلال إلى تحقيق التنمية الشاملة ومعالجة جميع مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التنمية في جميع القطاعات، لذا سنحاول تحليل وقراءة أهم التطورات التي حدثت على مستوى النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل وذلك خلال الفترة (1991 - 2023)

الشكل البياني رقم (5): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2023)

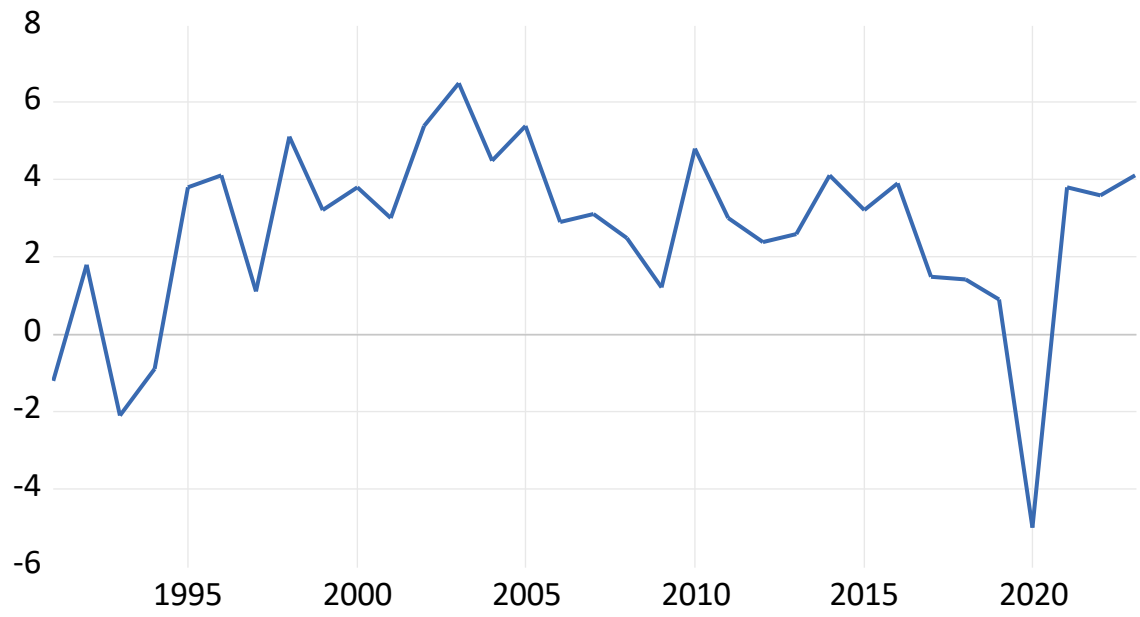

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات البنك الدولي.

يتضح من خلال المنحنى أن النمو الاقتصادي في الجزائر عرف معدلات ضعيفة جدا مع بداية التسعينات لتعرف أقصاها سنة 1992 بمعدل نمو 1.8% وذلك تأثرا بإنخفاض أسعار البترول وإنتقال الجزائر

نحو اقتصاد السوق، ومع بداية 1995 سجل النمو الاقتصادي معدل 3.8% لينخفض بعدها إلى معدل 1.1% سنة 1997 ليشهد قفزة بمعدل 5.1% سنة 1998 ليعاود الإنخفاض مجددا بعدها إلى معدل3.2 % سنة 1999، وهذا التذبذب له علاقة ببرنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي وانخفاض حجم الاستثمارات في الجزائر خلال هذه الفترة.

تواصل تذبذب معدلات النمو من سنة 2000 إلى سنة 2004 حيث قدر معدل النمو الاقتصادي بـ 3.8 % سنة 2000 و3% سنة 2001 وذلك راجع لنقص في الميزانية، ليرتفع بعدها سنة 2002 إلى 5.6 % بسبب الارتفاعات الحاصلة في أسعار النفط التي أدت لإنعاش ميزانية الدولة العامة، والتي سمحت بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي كان يهدف الى رفع معدلات النمو الاقتصادي، ليرتفع بعد ذلك إلى أعلى مستوياته سنة 2003 ليبلغ 7.2% إلا أنها تراجعت سنة 2004 إلى معدل بلغ 4.3%.

أما الفترة من سنة 2005 إلى سنة 2009 فقد تزامنت مع مواصلة الجزائر سياستها الإنفاقية بتطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث قدر معدل النمو الاقتصادي ب 5.9% سنة 2005، إلا أنه إنخفض بشكل كبير سنة 2006 ليبلغ معدل 1.7% مرتبطا بالتدهور الحاد في قطاع المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط و الغاز من قبل الدول الأوروبية، لكنه تحسن نوعا ما سنة 2007 محققا معدل قدره 3.4 %، غير أنه سرعان ما انخفض معدل النمو مجددا خلال سنة 2008 حيث قدر بـ 2.4% نتيجة الانخفاض القوي في أسعار المحروقات إثر نتائج الأزمة العالمية أزمة الرهن العقاري الذي مس جل دول العالم والذي حال دون تطور معدل النمو الاقتصادي الوطني، ليستمر في الإنخفاض سنة 2009 كذلك 1.6%.

شهدت الفترة من سنة 2010 إلى سنة 2014 تجسيد الدولة لبرنامج التنمية الخماسي حيث حافظت الجزائر على إستقرارها الاقتصادي الكلي بالرغم من تراجع مداخيلها بسبب تراجع الطلب العالمي على المحروقات، حيث تسارع النمو الاقتصادي بشكل طفيف سنة 2010 بنسبة 3.6% إلا أنه تباطأ سنة 2011 حيث بلغ نسبة 2.9% وذلك بسبب الركود الاقتصادي المستمر في قطاع المحروقات وانخفاض النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية، ليعرف إنتعاشا بسيط سنة 2012 بمعدل 3.4% لينتكس من جديد بمعدل 2.8% سنة 2013 وذلك راجع لعدم التوسع في قطاع الفلاحة والخدمات والبناء التي لم تستطع رفع الأداءات الضعيفة لقطاع المحروقات الذي عاش مرحلة ركود قوي، لينتعش النمو الاقتصادي بنسبة طفيفة سنة 2014 حيث قدر بنسبة 3.8%.

إستمر انخفاض معدل النمو الاقتصادي سنة 2015 حيث قدر ب 3.7% وتواصل في الانخفاض سنة 2016 بمعدل نمو قدره 3.2% ، لينعرج و ينخفض انخفاض حاد ومتتالي خلال السنوات 2017، 2018

بمعدلات نمو قدرت بـ 1.3% ، 1.2% على التوالي ويعود ذلك إلى انخفاض العائدات البترولية وانخفاض الطلب عليها، بالرغم من تطبيق الدولة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي والذي حال دون تطور النمو الاقتصادي الوطني وذلك راجع الى الضائقة المالية التي عانت منها الجزائر خلال هذه الفترة، حيث تجمدت عدة مشاريع وكذا تجمد التوظيف بسبب التقشف الحكومي في الإنفاق من أجل خفض العجز في الميزانية، كنتيجة لذلك شهد النمو الاقتصادي سقوطا رهيبا سنة 2019 حيث قدر بمعدل 1%.

أما بالنسبة لسنة 2020 فقدرت نسبة النمو الاقتصادي بـ 5.1- يعود ذلك لتداعيات وباء كورونا وما أحدثه في الاقتصاد العالمي من غلق مؤسسات وتوقف النشاط الاقتصادي وغيرها من الإجراءات التي طبقت من أجل إحتواء الوباء والحد من انتشاره، والذي أدى إلى انخفاض رهيب في الطلب العالمي على المحروقات والتراجع في الصادرات مما حال دون تطور النمو الاقتصادي في الجزائر.

أما بالنبسة لبعد سنة 2020 فقد عرف النمو الاقتصادي ارتفاع ملحوظ بداية من سنة 2021 حيث قدر ب 3.8 %، لينخفض بعدها بنسبة ضئيلة جدا خلال سنة 2022 حيث قدر ب 3.6 % أما بالنسبة لسنة 2023 فقد عرف أكبر نسبة منذ عشر سنوات الماضية حيث قدر معدل النمو الاقتصادي ب 4.1 %.

المطلب الثاني: قراءة وتحليل تطور معدلات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1991 - 2023)

يعتبر التشغيل من المواضيع الهامة الذي أولته الدولة الجزائرية أهمية بالغة، حيث أن التزايد السكاني الكبير والبطالة المرتفعة فرض على الجزائر التفكير جديا لإيجاد حل لهذه المشكلة وذلك عبر تأمين الشغل، وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى تحليل تطور مستوى التشغيل في الجزائر وذلك خلال الفترة (1991-2023).

لقد عرف التشغيل في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة تطورات عديدة، ومن أجل التعرف على أهم هذه التطورات سنستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (6): تطور حجم التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1991- 2023)

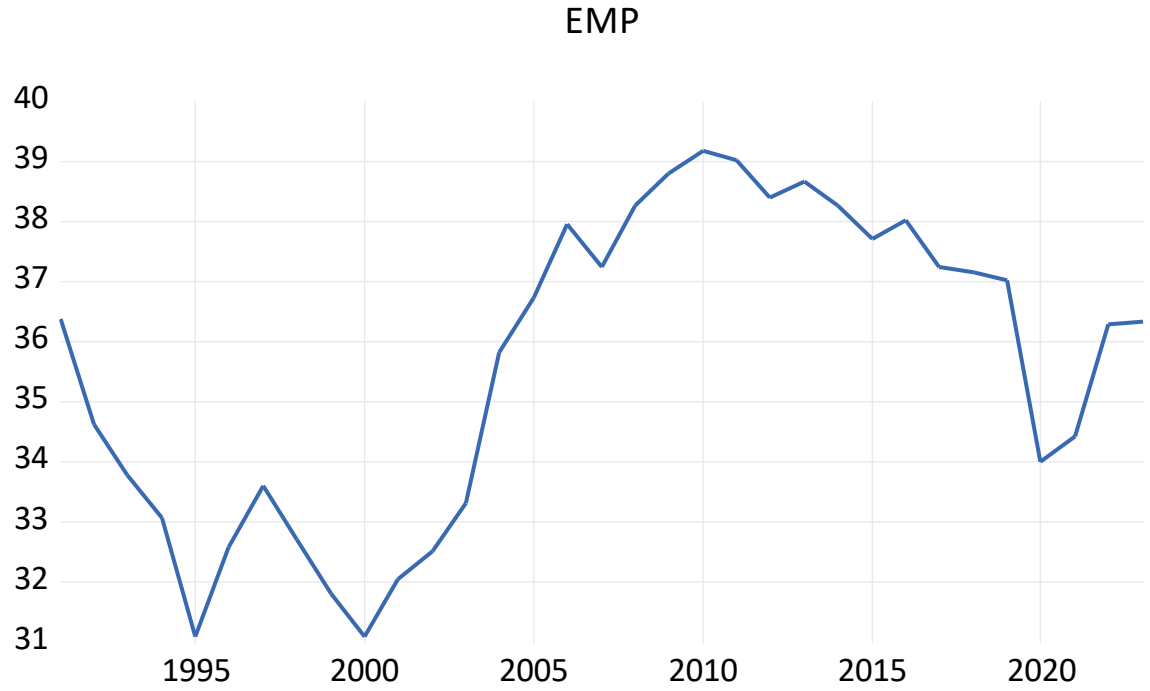

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات البنك الدولي.

من خلال المنحنى أعلاه يمكننا أن نلاحظ التذبذب في نسبة التشغيل حيث قدرت بـ 36.36% سنة 1991 لتبقى في الانخفاض بعدها حتى سنة 1995 حيث قدرت بنسبة 31.07%، أما سنة 1997 فقد ارتفعت نسبة التشغيل إلى 33.58 %، أما بعدها فقد عرفت إنخفاض حتى سنة 2000 إذ بلغت 31.08%، حيث أن هذه المرحلة عرفت تفاقم في مشكلة البطالة بعد أن شهدت تنفيذ العديد من الإصلاحات الإدارية و برامج التصحيح الاقتصادي وركزت الحكومة جهودها على مكافحة التضخم واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية غير أن النمو كان ضعيفا وفرص العمل كانت غير متاحة بالمقارنة مع الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل.

لترتفع نسبة التشغيل تدريجيا لتبلغ ذروتها وذلك حتى سنة 2010 حيث قدرت بـ 39.17%، ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد مناصب الشغل نتيجة تطبيق برامج التنمية المتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتنمية الريفية سنة 2000 ومخطط دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 بالإضافة إلى برامج تدعيم تشغيل الشباب، بالاضافة إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي طبقته الدولة الجزائرية لتدعيم قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية لدوره في دعم الاستثمار وزيادة الإنتاج وبالتالي توفير مناصب شغل، لتبقى بعدها نسبة التشغيل على نفس المستوى حتى سنة 2019، وذلك راجع إلى تنفيذ البرنامج الخماسي الذي عمل

على تحسين التنمية البشرية في الجزائر وتمويل آليات إنشاء مناصب شغل جديدة، ومن أهم أهداف هذا البرنامج هو تحسين وضع التشغيل والتخفيض من معدلات البطالة، حيث طبقت الحكومة عدة برامج وأجهزة التشغيل لتخفيف الضغط على سوق العمل ومن بين هذه البرامج: الجهاز المهني للشباب عقود ما قبل التشغيل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، إضافة الى الوكالات التالية:

- ✓ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ENGEM
- ✓ الوكالة الوطنية لتشغيل ANEM
- ✓ الوكالة الوطنية لتنمية والتشغيل ANEDE
- ✓ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ENSEJ.

لكن نسبة التشغيل شهدت إنخفاضا سنة 2020 حيث قدرت بـ 33.99%، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط والمحروقات وتبني الجزائر للسياسة التقشفية للتخفيف من ميزانية الدولة مما أدى لتجميد التوظيف بسبب تداعيات وباء كورونا وما أحدثه من شل في القطاعات كالقطاع الاقتصادي وخاصة قطاع الشغل بحيث فقد العديد من الموظفين مناصبهم وأفلست عدة شركات، لتبقى بعدها نسبة التشغيل في الارتفاع حتى سنة 2023 حيث قدرت بـ 36.33%.

المبحث الثاني: قياس أثر النمو الإقتصادي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1991-2023):

في إطار القيام بقياس وتحليل أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1991-2023) استخدمت بيانات سنوية السلاسل زمنية.

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة وتوصيف النماذج

1 - تحديد متغيرات الدراسة:

من خلال مختلف الدراسات التجريبية السابقة واعتمادا على النظرية الاقتصادية وبعد تعدد مختلف المتغيرات المستعملة وكذلك للبقاء في نفس سياق الدراسة تم الاعتماد على المتغيرات الاتية:

النمو الاقتصادي واعتمدنا في ذلك على نمو الناتج المحلي الإجمالي (pib) في الجزائر.

التشغيل: ممثل في معدل التشغيل (emp) في الجزائر خلال الفترة (1991-2023).

التضخم: ممثل في معدل التضخم (inf) في الجزائر خلال الفترة (1991-2023).

وتوفرت البيانات الإحصائية لهذه المتغيرات من مؤشرات التنمية الاقتصادية والمحملة مباشرة من موقع البنك العالمي.

2 - توصيف النماذج:

يتم صياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاقتصادي.

الصيغة العامة للنموذج:

$$empt = \alpha + \beta 1 pibt + \beta 2 Inft + \varepsilon t$$

حيث:

empt: يمثل معدل التشغيل.

pibt: يمثل معدل النمو الاقتصادي.

Inft: يمثل معدل التضخم.

εt : يمثل الخطأ العشوائي.

المطلب الثاني: دراسة الإستقرارية والسببية للسلاسل الزمنية.

قبل دراسة أي نموذج تعتبر دراسة الإستقرارية والسببية شرط ضروري لابد منه ولدراستهم يمكن الإعتماد على الطرق التالية:

1 – المنحنيات البيانية:

الشكل رقم (7): يمثل تطور السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (INF PIB EMP)

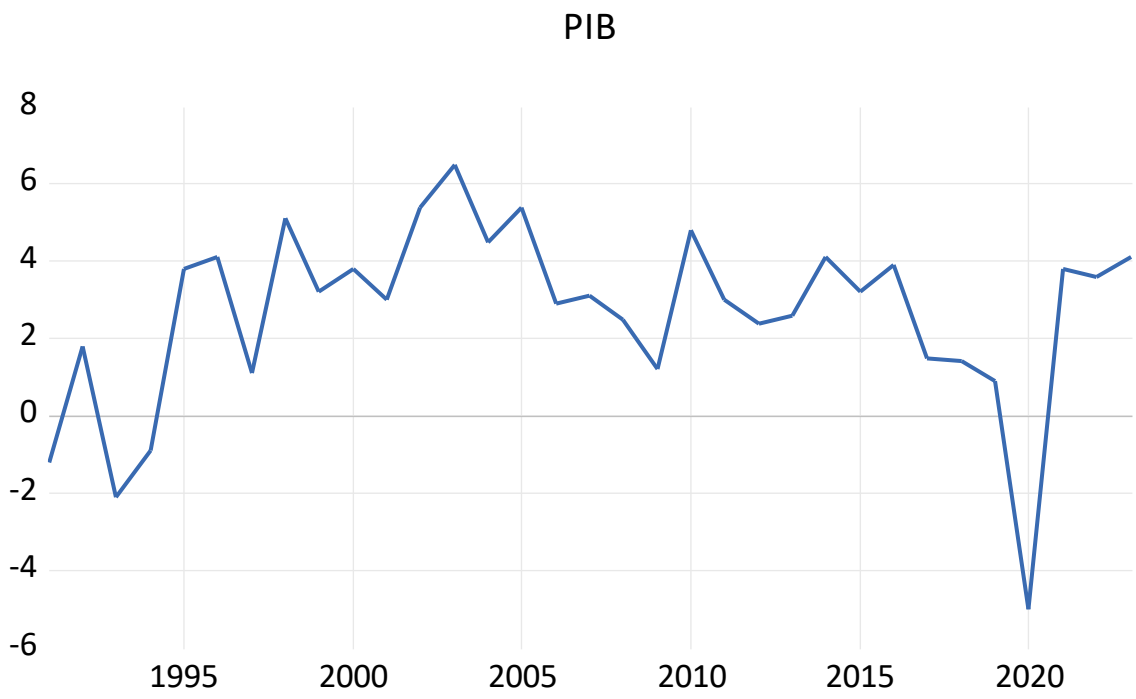

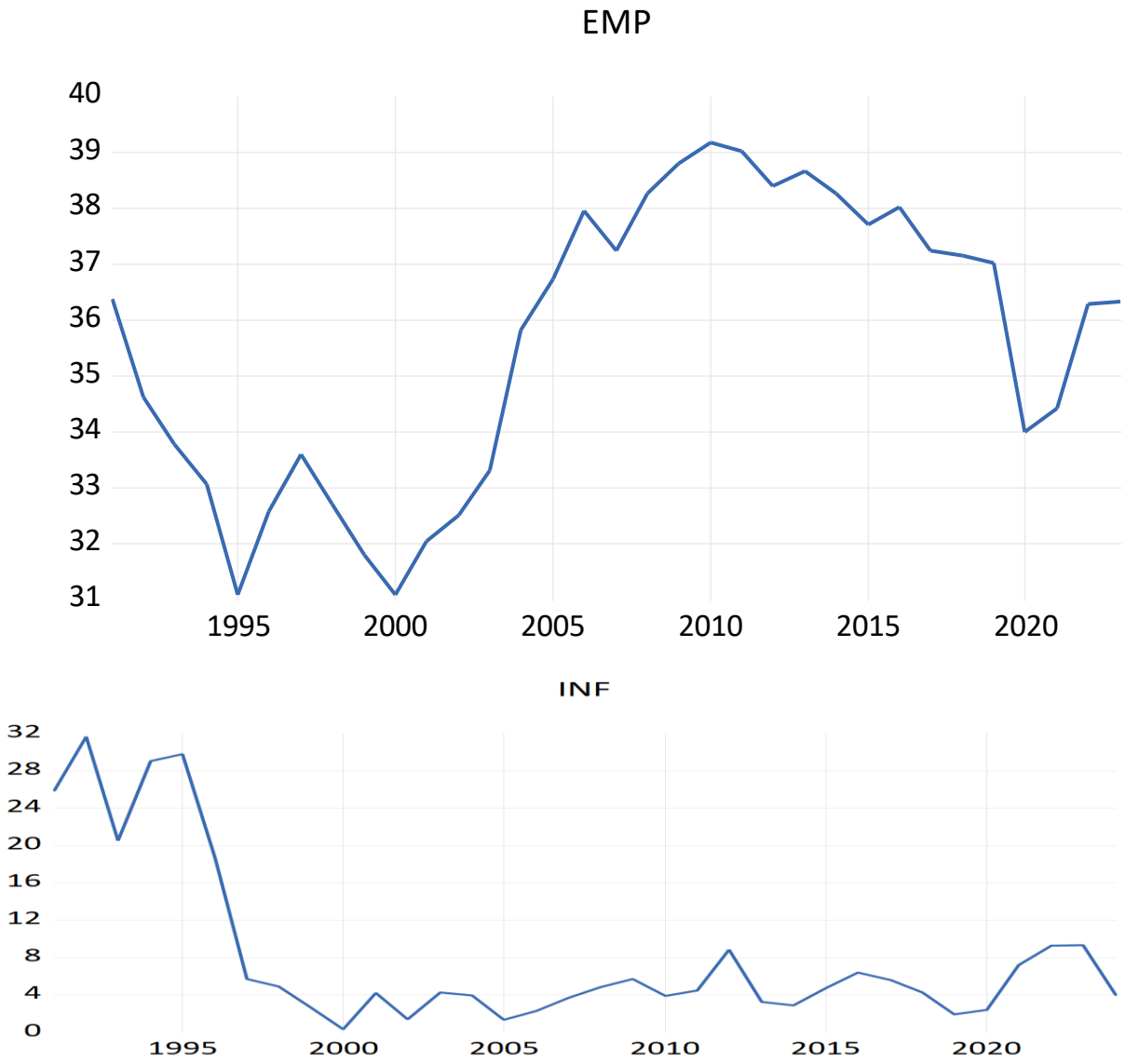

يتضح من خلال المنحنيات البيانية أعلاه ان السلاسل الزمنية تعرف اتجاه عام موجب وسالب (متصاعدة ومتنازلة)، وعليه تبين ان السلاسل الزمنية غير مستقرة ولتاكيد ذلك يمكن اللجوء الى اختبار ADF.

2- إختبار ADF:

لدراسة العلاقة بين المتغيرات نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية وعليه سنقوم بإجراء إختبار ADF حيث نلاحظ أن القيم الاحتمالية لسلسلة EMP و سلسلة INF هي أكبر من درجة معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية المعدومة أي وجود جذر وحدة وعند أخذ الفرق الأول نلاحظ ان القيمة الاحتمالية لنفس السلاسل

السابقة هي أصغر من درجة معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية المعدومة أي أن السلسلتين مستقرتين عند الفرق الأول، بينما كانت سلسلة PIB مستقرة عند المستوى.

جدول رقم (02) يوضح استقرار السلاسل عند المستوى

اختبار ADF عند المستوى	EMP	PIB	INF
إحصائية t المحسوبة	-0.128	-4.352	-2.245
الاحتمال	0.631*	0.002*	0.195*
اختبار ADF عند الفرق الأول	D(EMP)		D(EMP)
إحصائية t المحسوبة	-4.807		-5.980
الاحتمال	0.00*		0.00*
القرار	**I(1)**	**I(0)**	**I(1)**
* معنوية عند 5%			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامجEviews12

3- التكامل المشترك وفق منهجية ARDL

3-1 فترات الابطاء المثلى

من خلال الشكل (8) نلاحظ أن فترات الابطاء المثلى للنموذج المقدر الموضح في الملحق (1) كانت حسب معيار AIC هي ARDL(4,4,4)

الشكل (8): فترات التباطؤ المثلى

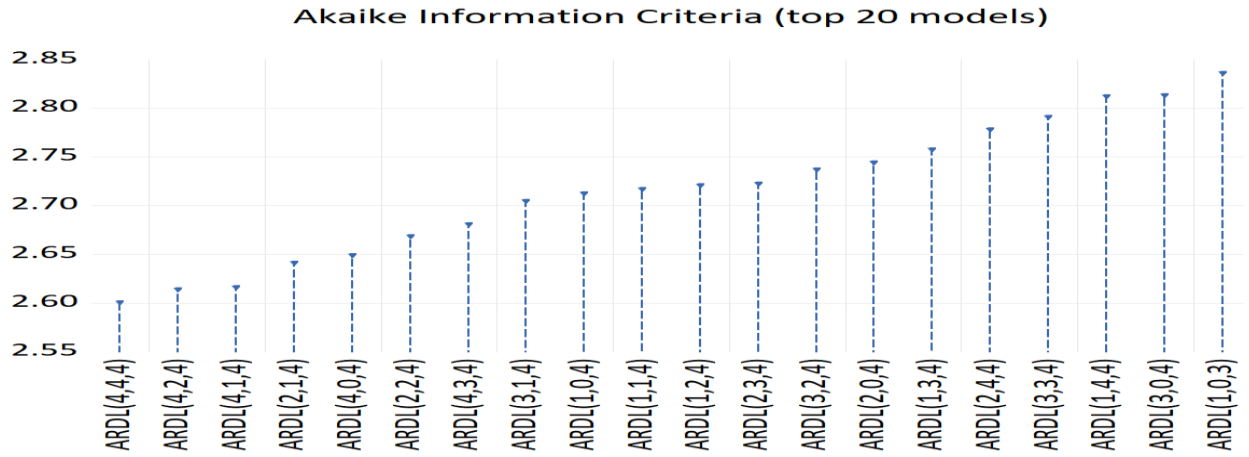

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

3-2 الاختبارات التشخيصية للنموذج:

❖ **التوزيع الطبيعي:**

تم توظيف احتبار (Jarque-Bera) وقد جاءت نتائج هذا الاختبار كما هو موضح في الشكل (10)، حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.773) وهي أكبر عند مستوى معنوية 5 % وعليه نقبل الفرضية المعدومة التي تنص على أن سلسلة البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (09): اختبار (Jarque-Bera)

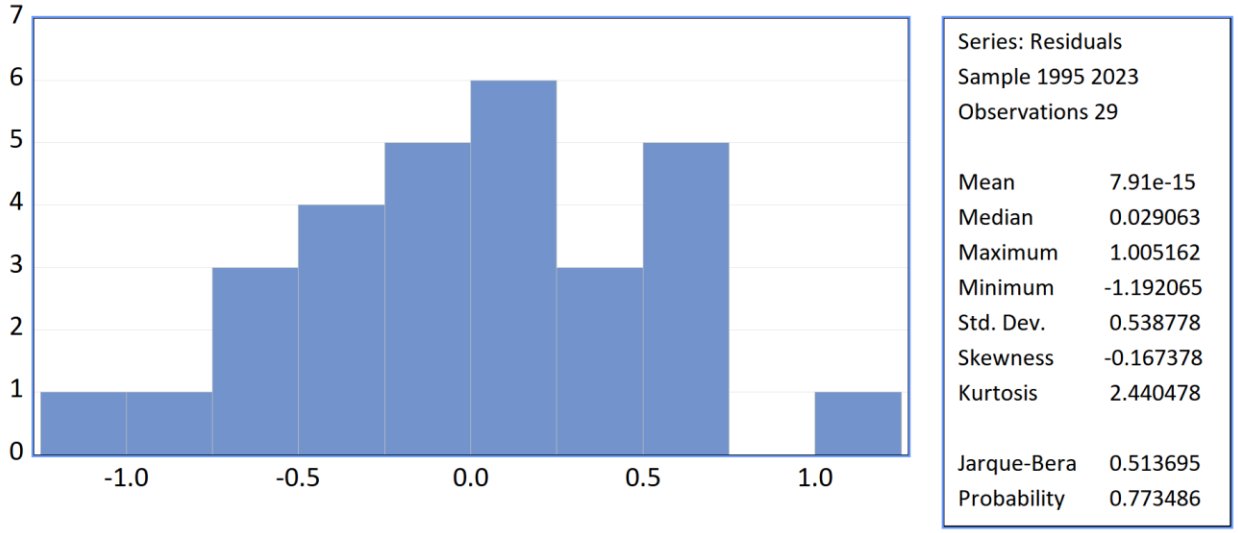

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

3-2 إختبار البواقي:

أما بالنسبة لإختبار Breusch- Godfrey Serial Correlqtion LM Test فكانت القيمة الاحتمالية 0.43 فهي غير معنوية وعليه نقبل الفرض العدم أي أنه لا توجد مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي في النموذج المقدر.

الجدول رقم (3): يوضح اختبار البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.886716	Prob. F(2,12)	0.4374
Obs*R-squared	3.733966	Prob. Chi-Square(2)	0.1546

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

3-3 تبيان الأخطاء:

أما أختبار ARCH فنجد ان القيمة الاحتمالية كانت 0.28 فهي غير معنوية وعليه نقبل الفرض العدم أي ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

الجدول رقم (4): يوضح تبيان الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.209990	Prob. F(1,26)	0.2814
Obs*R-squared	1.245120	Prob. Chi-Square(1)	0.2645

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

4-3 **اختبار Ramsey Reset Test:** أما القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار هي 0.18 فهي غير معنوية وعليه نقبل الفرض العدم التي مفادها صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر.

الجدول رقم (5): نتائج اختبار Ramsey RESET Test

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: EMP EMP(-1) EMP(-2) EMP(-3) EMP(-4) GDP GDP(-1) GDP(-2) GDP(-3) GDP(-4) INF INF(-1) INF(-2) INF(-3) INF(-4) C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.383296	13	0.1899
F-statistic	1.913507	(1, 13)	0.1899

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

كما نلاحظ أن إحصائيات اختبار CUSUM و CUSUM Squ تقع ما بين الحد الأدنى والأعلى عند مستوى معنوية 5 % وهذا ما يدل على ان النموذج المقدر ومعلماته لديها استقرار هيكلي أي وجود استقرار بين نتائج الأجل القصير ونتائج الاجل الطويل وهذا ما هو موضح في الشكلين.

الشكل (10): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي

- استقرارية النموذج المقدر

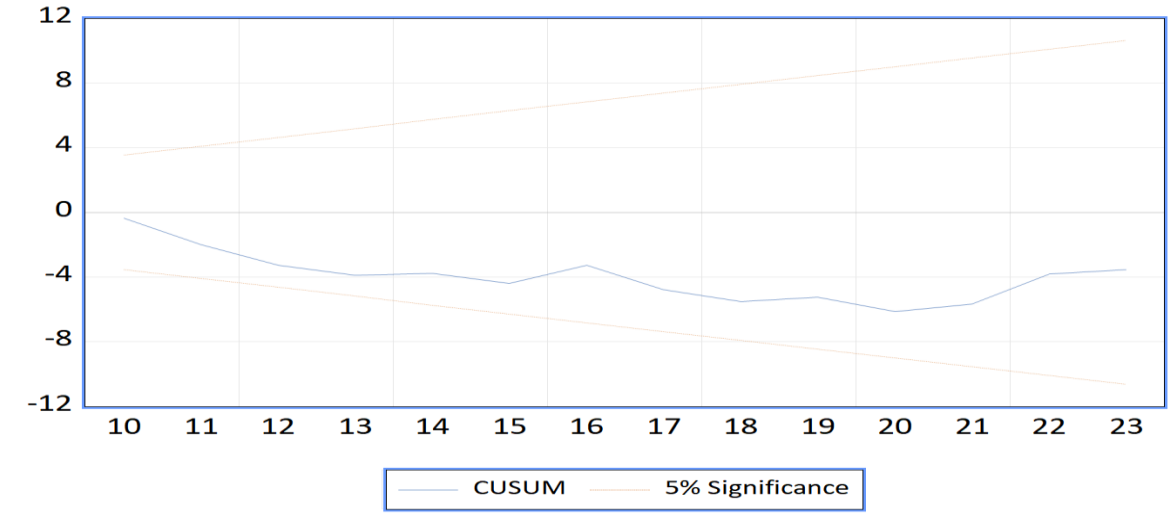

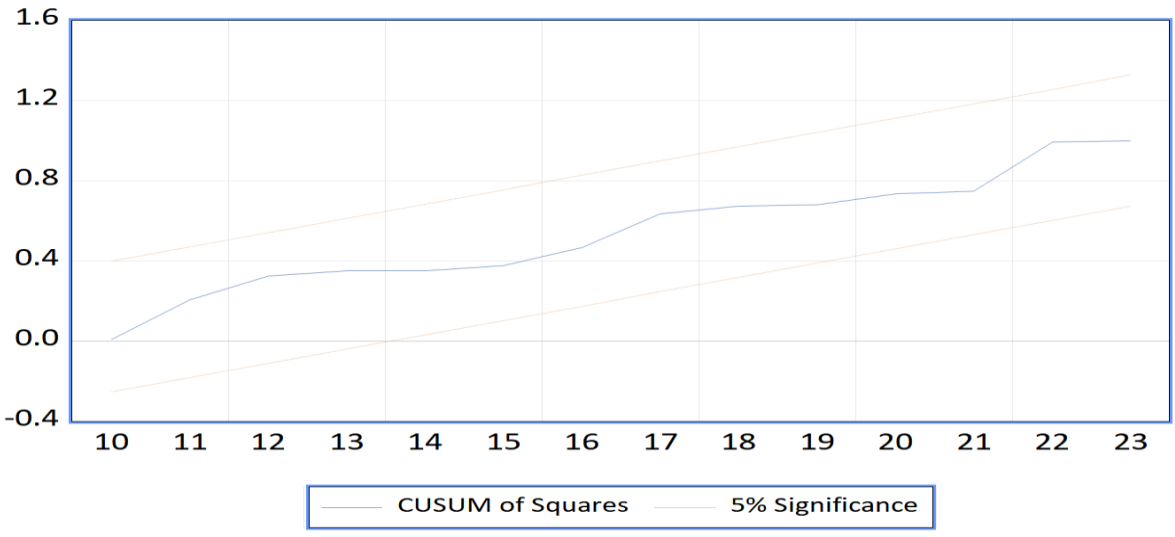

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

3-5 اختبار الحدود:

بما أن إحصائية F لاختبار الحدود هي 7.463 وهي أكبر من القيم في في الحد الأدنى او الأعلى عند مختلف القيم الحرجة المولدة بتقنية البوتستراب عند مختلف مجالات الثقة فإننا نستنتج وجود علاقة تكامل مشترك بين معدلات التشغيل و حجم اجمالي الناتج المحلي ومعدلات التضخم خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (6): يمثل اختبار الحدود

```
----------------------------------------------------
                  <------- I(0) ----- I(1) ----->
10% critical value          3.393        4.410
5% critical value           4.183        5.333
1% critical value           6.140        7.607

F-statistic =  7.463

     Bootstrap critical values
     10 %       5 %       1 %
   3.740      4.710     7.160
```

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج R

3-6 العلاقة طويلة وقصيرة الأجل:

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ وجود علاقة طردية غير معنوية عند مستوى 5% بين معدل التشغيل وحجم الناتج المحلي الإجمالي حيث أن الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي ب 1% يقابله زيادة في معدلات التشغيل ب 0.1 %. كما توجد علاقة عكسية غير معنوية عند نفس المستوى بين معدلي التشغيل والتضخم، حيث أن الزيادة في معدلات التضخم ب 1% يقابله نقصان في معدلات التشغيل ب 0.43 %.

الجدول رقم (7): يمثل نتائج الاجل الطويل

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.105470	1.160592	0.090876	0.9283
INF(-1)	-0.435384	0.248889	-1.749310	0.0916

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

أما نتائج الاجل القصير ومن خلال الجدول (9) نلاحظ ان معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي حيث أن 20% من أخطاء الأجل القصير تصحح في العام الأول، مع وجود علاقة طردية معنوية بين معدل التشغيل وحجم الناتج المحلي الإجمالي حيث أن الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي ب 1% يقابله زيادة في معدلات التشغيل ب 0.23%. ووجود علاقة عكسية غير معنوية بين معدلي التشغيل والتضخم حيث أن الزيادة في معدل التضخم ب 1% يقابله نقصان في معدلات التشغيل ب 0.09%.

الجدول رقم (8) يمثل نتائج الاجل القصير

Dependent Variable: D(EMP)
Method: ARDL
Date: 05/18/25 Time: 21:56
Sample: 1995 2023
Included observations: 29
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): GDP INF
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 100
Selected model: ARDL(4,4,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.207282	0.053763	-3.855500	0.0014
D(EMP(-1))	-0.166701	0.155497	-1.072049	0.2996
D(EMP(-2))	0.165456	0.144608	1.144171	0.2694
D(EMP(-3))	0.462476	0.149702	3.089320	0.0070
D(GDP)	0.236042	0.067058	3.519948	0.0028
D(GDP(-1))	0.321514	0.080141	4.011852	0.0010
D(GDP(-2))	0.210762	0.089442	2.356407	0.0315
D(GDP(-3))	0.197480	0.090236	2.188470	0.0438
D(INF)	-0.095597	0.048424	-1.974173	0.0659
D(INF(-1))	0.073460	0.040743	1.802999	0.0903
D(INF(-2))	0.151507	0.033922	4.466403	0.0004
D(INF(-3))	0.125448	0.041507	3.022323	0.0081
C	8.177466	2.067654	3.954949	0.0011

R-squared	0.773435	Mean dependent var	0.112828
Adjusted R-squared	0.603512	S.D. dependent var	1.131915
S.E. of regression	0.712737	Akaike info criterion	2.462435
Sum squared resid	8.127894	Schwarz criterion	3.075361
Log likelihood	-22.70530	Hannan-Quinn criter.	2.654396
F-statistic	4.551668	Durbin-Watson stat	2.337212
Prob(F-statistic)	0.002927		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

المطلب الثالث: مناقشة النتائج

من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والتشغيل يرى أن هناك جدلاً واختلافاً بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة التشغيل وكذا النمو الاقتصادي، سواء النظرية التقليدية أو حتى النظريات الحديثة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى يوجد اختلاف في وجهات النظر في تفسير التشغيل والنمو الاقتصادي. في الاجل الطويل وجود علاقة طردية غير معنوية بين معدل التشغيل وحجم الناتج المحلي الإجمالي حيث أن الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي ب 1% يقابله زيادة في معدلات التشغيل ب 0.1% أما نتائج الاجل القصير، نلاحظ ان معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي حيث أن من أخطاء الأجل القصير تصحح في العام الأول، مع وجود علاقة طردية معنوية بين معدل التشغيل وحجم الناتج المحلي الإجمالي حيث أن الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي ب 1% يقابله زيادة في معدلات التشغيل ب 0.23%. وهذا ما أكده الاقتصادي اوكون في نظريته الشهيرة " حيث فسر النمو الاقتصادي بعلاقة عكسية مع معدلات البطالة كما يساهم نمو تيار الطلب الكلي لمكونات الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% في خفض معدلات البطالة بمعدل 3%. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

انتهجت الجزائر عدة استراتجيات لتوفير عدة مناصب شغل من أجل تقليص معدل البطالة لما لها من أثار سياسية واقتصادية واجتماعية على الفرد والمجتمع ككل، وقد اخذت الجزائر مجموعة من التدابير والإجراءات وبرامج المكافحة البطالة بالإضافة إلى إصلاحات مالية التي ساهمت في إعطاء نفس جديد للاقتصاد وكان من ضمن هذه البرامج الوكالة الوطنية للتشغيل، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والممولة من طرف الدولة. غير أن نسب البطالة في الجزائر لازالت تعرف نمو لعل هذه الإشكالية نظريا لا تحل فقط بتقديم القروض وحسب فخبرة الجزائر في خلق ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال حديثة العهد ما جعل مثل هذه البرامج التمويلية تثقل ميزانية الحكومة دون أن يكون هناك خلق ملموس ومعتبر للقيمة المضافة يقابل الأموال المنفقة على قطاع التشغيل.

فعلى الجزائر أن تتبنى رؤية واضحة بمراحل جادة ومتابعة من اجل أن تكون رأس المال البشري وهم الشباب الذين سيخلقون مؤسسات مستقبلا وهذا من خلال الاستعانة بمدربين وخبراء يتولون المرافقة والتوجيه حتى يصل المنتوج إلى السوق كما يمكن أن تتبني الحكومة إستراتيجية إنشاء المصانع الكبيرة بالشراكة مع القطاع الخاص وهذا بغرض زيادة التشغيل والإنتاج وإحلال اغلب الواردات الاستهلاكية وغيرها. فوجود نية حقيقية وشفافة تحارب الفساد وتحافظ على ثروات هذا الشعب وستقضي تماما على مشكل البطالة من أساسيه.

خلاصة الفصل الثالث

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي للدراسة، وكان الهدف منه اختبار أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1991- 2023)، واختبار صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها من جهة ومقارنة بين نتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة من جهة أخرى حيث تم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة نستخلص أن السلاسل الزمنية موضوع الدراسة مستقرة عند مستوى I(0) بالنسبة للنمو وI(1) بالنسبة للتشغيل، وI(1) بالنسبة للتضخم كما ان النموذج إجتاز الاختبارات القياسية.

فقد إجتاز النموذج أغلب الاختبارات الإحصائية بنجاح ما يؤهله للاختبارات القياسية.

في الاجل الطويل وجود علاقة طردية غير معنوية عند مستوى 5% بين معدل التشغيل وحجم الناتج المحلي الإجمالي حيث أن الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي ب 1% يقابله زيادة في معدلات التشغيل ب 0.1 %. كما توجد علاقة عكسية غير معنوية عند نفس المستوى بين معدلي التشغيل والتضخم، حيث أن الزيادة في معدلات التضخم ب 1% يقابله نقصان في معدلات التشغيل ب 0.43 %.
أما نتائج الاجل القصير فان معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي حيث أن 20% من أخطاء الأجل القصير تصحح في العام الأول، مع وجود علاقة طردية معنوية بين معدل التشغيل وحجم الناتج المحلي الإجمالي حيث أن الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي ب 1% يقابله زيادة في معدلات التشغيل ب 0.23%. ووجود علاقة عكسية غير معنوية بين معدلي التشغيل والتضخم حيث أن الزيادة في معدل التضخم ب 1% يقابله نقصان في معدلات التشغيل ب 0.09%.

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر النمو الاقتصادي على التشغيل، الذي جاء كمحاولة مناقشة هذا الموضوع من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة. وذالك من خلال التطرق الى الاطار المفاهيمي والنظري لعلاقة النمو الاقتصادي بالتشغيل، والمدارس الفكرية المنظرة في هذه العلاقة المتشابكة ومن ثم قياس هذا الاثر من خلال دراسة قياسية للفترة (1991-2023). وذالك بتقدير نموذج قياسي.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل لجملة من النتائج التالية:

نتائج الدراسة السابقة:

- يعتبر النمو الاقتصادي أهم مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي والذي يعبر عن الزيادة الكمية في إجمالي الناتج الوطني والتوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي.

- إن سياسة الشغل الناجحة هي تلك التي تعالج الأسباب الحقيقية التي تقف وراء الاختلالات التي يعاني من سوق العمل بصورة صحيحة ودائمة، مما يستدعي ضرورة إشراك مختلف الفاعلين من مسؤولين وخبراء وهيئات في إعداد سياسة الشغل وتنفيذها.
- إتسمت معدلات النمو في الجزائر بنوع من الاستقرار.

_ دلت الدراسة القياسية في الاجل الطويل على وجود علاقة طردية غير معنوية عند مستوى 5% بين معدل التشغيل وحجم الناتج المحلي الإجمالي حيث أن الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي ب 1% يقابله زيادة في معدلات التشغيل ب 0.1 %. كما توجد علاقة عكسية غير معنوية عند نفس المستوى بين معدلي التشغيل والتضخم، حيث أن الزيادة في معدلات التضخم ب 1% يقابله نقصان في معدلات التشغيل ب 0.43 %.

_ دلت أيضا نتائج الدراسة القياسية في الاجل القصير على وجود معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي حيث أن 20% من أخطاء الأجل القصير تصحح في العام الأول، مع وجود علاقة طردية معنوية بين معدل التشغيل وحجم الناتج المحلي الإجمالي حيث أن الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي ب 1% يقابله زيادة في معدلات التشغيل ب 0.23%. ووجود علاقة عكسية غير معنوية بين معدلي التشغيل والتضخم حيث أن الزيادة في معدل التضخم ب 1% يقابله نقصان في معدلات التشغيل ب 0.09%.

– تبين من نتائج اختبار الإستقرارية بأن متغيرات الدراسة، (معدل النمو، معدل التشغيل، معدل التضخم) كانت مستقرة عند المستوى.

بعد إستعراضنا لأهم النتائج المتوصل إليها، يمكن في هذا المجال تقديم مجموعة من الإقتراحات والتوصيات على النحو التالي:

إقتراحات وتوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة للتخفيف من حدة البطالة على المدى القصير والطويل وهي على النحو التالي:

– تخفيض حجم الانفاق الحكومي الذي تذهب نسبة مرتفعة منه لتمويل عمليات استهلاكية وهوما يضر بالنمو الاقتصادي.

– الاهتمام أكثر بالقطاع الزراعي والقطاعات المنتجة الأخرى لأنها السبيل للحفاظ على استقرار الأسعار.

– توحيد مصادر الإحصائيات الرسمية بإسنادها إلى هيئة واحدة رسمية؛ وذالك للحصول على بيانات موحدة.

– ضرورة الاهتمام بالأساليب الرياضية والإحصائية والقياسية للظواهر الاقتصادية، وذلك بدراستها بشكل كمي وبناء نماذج قياسية لها من أجل تحليلها والتنبؤ بقيمها مستقبلا.

– التقليل من الاعتماد الجباية البترولية كمصدر لتمويل الميزانية العامة.

– ضرورة الاستمرارية والتطوير في سياسات الدولة المتعلقة بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها تمثل مدخلا مهما لتوفير مناصب الشغل، وخفض معدلات البطالة، كما تسمح بالتحول بشكل تدريجي من النمط الريعي إلى النمط الانتاجي الصناعي.

اختبار فرضيات البحث:

لقد قامت الدراسة على فرضيتين التي سيتم اختبارهما فيما يلي:

بخصوص الفرضية الأولى والتي تنص على وجود اختلاف في وجهات النظر فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتشغيل توصلنا لإثباتها وذلك بالتركيز على النظريات الكلاسيكة و النيو كلاسيكية حول عمل آليات السوق والذي يتمثل في مجموعة من القوانين المفسرة لسلوك المنتج والمستهلك ، وقدمت تصورا للرفاهية مبنيا على القوانين الجزئية من خلاله يسعى المنتجين لتحقيق أعلى ربح هو ما يضمن استدامة النمو الاقتصادي، في حين يرى كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل، وعليه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي .

أما بخصوص الفرضية الثانية والتي تنصت على انه توجد علاقة طردية بين معدل التشغيل وحجم الناتج المحلي الإجمالي، توصلنا لإثباتها، تحليل العلاقة بين التشغيل كمتغير تابع ترتبط بعلاقة طردية مع نمو الناتج كمتغير مستقل. ومن خلال إحصائيات السلسلة الزمنية الممتدة بين 1991-2023، والتي أظهرت العلاقة الطردية.

آفاق الدراسة:

لا شك في أن هناك الكثير من النقائص التي يحتويها الموضوع سواء في جانبه المنهجي أو المعلوماتي ولما آلت إليه دراستنا فقد ارتسمت وتولدت لدينا عدة مواضيع جديرة بأن تكون أولى الإشكاليات والاهتمامات في المواضيع والأبحاث القادمة.

- دراسة قياسية لأهم الآليات التي تساهم في ترشيد النمو الاقتصادي في الجزائر.

- من أهم اهداف الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية هو تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على كل معوقاته ومحاولة التحكم فيها.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية.

1. الكتب:

1. محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2000، ص50-51.
2. جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، ص05.
3. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، أستاذ الاقتصاد، مساعد بكلية التجارة، الإسكندرية، 1997، ص345.
4. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكمي للمبادئ"، ص273.
5. عبد المطلب عبد الحميد، نظرية الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 472.
6. مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية نظرية وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، 2007، ص55.
7. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ص 103.
8. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 53.
9. صلاح الدين الناسق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1966، ص 53.
10. محمد علي الليلي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، 1974، ص51.
11. عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو الاقتصادية، ص 31.
12. مدحت محمد قريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، ص 64.
13. ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب: محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص 50-51.
14. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص376.
15. روبرت بارو، محددات النمو الاقتصادي، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 1988، ص 01.
16. ولاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة فرنكلين للصياغة والنشر، بيروت، 1968، ص 315.
17. إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ص 80.
18. سام ويلسون ونورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون لبنان 2006، ص 796.
19. والاس بيترسون، حمة ثلاح دباغ، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة للطباعة والنشر، نيويورك، 1968، مكتبة صيدا بيروت، 315.

20. ضياء مجيد السوري، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص.11
21. محمد صالح تركي القريشي،"علم اقتصاد التنمية"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 382.
22. سامي العوادي، التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتجيات الحد من الفقر، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينو 19-23 سبتمبر، 2005، ص 2-4.
23. حسن عبد اللطيف حمدان، الضمان الاجتماعي فلسفة وتطبيق، الدار الجامعية، لبنان، 2000، ص 23.
24. مؤسسة الفكر العربي، القروض المصغرة ومتناهية الصغر: على موقع بوابة التمويل الأصغر www.arabic.micro
25. زين العابدين معو،مبروك ساحلي، سياسات التشغيل في الجزائر وسبل حوكمتها، دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ام البواقي، الجزائر، ص 152.
26. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1991، ص 20-21.

2. أطروحات الدكتوراه والرسائل الجامعية:

1. عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص21.
2. عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر، وهران 02، 2016، ص 65.
3. بدر شحدة سعيد حمدان "تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010)" مذكرة ماجستر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2012 ص 09.
4. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول- العربية وسبل تفعيلها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر 2013
5. رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، 2008، ص 74.
6. بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادين دراسة نظرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، دفعة 2008-2009، ص10.
7. كيداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدور العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص 35.
8. معط الله أمال، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة تخرج لشهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد، 2014-2015، ص 144.
9. عبد الكريم تاج، نماذج النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستر في الاقتصاد، فرع القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 14.

10. مدلسي شكري، آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر واثرها على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ص41.
11. دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص254.

3. المجلات:

1. عماد الدين أحمد المصبح، محمد عبد الكريم المرعي، العوامل المؤثرة على العمالة في بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2011، مجلة الباحث العربي، العدد 2014/002، ص15.
2. عدنان وديع، " اقتصاديات التعليم " مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 68، 2007، ص 06.
3. تومي عبد الرحمن، العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي – الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة دراسات اقتصادية. العدد 6 جويلية 2005.
4. مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2010: مجلة البحث، العدد 10 سنة 2012، ص 193.
5. مفتاح صالح، أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990-2000)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، فيفري 2004.

4. الملتقيات:

1. التقرير القطري الجزائري، طريق الجزائر للنمو الاقتصادي، منتدى البحوث الاقتصادية، ومعهد البحر المتوسط، ديسمبر 2004، ص 16.
2. مكتب العمل الدولي، تقرير لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية، الوثيقة2 نوفمبر 2003، ص 02.
3. حاجي فطيمة، متتطلبات وأساليب النمو في تشغيل الشباب في اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول سياسة التشغيل جامعة بسكرة، 2011، ص 74.
4. لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الافريقي، لجنة مناقشة موضوع المؤتمر، مسائل حول مؤسسات سوق العمل، أفريل 2013

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1. Robert j Barro, xavier salo. I . Martin, « economic growth » 1et ED op cit p 154.
2. Christine Erhel, Que sais je – les politiques de l emploi, presses universitaires de France, 2009.p.09.
3. Antoine Bevort et autres, Dictionnaire du travail, presses universitaire de France, 2012.p.548.
4. Dominique Rodor, Economie du travail et de l emoloi, ed Mentcherstien. Paris, 1999, p.297.
5. Olivier Dutheillet de lamoth, Politique de l emploi et dynamique des entreprises, pour une nouvelle approche des potiliques de l emploi, ed Liasion,p,18.
6. Azita BERAR AWAD, op, cit, pc, 01.
7.D, LUCIE, Christine ERHEL, La qualité de l emploi, ed, la Decouverte, Paris, 2006, 18.
8. Bernard FRIOT, Jose ROSE, La construction sociale de l emploi en France, ed l'harmattanc, 1996, p, 16.
9. Jacques FREYSSINET, L'emérgence des politiques de l emploi (1945 – 1973) Document de travail n 65, centre d études de l emploi, juillet 2006, paris, pp.09-13.
10. Jean FRACOIS ORIANE, le traitement clinique du chomage, these doctorat, Louvain, novembre, 2005
11.Guy CAIRE, Economie du travail, ed Breal, 2001, p, 56.

قائمة الملاحق

الملحق رقم(1)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		EMP	GDP	INF
At Level				
With Constant	t-Statistic	-1.2543	-4.3522	-2.2454
	Prob.	***0.6386*** n0	***0.0016*** ***	***0.1950*** n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7854	-4.2702	-2.5976
	Prob.	***0.6889*** n0	***0.0098*** ***	***0.2838*** n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.1289	-1.3128	-2.2337
	Prob.	***0.6317*** n0	***0.1710*** n0	***0.0266*** **
At First Difference				
		d(EMP)	d(GDP)	d(INF)
With Constant	t-Statistic	-4.8079	-8.8419	-5.9805
	Prob.	***0.0005*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7023	-8.7064	-6.3150
	Prob.	***0.0035*** ***	***0.0000*** ***	***0.0001*** ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.8829	-8.9835	-2.4038
	Prob.	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0181*** **

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.